



# مُسَبِّحُكَ يَا مُسَبِّحُكَ

شرح  
بنو غفر المراء

من جمع أدلة الأحكام

للشيخ الإمام العلامة المجتهد  
محمد بن إسماعيل الأثير العيني الصنعاني  
المتوفى سنة ١١٨٢

## الجزء الثاني

( صححه وعاق عليه نخبة من علماء العصر الحاضر )  
وقد قوبلت هذه النسخة على نسختين مختلفتي الطبع

« غنى بنشره مع شركة هندية »

محمد علي صبيح

صاحب المكتبة البديعة بأول شارع الصادقية بمصر

« حقوق الطبع بالتعاليق محفوظة له »

( طبع بمطبعة محمد علي صبيح بالازهر الشريف بمصر )

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب صلاة التطوع

أى صلاة العبد التطوع فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله .

في القاموس صلاة التطوع النافلة

١ ( عن ربيعة بن كعب الأسلمي رضي الله عنه ) هو من أهل الصفة كان خادماً لرسول الله ﷺ صحبه قديماً ولازمه حضراً وسفراً مات سنة ثلاث وستين من الهجرة وكنيته أبو فراس بكسر الفاء فراء آخره سين مهملة ( قال قال لي رسول الله ﷺ سل فقلت أسألك مرافقتك في الجنة فقال أو غير ذلك قلت هو ذاك قال « فأعني على نفسك » أى على نيل مراد نفسك ( بكثرة السجود » رواه مسلم ) حمل المصنف السجود على الصلاة تقلاً فجعل الحديث دليلاً على التطوع وكأنه صرفه عن الحقيقة كون السجود بغير صلاة غير مرغّب فيه على اندراجه والسجود وإن كان يصدق على الفرض لكن الأتيان بالفرائض لا بد منه لكل مسلم وإنما أرشده ﷺ إلى شئ يختص به ينال به ما طلبه . وفيه دلالة على كمال قيمة المذكور وهو حمته إلى أشرف المطالب وأعلى المراتب وعزف (١) نفسه عن الدنيا وشهواتها . ودلالة على أن الصلاة أفضل الأعمال في حق من كان مثله فإنه لم يرشده ﷺ إلى نيل ما طلبه إلا بكثرة الصلاة مع أن مطلوبه أشرف المطالب

٢ ( وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات ) هذا إجمال فصله بقوله ( ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته ) تقيدها يدل على أن ما عداها كان يتعله في المسجد وكذلك قوله ( وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين قبل الصبح ) لم يقيدها مع أنه كن



يصليهما ﷺ في بيته وكأنه ترك التقييد لشهرة ذلك من فعله ﷺ (متفق عليه). وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته (فيكون قوله عشر ركعات نظراً إلى التكرار كل يوم) (ولمسلم) أي من حديث ابن عمر (كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين) هما المعدودتان في العشر وإنما أفاد لفظ مسلم خفتها وأنه لا يصلي بعد طلوعه سواهما وتخفيفهما مذهب مالك والشافعي وغيرها. وقد جاء في حديث عائشة «حتى أقول اقرأ بأم الكتاب» يأتي قريباً. والحديث دليل على أن هذه النوافل للصلاة وقد قيل في حكمة شرعيها إن ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبراً لما فرط فيها من أداها وما قبلها لذلك وليدخل في الفريضة وقد اشرح صدره للأتيان بها وأقبل قلبه على فعلها (قلت) قد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم الداري قال قال رسول الله ﷺ «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته فإن كان أتمها كتبت له تامة وإن لم يكن أتمها قال الله لملائكته أنظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتكملون بها فريضته ثم الزكاة كذلك ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك» انتهى وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيها وقوله في حديث مسلم «إنه لا يصلي بعد طلوع الفجر إلا ركعتيه» قد استدل به من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر وقد قدمنا ذلك ٣ (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة. رواه البخاري) لا ينافي حديث ابن عمر في قوله ركعتين قبل الظهر لأن هذه زيادة عامتها عائشة ولم يعلمها ابن عمر ثم يحتمل أن الركعتين اللتين ذكرهما من الأربع وأنه ﷺ كان يصليهما مثنى وأن ابن عمر شاهداً اثنتين فقط ويحتمل أنهما من غيرها وأنه ﷺ كان يصليهما أربعاً متصلة ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود والترمذي في الشمائل وابن ماجه وابن خزيمة بالنمط «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء» وحديث أنس «أربع قبل الظهر كدلهن بعد العشاء وأربع بعد العشاء كدلهن من ليلة القدر» أخرجه الطبراني في الأوسط وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات ويحتمل

٤ حرص النبي ﷺ على ركعتي الفجر . الترغيب في النوافل

أنه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها وعنهما أخبر ابن عمر ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر

٤ (وعنها) أى عن عائشة (قالت لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر . متفق عليه) تعاهدا أى محافظة وقد ثبت أنه كان لا يتركها حضرا ولا سفرا وقد حكى وجوبهما عن الحسن البصري (ولمسلم) أى عن عائشة مرفوعا (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) أى أجرهما خير من الدنيا وكأنه أريد بالدنيا الأرض وما فيها أثاثها ومتاعها وفيه دليل على الترغيب في فعلها وأنهما ليستا بواجبتين إذ لم يذكر العقاب في تركها بل الثواب في فعلها

٥ (وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر اسمها وترجمتها (قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول « من صلى ثنتي عشرة ركعة في يومه وليلته » ) كأن المراد في كل يوم وليلة لا في يوم من الأيام وليلة من الليالي (بنى له بهن بيت في الجنة ويأتى تفصيلها في رواية الترمذى (رواه مسلم وفي رواية) أى لمسلم عن أم حبيبة (تطوعا) تميز للثنتي عشرة زيادة في البيان وإلا فانه معلوم (وللترمذى) أى عن أم حبيبة (نحوه) أى نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما أجملته رواية مسلم (أربعا قبل الظهر) هى التى ذكرتها عائشة في حديثها السابق (وركعتين بعدها) هى التى في حديث ابن عمر (وركعتين بعد المغرب) هى التى قيدها حديث ابن عمر بنى بيته (وركعتين بعد العشاء) هى التى قيدها أيضا بنى بيته (وركعتين قبل صلاة الفجر) هما اللتان اتفق عليهما ابن عمر وعائشة في حديثيهما السابقين (وللخمس عنها) أى عن أم حبيبة « (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يحتمل أنها غير الركعتين المذكورتين سابقا ويحتمل أن المراد أربع فيها الركعتان اللتان مر ذكرهما (حرمة الله على النار) أى منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم ممن حرم عليه

٦ (وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « رح الله أمرا



صلى أربعاً قبل العصر) هذه الأربع لم تذكر فيما سلف من النوافل فإذا ضمت إلى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة ركعة (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه) وأما صلاة ركعتين قبل العصر فقط فيشملها حديث « بين كل أذانين صلاة »

٧ (وعن عبد الله بن مغفل المزني) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء مفتوحة هو أبو سعيد في الأشهر عبد الله بن مغفل بن غنم كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة المنورة ثم تحول إلى البصرة وابتنى بها داراً وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفتقرون الناس ومات عبد الله بها سنة ستين وقيل قبلها بسنة (قال رسول الله ﷺ صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب ثم قال في الثالثة « لمن شاء كراهية » أي لكراهية (أن يتخذها الناس سنة) أي طريقة مألوفة لا يتخلفون عنها فقد يؤدي إلى فوات أول الوقت (رواه البخاري) وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب إذ هو المراد من قوله « قبل المغرب » لا أن المراد قبل الوقت لما علم من أنه منهي عن الصلاة فيه (وفي رواية لابن حبان) أي من حديث عبد الله المذكور (أن النبي ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين) فثبت شرعيتها بالقول والفعل

٨ (ولمسلم عن ابن عباس قال كنا نصلّي ركعتين بعد غروب الشمس وكان رسول الله ﷺ يرانا فلم يأمرنا ولم ينهنا) فتكون ثابتة بالتقرير أيضاً فثبتت هاتان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة ولعل أن سالم يبلغه حديث عبد الله الذي فيه الأمر بهما وبهذه تكون النوافل عشرين ركعة تضاف إلى الفرائض وهي سبع عشرة ركعة فيتم لمن حافظ على هذه النوافل في اليوم واللييلة سبع وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر تكون أربعين ركعة في اليوم واللييلة وقال ابن القيم: ثبت أنه كان ﷺ يحافظ في اليوم واللييلة على أربعين ركعة سبع عشرة الفرائض واثنى عشرة التي روت أم حبيبة وإحدى عشرة صلاة الليل فكانت أربعين ركعة انتهى ولا يخفى أنه بلغ عدد ما ذكرهنا من النوافل غير الوتر اثنتين

وعشرين إن جعلنا الأربع قبل الظهر وبعده داخلة تحتها الاثنتان اللتان في حديث ابن عمر ويزاد ما في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء فالجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر والفرائض

٩ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يخفف الركعتين اللتين قبل الصبح ) أى نافلة الفجر ( حتى إنى أقول أقرأ بأم الكتاب ) يعنى أم لا تخفيفه قيامهما ( متفق عليه ) وإلى تخفيفهما ذهب الجمهور ويأتى تعيين قدر ما يقرأ فيها وذهبت الحنفية إلى تطويلها ونقل عن النخعي وأورد فيه البيهقي حديثاً مرسلًا عن سعيد بن جبير وفيه راو لم يسم وما ثبت في الصحيح لا يعارضه مثل ذلك

١٠ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون ) أى فى الأولى بعد الفاتحة ( وقل هو الله أحد ) أى فى الثانية بعد الفاتحة ( رواه مسلم ) وفى رواية لمسلم أى عن أبي هريرة « قرأ الآيتين أى فى ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا — إلى آخر الآية فى البقرة — عوضاً عن كل يا أيها الكافرون وقل يا أهل الكتاب تعالوا — الآية فى آل عمران — عوضاً عن قل هو الله أحد » وفيه دليل على جواز الاختصار على آية من وسط السورة

١١ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن . رواه البخارى ) العلماء فى هذه الضجعة بين مفرط ومفرط ومتوسط فأفرط جماعة من أهل الظاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها وأبطلوا صلاة الفجر بتركها وذلك لفعله المذكور فى هذا الحديث ولحديث الأمر بها فى حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ « إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن » قال الترمذى حديث حسن صحيح غريب وقال ابن تيمية ليس بصحيح لأنه تفرد به عبد الرحمن بن زياد وفى حفظه مقال قال المصنف : والحق أنه تقوم به الحجة إلا أنه صرف



الأمر عن الوجوب ماورد من عدم مداومته ﷺ على فعلها . وفرط جماعة فقالوا بكراحتها واحتجوا بأن ابن عمر كان لا يفعل ذلك ويقول « كفى بالتسليم » أخرجه عبد الرزاق وبأنه كان يحصب من يفعلها وقال ابن مسعود « ما بال الرجل اذا صلى الركعتين تمعك كما يتمعك الحمار » وقوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره فلم يروا بها بأسا لمن فعلها راحة وكرهوها لمن فعلها استئنا ( ومنهم من قال باستحبها على الاطلاق سواء فعلها استراحة أم لا . قيل وقد شرعت لمن يتعبد من الليل لما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول « ان النبي ﷺ لم يضطجع لسنة لكنه كان يدأب ليله فيضطجع ليسترخ منه » وفيه راو لم يسم وقال النووي : المختار أنها سنة لظاهر حديث أبي هريرة . قلت وهو الأقرب ، وحديث عائشة لو صح فغايبته أنه إخبار عن فهمها ، وعدم استمراره ﷺ عليها دليل سنيها ثم إنه يسن على الشاق الأيمن قال ابن حزم : فان تعذر على الأيمن فانه يوميء ولا يضطجع على الأيسر

١٢ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ اذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن . رواه احمد وأبو داود والترمذي وصححه ) تقدم الكلام وأنه كان ﷺ يفعلها وهذه رواية في الأمر بها وتقدم أنه صرفه عن الايجاب ما عرفت وعرفت كلام الناس فيه

١٣ ( وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » متفق عليه ) الحديث دليل على مشروعية نافلة الليل مثنى مثنى فيسلم على كل ركعتين . واليه ذهب جماهير العلماء وقال مالك لا تجوز الزيادة على اثنتين لأن مفهوم الحديث الحصر لأنه في قوة ما صلاة الليل الا مثنى مثنى لأن تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الأغلب وأجاب الجمهور بأن الحديث وقع جوابا لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر وبأنه لو سلم فقد عارضه فعله ﷺ وهو ثبوت إيتاره بخمس كما في حديث عائشة عند الشيخين والفعل قرينة على عدم



## نقل النهار يجوز مثنى ورباع

إرادة الخصر وقوله « فاذا حشى أحدكم الصبح أوتر بركة » دليل على أنه لا يوتر بركة واحدة إلا لخشية طلوع الفجر وإلا أوتر بخمس أو سبع أو نحوها لا بثلاث للنهي عن الثلاث فإنه أخرج الدارقطني والحاكم وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً « أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو إحدى عشرة زاد الحاكم » ولا توتروا بثلاث لا تشبهوا بصلاة المغرب » قال المصنف ورجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفه ، إلا أنه قد عارضه حديث أبي أيوب « من أحب أن يوتر بثلاث فليفعل » أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم . وقد جمع بينهما بأن النهي عن الثلاث إذا كان يقعد للشهد الأوسط لأنه يشبه المغرب وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا يشبه المغرب وهو جمع حسن قد أيده حديث عائشة عند أحمد والنسائي والبيهقي والحاكم « كان ﷺ يوتر بثلاث لا يجلس إلا في آخرتهن » ولفظ أحمد « كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما » ولفظ الحاكم « لا يقعد » هذا وأما مفهوم أنه لا يوتر بواحدة إلا لخشية طلوع الفجر فإنه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فإن فيه « ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب وفي حديث أبي أيوب دليل على صحة الأحرام بركة واحدة وسيأتي قريباً (والخمس) أى من حديث أبي هريرة ( وصححه ابن حبان بلفظ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقال النسائي هذا خطأ ) أخرجه المذكورون من حديث علي بن عبد الله البارقي الأزدي عن ابن عمر بهذا وأصله في الصحيحين بدون ذكر النهار وقال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكروه عليه وكان ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول إن نافعاً وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر بدون ذكر النهار وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال : صلاة النهار أربع لا يفصل بينهما فقليل له فإن أحمد بن حنبل يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى قال بأي حديث قيل بحديث الأزدي قال ومن الأزدي حتى أقبل منه . قال النسائي هذا الحديث عندي خطأ وكذا قال الحاكم في علوم الحديث وقال

الدارقطني في العلل ذكر النهار فيه وهم وقال الخطابي روى هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر أحد فيه النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل وقال البيهقي: هذا حديث صحيح وقال: والبارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام المصنف في التلخيص. فانظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافا شديدا ولعل الأمرين جائزان وقال أبو حنيفة يخير في النهار بين أن يصلي ركعتين ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على ذلك . وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في « صلاة النهار ركعتين »

١٤ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « أفضل الصلاة بعد الفريضة ) فإنها أفضل الصلاة ( صلاة الليل » أخرجه مسلم ) يحتمل أنه يريد بالليل جوفه لحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخاري قال « سئل رسول الله ﷺ أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة قال الصلاة في جوف الليل » وفي حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي وصححه « أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة فكن » وفي حديثه أيضاً عند أبي داود « قلت يا رسول الله أي الليل أسمع قال جوف الليل الآخر فصل ما شئت فإن الصلاة فيه مكتوبة مشهودة » والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر كما وردت به الأحاديث

١٥ ( وعن أبي أيوب الانصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال الوتر حق على كل مسلم ) هو دليل لمن قال بوجوب الوتر ( من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ) قد قدمنا الجمع بينه وبين ما عارضه ( ومن أحب أن يوتر بواحدة ) من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر ( فليفعل » رواه الأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان ورجح النسائي وقفه وكذا صحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي وغير واحد وقفه قال المصنف : وهو الصواب قلت وله حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه أي في المقادير . والحديث دليل على إيجاب الوتر ويدل له أيضاً حديث أبي هريرة



عند أحمد « من لم يوتر فليس منا » وإلى وجوبه ذهب الحنفية وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب مستدلين بحديث على رضى الله عنه « الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة سنّها رسول الله ﷺ » ويأتى ولفظه عند ابن ماجه « إن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله ﷺ أوتر وقال يا أهل القرآن أوتروا فان الله وتر يحب الوتر » وذكر المجد ابن تيمية أن ابن المنذر روى حديث أبى أيوب بلفظ « الوتر حق وليس بواجب » وبحديث « ثلاث هن على فرائض ولكم تطوع » وعد منها الوتر وإن كان ضعيفا له متابعات يتأيد بها ، على أن حديث أبى أيوب الذى استدل به على الإيجاب قد عرفت أن الأصح وقفه عليه وإن سبق أن له حكم المرفوع فهو لا يقاوم الأدلة الدالة على عدم الإيجاب والإيجاب قد يطلق على المسنون تأكيذا كما سلف فى غسل الجمعة وقوله ( بخمس وثلاث ) أى ولا يقعد إلا فى آخرها ويأتى حديث عائشة فى الخمس وقوله ( بواحدة ) ظاهره مقتصرا عليها وقد روى فعل ذلك عن جماعة من الصحابة فأخرج محمد بن نصر وغيره بأسناد صحيح عن السائب بن يزيد « أن عمر قرأ القرآن ليلة فى ركعة لم يصل غيرها » وروى البخارى « أن معاوية أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه »

١٦ ( وعن على بن أبى طالب عليه السلام قال « ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ولكن سنة سنّها رسول الله ﷺ » رواه الترمذى والنسائى وحسنه والحاكم وصححه ) تقدم أنه من أدلة الجمهور على عدم الوجوب . وفى حديث على هذا عاصم بن ضمرة تكلم فيه غير واحد وذكره القاضى الخيمى فى حواشيه على بلوغ المرام ولم أجده فى التلخيص بل ذكرهنا أنه صححه الحاكم ولم يتعقبه فما أدرى من أين نقل القاضى ثم رأيت فى التقريب ما لفظه : عاصم ابن ضمرة المسلولى السكوفى صدوق من السادسة مات سنة أربع وسبعين

١٧ ( وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قام فى شهر رمضان ثم انتظروه من القابلة فلم يخرج وقال إني خشيت أن يكتب عليكم الوتر .

ابن حبان) أبعد المصنف النجعة . والحديث في البخارى إلا أنه بلفظ أن تقرر  
عليكم صلاة الليل » وأخرجه أبو داود من حديث عائشة ولفظه « أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس  
ثم اجتمعوا في الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما أصبح  
قال قد رأيت الذى صنعتم ولم يمنعنى من الخروج اليكم إلا أنى خشيت أن  
تقرر عليكم » هذا . والحديث في البخارى بقريب من هذا . واعلم أنه قد أشكل  
التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت حديث « هى خمس وهن  
خمسون لا يبدل القول لى » فاذا أمن التبديل كيف يقع الخوف من الزيادة وقد  
نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها وأجاب بثلاث أجوبة قال إنه فتح  
البارى عليه بها وذكرها واستجود منها أن خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان  
من افتراض قيام الليل يعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل  
بالليل قال ويومى إليه قوله في حديث زيد بن ثابت « حتى خشيت أن يكتب  
عليكم ولو كتب عليكم ما قم به فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فمنهم من التجمع  
في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه انتهى ( قلت ) ولا يخفى أنه لا يطابق قوله  
« أن تقرر عليكم صلاة الليل » كما في البخارى فانه ظاهر أنه خشية فرضها  
مطلقاً وكان ذلك في رمضان فدل على أنه صلى بهم ليلتين . وحديث الكتاب  
أنه صلى بهم ليلة واحدة وفي رواية أحمد « انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم  
ثلاث ليال وغص المسجد بأهله في الليلة الرابعة » وفي قوله « خشيت أن يكتب  
عليكم الوتر » دلالة على أن الوتر غير واجب ( واعلم ) أن من أثبت صلاة التراويح  
وجعلها سنة في قيام رمضان استدله بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على  
كيفية ما يفعلونه ولا كميته فانهم يصلونها جماعة عشرين يتروحون بين كل ركعتين  
فأما الجماعة فان عمر أول من جمعهم على إمام معين وقال « إنها بدعة » كما أخرجه  
مسلم في صحيحه وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة « أنه ﷺ كان يرغبهم في  
قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً



غفر له ما تقدم من ذنبه قال وتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر « زاد في رواية عند البيهقي » قال عروة فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة فطاف في رمضان في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر والله لا أظن لو جمعناهم على قارئ واحد فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلون بصلاته فقال عمر نعم البدعة هذه « وساق البيهقي في السنن عدة روايات في هذا المعنى . واعلم أنه يتعين حمل قوله بدعة على جمعه لهم على معين والزامهم بذلك لانه أراد أن الجماعة بدعة فانه ﷺ قد جمع بهم كما عرفت . إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة وأما قوله « نعم البدعة » فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة . وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع إلا ما رواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر » قال في سبل الرشاد أبو شيبة ضعفه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبة وقال ابن معين . ليس بثقة وعد هذا الحديث من منكراته وقال الأذري في المتوسط : وأما ما نقل أنه ﷺ صلى في الليلتين اللتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر وقال الزركشي في الخادم . دعوى أنه ﷺ صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم تصح بل الثابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر بالعدد ولما في رواية جابر « أنه ﷺ صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج اليهم » رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما انتهى وأخرج البيهقي رواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال إنه ضعيف وساق روايات « أن عمر أمر أيما وتيما الداري يقوم بالناس بعشرين ركعة » وفي رواية « أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة » وفي رواية بثلاث وعشرين ركعة . وفي رواية « أن عليا

رضي الله عنه كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر بثلاث « قال وفيه قوة . إذا عرفت هذا علمت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة بل يأتي حديث عائشة المتفق عليه قريبا » أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة « فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي اتفق عليه إلا أكثر بدعة نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلته لا تنكر وقد ائتم ابن عباس رضي الله عنه وغيره به صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية سنة والمحافظة عليها هو الذي نقول إنه بدعة وهذا عمر رضي الله عنه خرج أولا والناس أوزواع متفرقون منهم من يصلي منفردا ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا في عصره ﷺ وخير الأمور ما كان على عهد وأما تسميتها بالتراويح فكان وجهه ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصلي أربع ركعات في الليل ثم يتروح فأطال حتى رحمته » الحديث قال البيهقي تفرد به المغيرة بن دياب وليس بالقوي فان ثبت فهو أصل في تروح الامام في صلاة التراويح انتهى . وأما حديث « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين ومثله حديث ( اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر ) أخرجه الترمذي وقال حسن وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان وله طرق فيها مقال إلا أنه يقوى بعضها بعضها فانه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة لطريقته ﷺ من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها فان الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين ومعلوم من قواعد الشريعة أن ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليها النبي ﷺ ثم عمر رضي الله عنه نفسه الخليفة الراشد سمي ما رآه من جميع صلاته ليالى رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة فتأمل على أن الصحابة رضي الله عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل فدل أنهم لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه وفعلوه حجة وقد حقق البرماوى الكلام في



شرح ألفيته في أصول الفقه مع أنه قال إنما الحديث الأول يدل أنه إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة لا إذا اتفرد واحد منهم والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد بل هو غيره كما حققناه في شرح نظم الكافل في بحث الاجماع

١٨ ( وعن خارجة ) بالخاء المعجمة فراء بعد الألف فميم هو ( ابن حذافة )

بضم المهملة فذال بعدها معجمة فقاء بعد الألف وهو قرشي عدوى كان يعدل بألف فارس روى أن عمرو بن العاص استمد من عمر بثلاثة آلاف فارس فأمدّه بثلاثة وهم خارجة بن حذافة والزيير بن العوام والمقداد بن الأسود . ولى خارجة القضاء بمصر لعمر بن العاص وقيل كان على شرطته وعداده في أهل مصر قتله الخارجي ظنا منه انه عمرو بن العاص حين تعاقدت الخوارج على قتل ثلاثة على عليه السلام ومعاوية وعمرو بن العاص رضى الله عنهما فتم أمر الله في أمير المؤمنين على عليه السلام دون الآخرين وإلى الغلط بخارجة أشار من قال شعرا

فليتها إذ فدت عمرا بخارجة \* فدت عليا بمن شاءت من البشر

وكان قتل خارجة سنة أربعين ( قال قال رسول الله ﷺ « إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم » قلنا وما هي يا رسول الله قال « الوتر ما بين صلاة العشاء الى طلع الفجر » رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الحاكم ) قلت قال الترمذي عقيب إخراج له : حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه الا من حديث يزيد بن أبي حبيب وقد وهم بعض المحدثين في هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه ؟ فكان يحسن من المصنف التنبيه على ما قاله الترمذي هذا . وفي الحديث ما يفيد عدم وجوب الوتر لقوله « أمدكم » فان الامداد هو الزيادة بما يقوى المزيد عليه يقان مد الجيش وأمدّه اذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره ومدّ نوره وأمدّه زنده ما يصاحبه ومددت السراح والأرض إذا أصدحتها به زيت واسمد ( ذئدة ) في حكمة شرعية النوافل أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم الداري مرفوعا « أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة ثلاثه فاني كان أتمها كتبت له قامة وإن لم يكن أتمها قال الله تعالى لملائكته

نظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتكملون بها فريضته ثم الزكاة كذلك ثم تأخذ الأعمال على حسب ذلك » وأخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر مرفوعاً أول ما افترض الله على أمتي الصلوات الخمس وأول ما يرفع من أعمالهم الصلوات الخمس وأول ما يستأون عنه الصلوات الخمس فمن كان ضيع شيئاً منها يقول الله تبارك وتعالى : انظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صلوات تتمون بها ما نقص من الفريضة وانظروا صيام عبدي شهر رمضان فإن كان ضيع شيئاً منه فانظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صيام تتمون بها ما نقص من الصيام وانظروا في زكاة عبدي فإن كان ضيع شيئاً منها فانظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صدقة تتمون بها ما نقص من الزكاة فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمة الله وعدله فإن وجد له فضل وضع في ميزانه وقيل له ادخل الجنة مسروراً وإن لم يوجد له شيء من ذلك أمرت الزبانية فأخذت بيديه ورجليه ثم قذف في النار » وهو كالشرح والتفصيل لحديث تميم الداري ( وروى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ) أي نحو حديث خارجة فشرحه شرحه

١٩ ( وعن عبد الله بن بريدة ) بضم الموحدة بعدها راء مهملة مفتوحة ثم مثناة تحتية ساكنة فداأل مهملة مفتوحة هو ابن الحصيب بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة والمثناة التحتية والباء الموحدة الأسلمى وعبد الله من ثقات التابعين سمع أباه وسمرة ابن جندب وآخرين وتولى قضاء مرو ومات بها ( عن أبيه ) بريدة بن الحصيب تقدم ذكره ( قال : قال رسول الله ﷺ « الوتر حق » ) أي لازم فهو من أدلة الإيجاب ( فمن لم يوتر فليس منا » أخرجه أبو داود بسندين ) لأن فيه عبد الله بن عبد الله العتكي ضعفه البخاري والنسائي وقال أبو حاتم : صالح الحديث ( وصححه الحاكم ) وقال ابن معين : إنه موقوف ( وله شاهد ضعيف عن أبي هريرة عند أحمد ) رواه بلفظ « من لم يوتر فليس منا » وفيه إخليل بن مرة منكر الحديث وإسناده منقطع كما قاله أحمد ومعنى ليس منا ليس على سنتنا وطريقتنا والحديث محمول على تأكد السنية لارتزاجها بينه وبين



الأحاديث الدالة على عدم الوجوب

٢٠ (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها (يصلى أربعاً) يحتمل أنها متصلات وهو الظاهر ويحتمل أنها مفصلات وهو بعيد إلا أنه يوافق حديث « صلاة الليل مثنى مثنى » ( فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ) نهت عن سؤال ذلك إما أنه لا يقدر المخاطب على مثله فأى حاجة له في السؤال أو لأنه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يستل عنه أو لأنها لا تقدر تصف ذلك ( ثم يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثاً قالت فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر ) كأنه كان ينام بعد الأربع ثم يقوم فيصلى الثلاث وكأنه كان قد تقرر عند عائشة أن النوم ناقض للوضوء فسأله فأجابها بقوله ( قال يا عائشة « إن عيني تمانان ولا يندم قلبي » دل على أن الناقض نوم القلب وهو حاصل مع كل من نام مستغرقاً فيكون من الخصائص أن النوم لا ينقض وضوءه ﷺ وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص واستدل بهذا الحديث وبحديث ابن عباس « أنه ﷺ نام حتى تفخ ثم قام فصلى ولم يتوضأ » وفي البخارى « إن الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم » ( متفق عليه ) اعلم أنه قد اختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاته ﷺ في الليل وعددها فقد روى عنها سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر ومنها هذه الرواية التى أفادها قوله ( وفي رواية لهما ) أى الشيخين ( عنها ) أى عن عائشة ( كان يصلى من الليل عشر ركعات ) وظاهره أنها موصولة لاقعود فيها ( ويوتر بسجدة ) أى ركعة ( ويركع ركعتي الفجر ) أى بعد طلوعه ( فتلك ) أى الصلاة فى الليل مع تغليب ركعتي الفجر أو فتلك الصلاة جميعاً ( ثلاث عشرة ركعة ) وفى رواية « أنه كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس عشرة ركعة » ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب وليس كذلك بل الروايات محمولة على أوقات

الاستيقاظ والماء الدائم والولوج ليست واردة لبيان حكم نجاسة الماء بل الأمر باجتنابها تعبدى لا لأجل النجاسة ، وإنما هو لمعنى لا نعرفه كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات ونحوها وقيل : بل النهى فى هذه الأحاديث للكرهية فقط .  
وهى ظاهرة مطهرة . وجمع الشافعية بين الأحاديث بأن حديث « لا ينجسه شئ » محمول على ما بلغ القلتين فما فوقهما وهو كثير وحديث الاستيقاظ ، وحديث الماء الدائم محمول على القليل . وعند الهادوية أن حديث الاستيقاظ محمول على الندب فلا يجب غسلها له . وقالت الحنفية : المراد بلا ينجسه شئ — الكثير الذى سبق تحديده . وقد أعلوا حديث القلتين بالاضطراب وكذلك أعله الإمام المهدي فى البحر وبعضهم تأوله : وبقية الأحاديث فى القليل ولكنه ورد عليهم حديث بول الأعرابي فانه كما عرفت دل على انه لا يضر قليل النجاسة قليل الماء فدفعته الشافعية بالفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه فقالوا . إذا وردت على الماء نجسته كما فى حديث الاستيقاظ ، وإذا ورد عليها الماء لم تضره كما فى خبر بول الأعرابي . وفيه بحث حققناه فى حواشى شرح العمدة وحواشى ضوء النهار وحاصله انهم حكموا أنه إذا وردت النجاسة على الماء القليل نجسته وإذا ورد عليها الماء القليل لم ينجس فجعلوا علة عدم تنجس الماء الورود على النجاسة وليس كذلك بل التحقيق أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها شيئاً فشيئاً حتى يفنى عينها وتذهب قبل فناءه فلا يأتى آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة إلا وقد طهر المحل الذى اتصلت به أو بقى فيه جزء منها يفنى ويتلاشى عند ملاقة آخر جزء منها يرد عليه الماء كما تبنى النجاسة وتتلاشى إذا وردت على الماء الكثير بالاجماع فلا فرق بين هذا وبين الكثير فى إفناء الكل للنجاسة فان الجزء الأخير الوارد على النجاسة يحيل عينها لكثرة بالنسبة إلى مابقى من النجاسة فالعلة فى عدم تنجسه بوروده عليها هى كثرته بالنسبة إليها لا الورود فانه لا يعقل التفرقة بين الورودين بأن أحدهما ينجسه دون الآخر وإذا عرفت ما أسلفناه وأن تحديد



الكثير والقليل لم ينهض على أحدهما دليل فأقرب الاقاويل بالنظر الى دليل قول القاسم ابن ابراهيم ومن معه وهو قول جماعة من الصحابة كما في البحر وعليه عدة من أئمة الآل المتأخرين ، واختاره منهم الامام شرف الدين . وقال ابن دقيق العيد . إنه قول لاجد ونصره بعض المتأخرين من أتباعه ورجحه أيضاً من أتباع الشافعي القاضي أبو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب قاله في الامام . وقال ابن حزم في المحلى : إنه روى عن عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبدالله ابن مسعود وابن عباس والحسن ابن علي بن أبي طالب وميمونة أم المؤمنين وأبي هريرة وحذيفة بن اليمان والاسود ابن يزيد وعبد الرحمن أخيه وابن أبي ليلى وسعيد بن جبير وابن المسيب ومجاهد وعكرمة والقاسم بن محمد والحسن البصري وغير هؤلاء

٣ ( وعن أبي أمانة ) بضم الهمزة واسمه صدى بمهملتين الاولى مضمومة والثانية مفتوحة ومثناة تحتية مشددة ( الباهلي ) بموحدة نسبة الى باهلة ، في القاموس باهلة قوم واسم أبيه عجلان قال ابن عبد البر : لم يختلفوا في ذلك يعني في اسمه واسم أبيه سكن أبو أمانة مصر ثم انتقل عنها وسكن حمص ومات بها سنة إحدى وقيل سنة ست وثمانين وقيل هو آخر من مات من الصحابة بالشام . كان من المكثرين في الرواية عنه عليه السلام ( قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه ) المراد أحدها كما يفسره حديث البيهقي ( أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم ) قال الذهبي في حقه : أبو حاتم هو الرازي الامام الحافظ الكبير محمد بن إدريس ابن المذرا الحنظلي أحد الأعلام . ولد سنة خمس وتسعين ومائة واثني عليه — إلى ان قال قال النسائي : ثقة ، توفي أبو حاتم في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين وله اثنتان وثمانون سنة . وإنما ضعف الحديث لانه من رواية رشدين بن سعد بكسر الراء وسكون المعجمة قال أبو يوسف : كان رشدين رجلاً صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث وهو متروك . وحقبة الحديث الضعيف . هو ما اختلف فيه أحد شروط

الصحيح والحسن . وله ستة أسباب معروفة مبردها في الشرح ( والبيهقي ) هو الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين له التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها . كان زاهدا ورعا تقيا . ارتحل إلى الحجاز والعراق ، قال الذهبي : تأليفه تقارب ألف جزء . وبيهق بموحدة مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وهاء مفتوحة فقفاء بلد قرب نيسابور أي رواه بلفظ ( الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه ) عطف عليه ( بنجاسة ) الباء سببية أي بسبب نجاسة ( تحدث فيه ) قال المصنف : قال الدارقطني . ولا يثبت هذا الحديث ، وقال الشافعي : ما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجسا يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله . وقال النووي : اتفق المحدثون على تضعيفه . والمراد تضعيف رواية الاستثناء لا أصل الحديث فإنه قد ثبت في حديث بئر بضاعة ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها ، قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعما أو لونا أو ريحا فهو نجس فالاجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحدا وصفه لاهذه الزيادة ٤ ( وعن عبدالله بن عمر ) هو ابن عمر بن الخطاب أسلم عبد الله صغيرا بمكة وأول مشاهدته الخندق وعمره ، وروى عنه خلائق كان من أوعية العلم ، كانت وفاته بمكة - ثمة ثلاث وسبعين ودفن بها بذي طوى في مقبرة المهاجرين ( قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » ) بفتح المعجمة والموحدة ( وفي لفظ لم ينجس ) هو بفتح الجيم وضمها كما في القاموس ( أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة ) تقدم ذكره في أول حديث ( والحاكم ) هو الإمام الكبير إمام المحققين أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب التصانيف . ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وطلب هذا الشأن ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين وحج ثم جال في خراسان وما وراء النهر وسمع من ألفي شيخ أو نحو ذلك ، حدث عنه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي والبيهقي وخلائق . وله التصانيف المأثقة مع التتوي والديانة . ألف المستدرك



وتاريخ نيسابور وغير ذلك . توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعمئة  
(وابن حبان) بكسر الحاء المهمة وتشديد الموحدة قال الذهبي: هو الحافظ العلامة  
أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي صاحب التصانيف . سمع أمما  
لا يحصون من مصر الى خراسان . حدث عنه الحاكم وغيره كان ابن حبان من  
فقهاء الدين وحفاظ الآثار عالما بالطب والنجوم وفنون العلم صنف المسند  
الصحيح ، والتاريخ وكتاب الضعفاء . وفقه الناس بسمرقند قال الحاكم : كان ابن  
حبان من أوعية العلم والفقه واللغة والوعظ من عقلاء الرجال . توفي في شوال  
سنة أربع وخمسين وثلاثمئة . وهو في عشر الثمانين وقد سبقت الإشارة الى أن  
هذا الحديث هو دليل الشافعية في جعلهم الكثير ما بلغ قلتين وسبق اعتذار  
المهادوية والحنفية عن العمل به بالاضطراب في متنه إذ في رواية . اذا بلغ ثلاث  
قلال . وفي رواية . قلة ، وبجملالة قدر القلة وباحتمال معناه فان قوله « لم يحمل  
الخبث » يحتمل انه لا يقدر على حمله بل يضره الخبث ويحتمل أنه يتلاشى فيه  
الخبث وقد أجاب الشافعية عن هذا كله . وفد بسطه في الشرح الا الأخير فلم  
يذكره كأنه تركه لضعفه لأن رواية لم ينسج صريحة في بدم احتمال المعنى الاول  
٥ ( وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا يغتسل أحدكم في الماء  
الدائم ) وهو الراكد الساكن ويأتى وصفه بأنه الذي لا يجري ( وهو جنب »  
أخرجه ) بهذا اللفظ ( مسلم ، والبخاري ) رواية بلفظ ( لا يبولن أحدكم في الماء  
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل ) روى برفع اللام على انه خبر لمبتدأ محذوف أى  
ثم هو يغتسل وقد جوز جزمه على عطفه على موضع يبولن ونصبه بتقدير أن على  
الحاق ثم بالواو في ذلك وإن أفاد أن النهي إنما هو عن الجمع بين البول والغتسال  
دون أفراد أحدهما مع أنه ينهى عن البول فيه مطلقا فانه لا يخل بجواز النصب  
لانه يستفاد من هذا النهي عن الجمع ومن غيره النهي عن أفراد البول وأفراد  
الغتسال . هذا بناء على أن ثم قد صارت بمعنى الواو تفيد الجمع وهذا قاله  
النووي معترضاً به على ابن مالك حيث جوز النصب وأقره ابن دقيق العيد في

## تحقيق المراد من النهي عن البول في الماء الراكد ثم الاغتسال فيه ٢١

غير شرح العمدة الا انه أجاب على النووى بما افاده قولنا . فانه لا يخل بجواز  
النصب الى آخره ( قلت ) والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث  
انما هو عن الجمع بين البول ثم الاغتسال منه سواء رفعت اللام أو نصبت وذلك  
لان ثم تفيد ما تفيد الواو العاطفة في انها للجمع ، وإنما اختصت ثم بالترتيب  
فالجميع واهمون فيما قرروه ، ولا يستفاد النهي عن كل واحد على انفراده من  
رواية البخارى لانها إنما تفيد النهي عن الجمع ، ورواية مسلم تفيد النهي عن  
الاغتسال فقط اذا لم تفيد برواية البخارى . ثم رواية أبى داود بلفظ « لا يبولن  
أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه » تفيد النهي عن كل واحد على انفراده  
( فيه . ولمسلم ) في روايته ( منه ) بدلا عن قوله فيه والأولى تفيد انه لا يغتسل  
فيه بالانغماس مثلاً ، والثانية تفيد انه لا يتناول منه ويغتسل خارجه ( ولأبى  
داود ) بلفظ ( ولا يغتسل فيه ) عوضاً عن ثم يغتسل ( من الجنابة ) عوضاً عن  
قوله وهو جنب . وقوله هنا ولا يغتسل دال على أن النهي عن كل واحد من  
الأمرين على انفراده كما هو أحد الاحتمالين الأولين في رواية ثم يغتسل منه .  
قل في الشرح : وهذا النهي في الماء الكثير للكرهية وفي الماء القليل للتحريم  
قيل عليه : انه وُدى إلى استعمال لفظ النهي في حقيقته ومجازه فالاحسن أن  
يكون من عموم المجاز واليه يستعمل في عدم الفعل الشامل للتحريم وكرهية  
التزيه . فأما حكم الماء الراكد وتنجيسه بالبول أو منعه من التطهير بالاغتسال  
فيه للجنابة فعند القائلين بأنه لا ينجس الا ما تغير أحد أوصافه : النهي عنه  
للتعبد وهو طاهر في نفسه ، وهذا عند المالكية فانه يجوز التطهر به لان  
النهي عندهم للكرهية وعند الظاهرية انه للتحريم ، وإن كان النهي تعبد لا  
لاجل التنجيس لكن الاصل في النهي التحريم ، وأما عند من فرق بين القليل  
والكثير فقالوا إن كان الماء كثيراً وكل على أصله في حده ولم يتغير أحد أوصافه  
فهو الطاهر والدليل على ظهوريته تخصيص هذا العموم إلا انه قد يقال . اذا  
قلم النهي للكرهية في الكثير فلا تخصيص لعموم حديث الباب ، وإن كان



## ٢٢ حكم الوضوء من الماء الدائم الذي بال فيه كالغسل قياس غير البول عليه

الماء قليلا وكل في حده على أصله . فالنهي عنه للتحريم اذ هو غير طاهر ولا مطهر وهذا على أصلهم في كون النهي للنجاسة . وذكر في الشرح الاقوال في البول في الماء وانه لا يحرم في الكثير الجاري كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث ، والأولى اجتنابه . أما القليل الجاري فقليل يكره وقيل يحرم وهو الأولى ( قلت ) بل الأولى خلافه اذ الحديث في النهي عن البول فيما لا يجري فلا يشمل الجاري قليلا كان أم كثيراً ( نعم ) لو قيل بالكراهة لكان قريبا . وإن كان كثيراً راكداً فقليل . يكره مطلقا وقيل . ان كان قاصدا إلا اذا عرض وهو فيه فلا كراهة . قال في الشرح : ولو قيل بالتحريم لكان اظهر وأوفق لظاهر النهي لأن فيه افساداً له على غيره ومضارة للمسلمين . وان كان راكداً قليلا فاصحح التحريم للحديث ثم هل يلحق غير البول كالغائط به في تحريم ذلك في هذا الماء القليل ؟ فالجمهور على انه يلحق به بالأولى ، وعن احمد بن حنبل لا يلحق به غيره بل يختص الحكم بالبول وقوله . ( في الماء ) صريح في النهي عن البول فيه ، وانه بمجنب اذا كان كذلك فاذا بال في اناء وصبه في المال الدائم فالحكم واحد . وعن داود لا ينجسه ولا يكون منهيا عنه الا في الصورة الأولى لا غير . وحكم الوضوء في الماء الدائم الذي بال فيه من يريد الوضوء حكم الغسل ذ الحكم واحد . وقد ورد في رواية « لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » ذكرها في الشرح ولم ينسبها إلى أحد وقد أخرجها عبد الرزاق واحمد وابن ابى شيبة والترمذي وقال حديث حسن صحيح وابن حبان من حديث أبى هريرة مرفوعا وأخرجه الطحاوي وابن حبان والبيهقي بزيادة « أو يشرب »

٦ ( وعن رجل صلب النبي ﷺ قال نهى رسول الله ﷺ أن يغتسل المرأة بفضل الرجل ) أي بالماء الذي يفضل عن غسل الرجل ( أو الرجل بفضل المرأة ) مثله ( وليغترفا ) من الماء عند اغتسالهما منه بجميعا أخرجه أبو داود والنسائي واسناده صحيح \* إشارة الى رد قول البيهقي حيث قال : انه في معنى المرسل أو الى قول ابن حزم حيث قال : ان احد رواه ضعيف . أما الاول وهو كونه في

معنى المرسل فلأن إبهام الصحابي لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول عند المحدثين، وأما الثاني فلأنه أراد ابن حزم بالضعيف داود بن عبد الله الأودي وهو ثقة وكأنه في البحر اغتر بقول ابن حزم فقال بعد ذكر الحديث : إن راويه ضعيف وأسنده إلى مجهول . وقال المصنف في فتح الباري : إن رجاله ثقات ولم تقف له على علة فهذا قال هنا : وهو صحيح نعم هو معارض بما يأتي من قوله في الحديث الآتي :

٧ ( وعن ابن عباس ) هو حيث أطلق بحر الامة وحبرها عبد الله بن العباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . وشهرة إمامته في العلم ببركات الدعوة النبوية بالحكمة والفقه في الدين والتأويل تغني عن التعريف به . كانت وفاته بالطائف سنة ثمان وستين في آخر أيام ابن الزبير بعد أن كف بصره ( أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة . أخرجه مسلم ) من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال : وعلمى - والذي يخضر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني . الحديث ، وأعله قوم بهذا التردد ولكن قد ثبت عند الشيخين بلفظ « إن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد » ولا يخفى أنه لا تعارض لأنه يحتمل أنهما كانا يفتريان معاً فلا تعارض . نعم المعارض قوله . ( ولاصحاب السنن ) أي من حديث ابن عباس كما أخرجه البيهقي في السنن ونسبه إلى أبي داود ( اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء ) أي النبي ﷺ ( ليغتسل منها فقالت له : إني كنت جنباً ) أي وقد اغتسلت منها ﴿ فقال ﴾ « إن الماء لا يجنب » ﴿ في القاموس جنب أي كفرح وجنب أي ككرم فيجوز فتح النون وضمها هنا ، هذا إن جعلته من الثلاثي ويصح من اجنب يجنب وأما اجتنب فلم يأت بهذا المعنى وهو . اصابة الجنابة ( وصححه الترمذي وابن خزيمة ) ومعنى الحديث قد ورد من طرق مردها في الشرح وقد أفادت معارضة الحديث الماضي ، وأنه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة ويقاس عليه العكس لمساواته له . وفي الأمرين خلاف والأظهر جواز الأمرين وأن النهي مخمول على التنزيه

٨ ( وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « طهور ) قال في الشرح الاظهر فيا



ضم الطاء ويقال بفتحها لقتان ( اناء احدم اذا ولغ فيه الكلب ) في القاموس ولغ الكلب في الاناء وفي الشراب يلغ كيهب ويلغ وولغ كورث ووجل شرب مافيه بأطراف لسانه أو ادخل لسانه فيه فخرقه ( أن يغسله ) أى الاناء (سبع مرات أو لاهن بالتراب) أخرجه مسلم . وفي لفظه فليرقه (أى الماء الذى ولغ فيه) (وللترمذى أخرجهن) أى السبع (أو أو لاهن بالتراب ) دل الحديث على احكام أولها نجاسة فم الكلب من حيث الامر بالغسل لما ولغ فيه ، والاراقة للماء وقوله : ظهور إناء أحكم فانه لا يغسل الا من حدث أو نجس وليس هنا حدث فتعين النجس ، والاراقة اضاءة مال فلو كان الماء طاهراً لما أمر باضاءه إذ قد نهى عن اضاءة المال . وهو ظاهر في نجاسة فمه وألحق به سائر بدنه قياساً عليه ، وذلك لأنه إذا ثبتت نجاسة لعابه ولعابه جزء من فمه إذ هو عرق فمه ، ففمه نجس إذ العرق جزء متحلب من البدن فكذلك بقية بدنه ، إلا أن من قال : إن الأمر بالغسل ليس لنجاسة الكلب قال : يحتمل أن النجاسة في فمه ولعابه إذ هو محل استعماله للنجاسة بحسب الأغلب وعلق الحكم بالنظر الى غالب أحواله من أكله النجاسات بفمه ، ومباشرة لها فلا يدل على نجاسة عينه . والقول بنجاسة عينه قول الجماهير . والخلاف لمالك وداود والزهرى ، وأدلة الأولين ما سمعت ، وأدلة غيرهم وهم القائلون : إن الأمر بالغسل للتعبد للنجاسة : لأنه لو كان للنجاسة لاكتفى بما دون السبع إذ نجاسته لا تزيد على العذرة وأجيب عنه بأن أصل الحكم الذى هو الأمر بالغسل معقول المعنى ممكن التعليل أى بأنه للنجاسة ، والأصل فى الأحكام التعليل فيحمل على الأغلب والتعبد انما هو فى العدد فقط كذا فى الشرح وهو مأخوذ من شرح العمدة . وقد حققنا فى حواشيه خلاف ما قرره من أغلبية تعليل الاحكام ، وطولنا هنالك الكلام . الحكم الثانى انه دل الحديث على وجوب سبع غسلات للاناء وهو واضح ، ومن قال لا تجب السبع بل ولوغ الكلب كغيره من النجاسات والتسبيع ندب : استدلل على ذلك بأن راوى الحديث وهو أبو هريرة قال : يغسل من ولوغه ثلاث مرات كما أخرجه الطحاوى والدارقطنى . وأجيب عن هذا بأن العمل بما

رواه عن النبي ﷺ لا بما رآه وأفتى به ، وبأنه معارض بما روى عنه وأيضاً أنه أفتى بالغسل سبعمائة وهي أرجح سنداً وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة وبما روى عنه ﷺ أنه قال في الكلب يلغ في الاناء « يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة » قالوا . فالحديث دل على عدم تعيين السبع وأنه مخير ولا تخيير في معين . وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة . الحكم الثالث وجوب الترتيب للأناء لثبوته في الحديث ، ثم الحديث يدل على تعيين التراب ، وأنه في الغسلة الأولى . ومن أوجه . قال : لا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكدر ، أو يطرح الماء على التراب أو يطرح التراب على الماء وبعض من قال بإيجاب التسبيع قل . لا تجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده ورد بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب والزيادة من الثقة مقبولة . وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية فروى : أولاهن ، وأخراهن ، أو إحداهن ، أو السابعة أو الثامنة والاضطراب قاذح فيجب الاطراح لها . وأجيب عنه بأنه لا يكون الاضطراب قاذحاً إلا مع استواء الروايات وليس ذلك هنا كذلك فإن رواية أولاهن أرجح لكثرة روايتها ، وبإخراج الشيخين لها وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض وألفاظ الروايات التي عورضت بها أولاهن لا تنافها . وبيان ذلك أن رواية أخراهن متفردة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة ، ورواية السابعة بالتراب تختلف فيها فلا تقاوم رواية أولاهن بالتراب ، ورواية إحداهن بالخاء والبدال المهملتين ليست في الأمهات بل رواها البزار فعلى صحتها فهي مطلقة يجب حملها على المقيدة ورواية أولاهن أو أخراهن بالتخيير إن كان ذلك من الراوى فهو شك منه فيرجع إلى الترجيح ، ورواية أولاهن أرجح وإن كان من كلامه ﷺ فهو تخيير منه ﷺ ويرجع إلى ترجيح أولاهن لثبوتها فقط عند الشيخين كما عرفت وقوله « إناء أحكم » الإضافة ماغاة هنا لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكه الاناء . وكذا قوله ( فليغسله ) لا يتوقف على أن يكون مالك الاناء هو الغاسل وقوله : وفي لفظ فإيرقه هي من ألفاظ رواية مسلم وهي أمر



باراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب أو الطعام وهي من أقوى الأدلة على النجاسة إذ المراق أعم من يكون ماء أو طعاماً فلو كان طاهراً لم يأمر بباراقته كما عرفت إلا أنه نقل المصنف في فتح الباري : عدم صحة هذه اللفظة عن الحفاظ . وقال ابن عبد البر : لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش وقال ابن منده . لا تعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه . نعم أهمل المصنف ذكر الغسلة الثامنة وقد ثبت عند مسلم «وعفروه الثامنة بالتراب» قال ابن دقيق العيد : أنه قال بها الحسن البصري ولم يقل بها غيره ولعل المراد بذلك من المتقدمين . والحديث قوى فيها ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجه فيه استكراه اهـ . قلت والوجه أى المستكره في تأويله ذكره النووي فقال : المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهن بالتراب مع الماء فكان التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة ومثله قال الدميري في شرح المنهاج ، وزاد أنه أطلق الغسل على التعفير مجازاً . قلت : لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها وتأويل من قال : باخراجها من الحتمية إلى المجاز كل ذلك محاماة على المذهب والحق مع الحسن البصري . هذا وأن الأمر بقتل الكلاب ثم النهي عنه وذكر ما يباح اتخاذه منها يأتي الكلام عليه في باب الصيد إن شاء الله تعالى

٩ عن أبي قتادة رضي الله عنه بفتح القاف فمتناة فوقية بعد ، الألف دال مهملة اسمه في أكثر الأقوال الحارث بن راعي بكسر الراء فوحدة ساكنة فمهملة مكسورة ومثناة تحتية مشددة الأنصاري فارس رسول الله ﷺ شهد أحداً وما بعدها وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة وقيل مات بالكوفة في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام وشهد معه حروبه كلها رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في الهرة رضي الله عنه والحديث له سبب وهو أن أبا قتادة سكب له وضوء فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت فقيل له في ذلك فقال : قال رسول الله ﷺ (إنها ليست بنجس) أى فلا ينجس مالا مسته (إنما هي من الطوافين) جمع طواف (عليكم) قال ابن الأثير الطائف الخادم الذي يخدمك برفق وعناية ، والطواف فعال منه شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله أخذاً

من قوله تعالى ( طوافون عليكم . ) وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم زيادة لفظ « والطوافات » جمع الأول مذكراً سالماً نظراً إلى ذكر الهر ، والثاني مؤنثاً سالماً نظراً إلى إناثها . فان قلت : قد فات في جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل وهو شرط لجمعه علماً وصفة . قلت لما نزل منزلة من يعقل بوصفه بصفته وهو الخادم أجراه مجراه في جمعه صفة . وفي التعليل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملاستها لهم ولما في منزلهم خفف تعالى على عباده بجعلها غير نجس رفعاً للخرج ( أخرجه الأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة ) وصححه أيضاً البخاري والعقيلي والدارقطني . والحديث دليل على طهارة الهر وسورها وإن باشرت نجساً وأنه لا تقييد لطهارة فيها بزمان . وقيل لا يظهر فيها إلا بمضي زمان من ليلة أو يوم أو ساعة أو شربها الماء أو غيبتها حتى يحصل ظن بذلك أو بزوال عين النجاسة من فيها ، وهذا الأخير أوضح الأقوال لأنه مع بقاء عين النجاسة في فيها فالحكم بالنجاسة لتلك العين لا لفمها فان زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس

١ • ( وعن أنس بن مالك ) هو ابو حمزة بالحاء المهملة والزاي الألف ناصري النجاري الخزرجي خدام رسول الله ﷺ منذ قدم المدينة إلى وفاته ﷺ وقدم ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين أو ثمان أو تسع . أقوال . سكن البصرة من خلافة عمر لينفقه الناس وطال عمره إلى مائة وثلاث سنين وقيل أقل من ذلك قال ابن عبد البر : أصبح مائيل تسع وتسعون سنة . وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وتسعين ( قال جاء اعرابي ) بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية سواء أكانوا عرباً أو عجماء وقد ورد تسميته انه ذو الخويصرة اليماني وكان رجلاً جافياً ( فبال في طائفة المسجد ) أي في ناحيته والطائفة القطعة من الشيء ( فزجره الناس ) بالزاي جيم فراء أي نهروه وفي لفظ « فقام إليه الناس ليقعوا به » وفي أخرى « فقال اصحاب رسول الله ﷺ : مه ، مه » ( فهاهم رسول الله ﷺ ) بقوله لهم « دعوه » وفي لفظ

« لا ترموه » . ( فلما قضى بوله امر النبي ﷺ بذنوب ) بفتح الذال المعجمة فنون آخره موحدة وهي الدلو الملائق ماء وقيل العظيمة ( من ماء ) تأكيد وإلا فقد افاده لفظ الذنوب فهو من باب كتبت يدي وفي رواية ( سجلا ) بفتح السين المهملة وسكون الجيم وهو بمعنى ( فأهريق عليه ) اصله فأريق عليه ثم ابدلت الهاء من الهمزة فصار فهريق عليه وهو رواية ثم زيدت همزة أخرى بعد إبدال الاولى ف قيل فأهريق ( متفق عليه ) عند الشيخين كما عرفت . والحديث فيه دلالة على نجاسة بول الآدمي وهو إجماع ، وعلى الأرض إذا تنجست طهرت بالماء كسائر المتنجسات . وهل يجزئ في طهارتها غير الماء ؟ قيل تطهرها الشمس والريح فان تأثيرهما في إزالة النجاسة اعظم إزالة من الماء ، والحديث « زكاة الأرض ييسها » ذكره ابن أبي شيبة . وأجيب بأنه ذكره موقوفا وليس من كلامه ﷺ كما ذكر عبد الرزاق حديث أبي قلابة موقوفا عليه بلفظ « جفوف الأرض طهورها » فلا تقوم بهما حجة . والحديث ظاهر في ان صب الماء يطهر الأرض رخوة كانت أو صلبة ، وقيل لا بد من غسل الصلبة كغيرها من المتنجسات ، وأرض مسجده ﷺ كانت رخوة فكفي فيها الصب وكذلك الحديث ظاهر في انه لا تتوقف الطهارة على نضوب الماء لانه ﷺ لم يشترط في الصب على بول الاعرابي شيئا وهو الذي اختاره المهدي في البحر . وفي انه لا يشترط حفرها والقاء التراب . وقيل : اذا كانت صلبة فلا بد من حفرها والقاء التراب لان الماء لم يعم أعلاها وأسفلها ولانه ورد في بعض طرق الحديث انه قال ﷺ « خذوا ما بال عليه من التراب وألقوه وأهريقوا على مكانه ماء » قال المصنف في التلخيص له إسنادان موصلان أحدهما عن ابن مسعود والآخر عن وائلة بن الاسقع وفيهما مقال ولو ثبتت هذه الزيادة لبطل قول من قال : ان أرض مسجده ﷺ رخوة فانه يقول لا يحفر ويلقى التراب إلا من الأرض الصلبة وفي الحديث فوائد منها احترام المساجد فانه ﷺ لما فرغ الاعرابي من بوله دعاه ثم قال له « ان هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر انما هي لذكر



الله عز وجل وقراءة القرآن « ولأن الصحابة لما تبادروا الى الانكار أقرهم ﷺ وانما أمرهم بالرفق كما في رواية الجماعة للحديث إلا مسلماً - انه قال « انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » ولو كان الانكار غير جائز لقال لهم : انه لم يأت الاعرابي ما يوجب نهيكم له ، ومنها الرفق بالجاهل وعدم التعنيف . ومنها حسن خلقه ﷺ ولطفه بالمتعلم ومنها ان الابعاد عند قضاء الحاجة إنما هو لمن يريد الغائط لا البول فانه كان عرف العرب عدم ذلك واقره الشارع . وقد بال ﷺ وجعل رجلا عند عقبه يسترد ، ومنها دفع اعظم المضرتين بأخفهما لأنه لو قطع عليه بوله لأضر به وكان يحصل من تقويته من محله مع ما قد حصل من تنجيس المسجد تنجيس بدنه وثيابه ومواضع من المسجد غير الذي قد وقع فيه البول او لا ١١ ( وعن ابن عمر رضى الله عنه قال . قال رسول الله ﷺ احلت لنا ميتتان ) أى بعد تحريمها الذى دلت عليه الآيات \* (ودمان) كذلك (فأما الميتتان فالجراد) أى ميتته (والحوت) أى ميتته (وأما الدمان فالطحال) بزنة كتاب (والكبد أخرجه احمد وابن ماجه وفيه ضعف) لانه رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال أحمد : حديثه منكر وصح أنه موقوف كما قال أبو زرعة وأبو حاتم واذا ثبت انه موقوف فله حكم المرفوع لان قول الصحابي : أحل لنا كذا ، وحرم علينا كذا . مثل قوله أمرنا ، ونهينا فيتم به الاحتجاج . ويدل على حل ميتة الجراد على أى حال وجدت فلا يعتبر في الجراد شيء سواء مات حتف أمته أو بسبب . والحديث حجة على من اشترط موتها بسبب عادي ، أو بقطع رأسها والا حرمت . وكذلك يدل على حل ميتة الحوت على أى صفة وجد طافياً كان أو غيره لهذا الحديث ، وحديث « الحل ميتته » وقيل . لا يحل منه الا ما كان موته بسبب آدمي أو جزر الماء أو قذفه أو نضوبه ولا يحل الطافي لحديث « ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوا ، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه » أخرجه احمد وابو داود من حديث جابر وهو خاص فيخص به عموم الحديثين . واجيب عنه : بأنه حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث . قال النووي : حديث جابر لا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء كيف وهو

معارض اه فلا يخص به العام ولا أنه عليه السلام اكل من العنبرة التى قذفها البحر لاصحاب السرية ولم يسأل بأى سبب كان موتها كما هو معروف فى كتب الحديث والسير. والكبد حلال بالاجماع، وكذلك مثلها الطحال فانه حلال إلا انه فى البحر قال: يكره لحديث على رضى الله عنه: إنه لقمة الشيطان. اى إنه يسر بأكله الا انه حديث لا يعرف من اخرجه

١٢ (وعن ابى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا وقع الذباب فى شراب احدكم ) وهو كما اسلفناه من ان الاضافة ملغاة كما فى قوله « اذا ولغ الكلب فى اناء احدكم » وفى لفظ « فى طعام احدكم » ( فليغمسه ) زاد فى رواية البخارى: كله تأكيذاً وفى لفظ ابى داود « فامقلوه » وفى لفظ ابن السكن « فليمقله » « ثم لينزعه ». فيه انه يمهل فى نزعه بعد غمسه ( فان فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء ) هذا تعليل للأمر بغمسه. ولفظ البخارى « ثم ليطرحه فان فى أحد جناحيه شفاء وفى الآخر داء » وفى لفظ سما ( ١ ) ( أخرجه البخارى وأبو داود وزاد. وانه يتقى بجناحه الذى فيه الداء ) وعند احمد وابن ماجه « انه يقدم السم، ويؤخر الشفاء » والحديث دليل ظاهر على

(١) فيه دليل على أن ما فى أحد جناحيه من الداء أو السم يذهب بما فى الجناح الآخر من الشفاء وما الطف هذا الارشاد واضل من عمى عنه وحاد. وذلك لما فيه من دفع وسوسة الموسوسين وأتفة اهل الكبر والعظمة المتألهين. وقد وجدت كتابة لاحد الاطباء على هذا الحديث فادعى انه مخالف لما قرره اطباء الافرنج من ان الذباب لاشفاء فيه بل فيه أدواء كثيرة واستدل على ذلك بما سطر فى كتبهم وقالته أساطينهم وبعد ان اطنب فى استدلاله الموهوم استشكل جريانه على ما قاله اطباء الافرنج فرأى من السهل رد هذا الحديث وان كان صحيحاً متناً وسنداً ولا غرابة من أمثاله فانه حديث عهد بعلم الشريعة المطهرة. وغرب من ذلك ان بعض متطغى العلم استحلى هذا واستعذبه فنقله وجهلاً

جواز قتله دفعاً لضرره . وانه يطرح ولا يؤكل . وأن الذباب إذا مات في مائع فانه لا ينجسه لانه صلى الله عليه وسلم أمر بغمسه ومعلوم انه يموت من ذلك ولا سيما إذا كان الطعام حاراً فلو كان ينجسه لكان أمراً بفساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم إنما أمر باصلاحه ثم عدى هذا الحكم إلى كل مالا تنفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك إذ الحكم يعم بعموم علته ، وينتفى بانتفاء سببه فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته وكان ذلك مفقوداً فيما لادم له سائل انتفى الحكم بالتنجيس لا انتفاء علته . والامر بغمسه ليخرج الشفاء منه كماخرج الداء منه وقد علم ان في الذباب قوة سمية كما يدل عليها الورم والحكة الحاصلة من لسعه وهي بمنزلة السلاح فاذا وقع فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه كما قال صلى الله عليه وسلم فانه يتقى بجناحه الذي فيه الداء » أمر صلى الله عليه وسلم أن تقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه .

تعليقا على هذا الحديث وسود صحيفتين ولعله اشارة الى سواد صحيفته بين يدي خالقه على رؤوس الاشهاد . ولا شك ان مايقوله الاطباء في مثل هذا انما يثبتونه بطريق التخمين والحدث لا بطريق العلم القطعي وتقليد أمثال هؤلاء لا يخلو عن مقال ولم نعلم ان السنة الصحيحة تدفع بآراء وظنون أطباء الافرنج ولا سمعنا هذا في آبائنا الأولين ولا تقل هذا أحد عن علماء المتأخرين ولعل هذا من العلوم الحديثة التي اكتشفها أخيراً ذلك الطبيب الحديث وقلده فيها هذا السيد . ( واذا رأيتم تعجبك اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة ) ولقد تطاولت اعناق كثير من هؤلاء الدعاة في هذا العصر الى رد كثير من الاحكام الشرعية لا لأنها ضعيفة ورودا بل لانها لم توافق افكارهم الكلييلة وعقولهم الصغيرة وليس هذا اول عشواء خبطوها وفي مهواة من الاهواء اهبطوها ولكم نزلوا عن منصة الايمان بالنص الى حضيض رده وتأويله ابتغاء الفتنة واستيفاء لما كتب عليهم من المحنة . ولطالما استوخموا من السنة المناهل العذاب ووردوا من حميم الزندقة والبدع والالحاد دوارد العذاب ولكنهم اليوم لا يشعرون وانهم ليحسبون انهم يحسنون صنعا وابتئس ما كانوا يصنعون .



وتعالى فيه من الشفاء في جناحه الا خرب نفسه كله فتقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها وقد ذكر غير واحد من الاطباء ان لسعة العقرب والزنبور اذا ذلك موضعها بالذباب تقع منه تقماً بيناً ويسكنها وما ذلك الا للمادة التي فيه من الشفاء ١٣ (وعن أبي واقد) بقاف مكسورة ودال مهملة اسمها الحارث بن عوف من أقوال . قيل : أنه شهد بدمراً وقيل إنه من مسلة الفتح والاول أصح مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة ( الليثي ) بمثناة تحتية فثلثة نسبة الى ليث لانه من بني عامر ابن ليث ( قال : قال رسول الله ﷺ ما قطع من البهيمة ) في القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولو في الماء وكل حي لا يميز ، والبهيمة أولاد الضأن والمز ولعل المراد هنا الأخير أو الاول لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ( وهي حية فهو ) إى المقطوع ( ميت . (١) أخرجه ابو داود والترمذي وحسنه واللفظ له ) أي قال انه حسن وقد عرف معنى الحسن في تعريف الصحيح فيما سلف واللفظ للترمذي . والحديث قد روى من أربع طرق عن أربعة من الصحابة ، عن أبي سعيد وأبي واقد وابن عمر ، وتيم الداري وحديث أبي واقد هذا رواه أيضاً أحمد والحاكم بلفظ « قدم رسول الله ﷺ المدينة وبها ناس يعمدون الى أليات النعم وأسنة الأبل فقال « ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت » والحديث دليل على أن ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت . وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهيمة ذات الأربع وهو المعنى الاول لذكره الأبل فيه لا المعنى الأخير الذي ذكره القاموس لكنه مخصوص بما أئين من السمك ولو كانت ذات أربع أو يراد به المعنى الاوسط وهو كل حي لا يميز فيخص منه الجراد والسمك وما أئين مما لادم له . وقد أفاد قوله « فهو ميت » انه لا بد ان يحل المقطوع الحياة لان الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً

(١) فهو بتشديد الياء ويجوز تخفيفها وقد جمعها الشاعر بقوله

ليس من مات فاستراح بميت \* انما الميت ميت الاحياء

وأما اطلاقه على الحي فبالتشديد فقط . وعليه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون

## باب الآنية

الآنية . جمع إناء وهو معروف . وإنما بوب لها لان الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلق بها أحكام

١ ( عن حذيفة ) أى اروى أو أذكر كما سلف . وحذيفة بضم الحاء المهملة فذال معجمة فثناة تحته ساكنة ففاء هو أبو عبد الله حذيفة ( ابن اليمان ) بفتح المثناة التحتية وتخفيف الميم آخره نون . وحذيفة وأبوه صحابيان جليلان شهدا أحدا وحذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين ومات بالمداين سنة خمس أو ست وثلاثين بعد قتل عثمان بأربعين ليلة ( قال : قال رسول الله ﷺ لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا فى صحافهما ) جمع صحفة قال الكشاف والكسائى الصحفة هى ما تشبع الخمسة ( فانها ) أى آنية الذهب والفضة وصحافهما ( لهم ) أى للشركين وإن لم يذكروا فهم معلومون ( فى الدنيا ) إخبار عما هم عليه لا إخبار بمحايها لهم ( ولكم فى الآخرة . متفق عليه ) بين الشيخين . الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة وصحافهما سواء كان الاناء خالصا ذهبيا او مخلوطا بالفضة إذ هو مما يشمله انه إناء ذهب وفضة ، قال النووي : إنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيهما . واختلف فى العلة فقيل : لاخيلاء وقيل : بل لكونه ذهبيا وفضة . واختلفوا فى الاناء المطلق بهما هل يلحق بهما فى التحريم أم لا ؟ فقيل . إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعا لانه مستعمل للذهب والفضة ، وإن كان لا يمكن فصلهما لا يحرم . وأما الاناء المضرب بهما فانه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعا . وهذا فى الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه فأما غيرهما من سائر الاستعمالات ففيه خلاف ، قيل لا يحرم لان النص لم يرد إلا فى الأكل والشرب ، وقيل يحرم سائر الاستعمالات ( م ٣ ج ١ - سبل )

## ٣٤ استعمال آنية الفضة والذهب في غير الأكل والشرب

إجماعاً ، ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال . النص ورد في الأكل والشرب لا غير وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا يتم فيه شرائط التقياس . والحق ما ذهب إليه الفاضل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيها إذ هو الثابت بالنص ودعوى الإجماع غير صحيحة . وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط ، فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال وهجروا العبارة النبوية وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم ، ولها نظائر في عباراتهم ولهذا ذكر المصنف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة لأنه استعمال لها على مذهبه في تحريم ذلك وإلا فباب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة . ثم هل يلحق بالذهب والفضة نقائص الأحجار كالياقوت والجواهر فيه خلاف والأظهر عدم إلحاقه وجوازه على أصل الإباحة لعدم الدليل الناقل عنها ٢ ( وعن أم سلمة ) هي أم المؤمنين زوج النبي ﷺ اسمها هند بنت أبي أمية كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها وتوفى عنها في المدينة بعد عودتهما من الحبشة وتزوجها النبي ﷺ في المدينة سنة أربع من الهجرة وتوفيت سنة تسع وخمسين وقيل . اثنتين وستين ودفنت بالبقيع وعمرها أربع وثمانون سنة ( قالت . قال رسول الله ﷺ « الذي يشرب في إناء الفضة » ) هكذا عند الشيخين واتفرد مسلم في رواية أخرى بقوله « في إناء الفضة والذهب » ( إنما يجر جر ) بضم المثناة التحيه وجيم فراء وجيم مكسورة . والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف ، وصوت البعير عند الجررة . جعل الشرب والجرع جرجرة ( في بطنه نار جهنم » متفق عليه ) بين الشيخين قال الزمخشري . يروي برفع النار أي على أنها فاعل مجازاً وإلا فنار جهنم على الحقيقة لا تجر جر في بطنه إنما جعل جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المنهى عنها واستحقاق العقاب على استعمالها كجرجرة نار جهنم في جوفه مجازاً هكذا على رواية الرفع . وذكر الفعل يعني يجر جر وإن كان فاعله النار وهي مؤنثة للفصل بينها وبين فعلها ولأن تأنيثها غير حقيقي والأكثر على نصب نار جهنم ، وفاعل الجرجرة



هو الشارب والنار مفعوله والمعنى كأنما يجمع نار جهنم من باب (إنما يأكلون في بطونهم نارا) قال النووي . والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الشارحون وأهل العرف واللغة وجزم به الازهرى . وجهنم عجمية لاتنصرف للتأنيث والعلمية إذ هي علم لطبقة من طبقات النار (أعاذنا الله منها) سميت بذلك لبعدها قعرها وقيل لغلظ أمرها في العذاب والحديث يدل على ما دل عليه حديث حذيفة الأول

٣ (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا دبغ الإهاب ) بزة كتاب هو الجلد . أو ما لم يدبغ كما في القاموس ومثله في النهاية ( فقد طهر ) بفتح الطاء والهاء ويجوز ضمها كما يفيد القاموس ( أخرجه مسلم ) بهذا اللفظ ( وعند الأربعة ) وهم أهل السنن ( أيما إهاب دبغ ) تمامه « فقد طهر والحديث أخرجه الخمسة انما اختلف لفظه وقد روى بالفاظ وذكر له سبب وهو انه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة لميمونة فقال « ألا استمتعتم بإهابها فان دبغ الأديم طهور » وروى البخارى من حديث سودة قالت « ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها (١) ثم مازلنا نتبذ فيه حتى صار شنا » والحديث دليل على ان الدبغ مطهر لجلد ميتة كل حيوان كما يفيد عموم كلمة أيما ، وأنه يطهر باطنه وظاهره . وفي المسئلة سبعة أقوال الاول أن الدبغ يطهر جلد الميتة باطنه وظاهره ولا يخص منه شئ عملا بظاهر حديث ابن عباس وما في معناه وهذا مروى عن علي عليه السلام وابن مسعود . الثانى من الاقوال أنه لا يطهر الدبغ شيئا وهو مذهب جماهير الهادوية ويروى عن جماعة من الصحابة مستدلين بحديث الشافعى الذى أخرجه أحمد والبخارى فى تاريخه والاربعة والدارقطنى والبيهقى وابن حبان عن عبد الله ابن عكيم قال « أنا نا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » وفى رواية الشافعى وأحمد وأبى

(١) المسك بفتح الميم وسكون السين المهملة الجلد وجمعه مسوك مثل فاس وفلوس والشن بفتح الشين وتسديد النون القربة الخلقة

داود : قبل موته بشهر وفي رواية بشهر أو شهرين . قال الترمذي حسن وكان أحمد يذهب اليه ويقول هذا آخر الامرين ثم تركه قالوا : أي الهادوية وهذا الحديث ناسخ لحديث ابن عباس لدلالته على تحريم الانتفاع من الميتة باهابها وعصبتها . وأجيب عنه بأجوبة الاول أنه حديث مضطرب في سنده فانه روى تارة عن كتاب النبي ﷺ وتارة عن مشايخ من جهينة ممن قرأ كتاب النبي ﷺ ومضطرب أيضاً في متنه فروى من غير تقييد في رواية الاكثر وروى بالتقييد بشهر أو شهرين أو أربعين يوماً أو ثلاثة أيام . ثم انه عمل ايضاً بالارسال فانه لم يسمعه عبد الله بن عكيم منه ﷺ وعمل بالانقطاع لانه لم يسمعه عبد الرحمن ابن أبي ليلى من ابن عكيم ولذلك ترك أحمد بن حنبل القول به آخر ، وكان يذهب اليه أولاً كما قال عنه الترمذي وثانياً بأنه لا يقوى على النسخ لان حديث الدباغ أصح فانه مما اتفق عليه الشيخان . وأخرج مسلم وروى من طرق متعددة في معناه عدة أحاديث عن جماعة من الصحابة فعن ابن عباس حديثان وعن أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة ابن الحباق وعائشة والمغيرة وأبي أمامة وابن مسعود ، ولان الناسخ لا بد من تحقيق تأخره ولا دليل على تأخر حديث ابن عكيم ورواية التاريخ فيه بشهر أو شهرين معلة فلا تقوم بها حجة على النسخ على انها ولو كانت رواية التاريخ صحيحة ما دلت على أنه آخر الامرين جزماً ولا يقال فاذا لم يتم النسخ تعارض الحديثان حديث عبد الله بن عكيم وحديث ابن عباس ومن معه ومع التعارض يرجع الى الترجيح أو الوقف : لأننا نقول لا تعارض الا مع الاستواء وهو مفقود كما عرفت من صحة حديث ابن عباس وكثرة من معه من الرواة وعدم ذلك في حديث ابن حكيم . وثالثاً بأن الالهاف كما عرفت عن التاموس والنهاية اسم لما لم يدبغ في أحد القولين . وقال النضر ابن شميل الالهاف لما لم يدبغ وبعد الدبغ يقال له شن وقربة ، وبه جزم الجوهري قيل فله احنبل الامر بن وورد الحديثان في صورة المتعارضين جمعنا بينهما بأنه نهى عن الانتفاع بالالهاف ما لم يدبغ فاذا دبغ لم يسم اهاباً فلا يدخل تحت النهي

وهو حسن . الثالث يطهر جلد ميتة الماء كولا لاغيره لكن يردده عموم « أئما اهاب » . الرابع يطهر الجميع الا الخنزير فانه لا جلد له وهو مذهب أبى حنيفة . الخامس يطهر الا الخنزير لكن لا لكونه لا جلد له بل لكونه رجسا لقوله تعالى ( فانه رجس ) والضمير للخنزير فقد حكم برجسيته كله والكلب مقيس عليه بجامع النجاسة وهو قول الشافعى السادس يطهر الجميع لكن ظاهره دون باطنه فيستعمل فى اليابسات دون المائعات ويصلى عليه ولا يصلى فيه وهو مروي عن مالك جمعا منه بين الاحاديث لما تعارضت . السابع ينتفع بجلود الميتة وان لم تدبغ ظاهراً وباطناً لما أخرجه البخارى من رواية ابن عباس أنه عليه السلام مر بشاة ميتة فقال « هلا انتفعتم باهابها قالوا : انها ميتة قال انما حرم أكلها » وهو رأى الزهرى وأجيب عنه بأنه مطلق قيدته أحاديث الدباغ التى سلفت

٤ ( وعن سلمة بن المحبق رضى الله عنه ) هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة المكسورة . والقاف وسلمة صحابى يعد فى البصريين روى عنه ابنة سنان ، ولسنان أيضاً صحبة ( قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « دباغ جلود الميتة طهورها » صححه ابن حبان ) أى أخرجه وصححه . وقد أخرج غير ابن حبان هذا الحديث لكن بالفاظ عند احمد وأبى داود والنسائى والبيهقى عن سلمة بلفظ « دباغ الاديم ذكاته » وفى لفظ « دباغها ذكاتها » وفى آخر « دباغها طهورها » وفى لفظ « ذكاتها دباغها » وفى لفظ « آخر ذكاة الاديم دباغها » وفى الباب احاديث بمعناه وهو يدل على ما دل عليه حديث ابن عباس . وفى تشبيهه الدباغ بالذكاة اعلام بأن الدباغ فى التطهير بمنزلة تذكية الشاة فى الاحلال لان التذبح يطهرها ويحل أكلها

٥ ( وعن ميمونة ) هى أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية كان اسمها برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة ، تزوجها صلى الله عليه وسلم فى شهر ذى القعدة سنة سبع فى عمرة القضية وكانت وفاتها سنة احدى وستين وقيل احدى وخمسين وقيل . ست وستين وقيل . غير ذلك وهى خالة ابن عباس ولم يتزوج صلى الله عليه وسلم بعدها



( قالت مر رسول ﷺ بشاة يجرونها فقال « لو أخذتم اهابها فقالوا انها ميتة فقال . يطهرها الماء والقرظ » أخرجه أبو داود النسائي ) وفي لفظ عند الدار قطنى عن ابن عباس « اليس فى الماء والقرظ ما يطهرها » وأما رواية « اليس فى الشت (١) والقرظ ما يطهرها » فقال النووى . انه بهذا اللفظ باطل لأصل له وقال فى شرح مسلم . يجوز الدباغ بكل شئ ينشف فضلات الجلد ويطيبه ويمنع من ورود الفساد عليه كالشت والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الادوية الطاهرة ولا يحصل بالشمس الا عند الحنفية ولا بالتراب والرماد والمالح على الأصح

٦ ( وعن ابى ثعلبة ) بفتح المثلثة بعدها عين مهملة ساكنة فلام مفتوحة فوحدة ( الخشنى رضى الله عنه ) بضم الخاء المعجمة فشين معجمة مفتوحة فنون نسبة إلى خشين بن النمر من قضاة حذفت ياؤه عند النسبة واسمه جرحم بضم الجيم بعدها راء ساكنة فهاء مضمومة ابن ناشب بالنون وبعد الالف شين معجمة آخره موحدة ، اشتهر بلقبه . بايع النبي ﷺ بيعة الرضوان وضرب له بسهم يوم خيبر وأرسله الى قومه فأسلموا نزل بالشام ومات بها سنة خمس وسبعين

(١) عبارة النووى فى شرح المذهب بعد أن نقل الروايات الواردة فى ذلك قال : واعلم انه ليس للشب ولا الشث ذكر فى حديث الدباغ وانما هو من كلام الامام الشافعى رحمه الله فانه قال رحمه الله والدباغ بما كانت العرب تدبغ به وهو الشث والقرظ هذا هو الصواب اه وقد فسر الشث والقرظ قال : والقرظ ورق شجر السلم بفتح السين واللام ومنه اديم مقروظ أى مدبوغ بالقرظ والقرظ ينبت بنواحي تهامة وأما الشث فضبطها فى المذهب بالثاء المثلثة ووقعت هذه اللفظة فى كلام الشافعى فقال الازهرى هو الشب بالباء الموحدة وهو من الجواهر التى جعلها الله تعالى فى الارض يدبغ به يشبه الزاج قال والسماع فيه الشب يعنى بالموحدة وقد صححه بعضهم فقال الشث قال والشث بالمثلثة شجر مر الطعم لا ادري ايدبغ به أم لا هذا كلام الازهرى . والله اعلم

وقيل غير ذلك ) قال قلت يا رسول الله . أنا بأرض قوم أهل كتاب افئأكل في آنيهم ؟ قال . « لا تأكلوا فيها إلا ألا تجدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها » متفق عليه ) بين الشيخين استدلال به على نجاسة آنية أهل الكتاب وهل هو لنجاسة رطوبتهم أو لجواز أكلهم الخنزير وشربهم الخمر أو للكرهية ؟ ذهب إلى الأول القائلون بنجاسة رطوبة الكفار وهم الهادوية والقاسمية ، واستدلوا أيضاً بظاهر قوله تعالى ( إنما المشركون نجس ) والكتابي يسمى مشركاً إذ قد قالوا . المسيح بن الله ، وعزير بن الله . وذهب غيرهم من أهل البيت كالمؤيد بالله وغيره وكذلك الشافعي إلى طهارة رطوبتهم وهو الحق لقوله تعالى ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ) ولأنه عليه السلام توضأ من مزادة مشركة ، ولحديث جابر عند أحمد وأبي داود « كنا نغزو مع رسول الله عليه السلام فنصيب من آنية المشركين وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا » وأجيب بأن هذا كان بعد الاستيلاء ولا كلام فيه . قلنا في غيره من الأدلة غنية عنه . فمنها ما أخرجه أحمد من حديث انس « أنه عليه السلام دعا يهودي إلى خبز شعير واهالة سنخة فأكل منها » بفتح السين وفتح النون المعجمة نحاء معجمة مفتوحة أي متغيرة . قال في البحر . لو حرمت رطوبتهم لاستفاض بين الصحابة نقل توقيهم لها لقلة المسلمين حينئذ مع كثرة استعمالهم التي لا يخلو منها ملبوس ومطعموم . والعادة في مثل ذلك تقضى بالاستفاضة . قال . وحديث أبي ثعلبة أما محمول على كراهة الأكل في آنيهم للاستعداد لالكونها نجسة إذ لو كانت نجسة لم يجعله مشروطاً بعدم وجدان غيرها إذ الاناء المتنجس بعد إزالة نجاسته هو ومالم يتنجس على سواء أو لسد ذريعة المحرم أو لأنها نجسة لما يطبخ فيها لا لرطوبتهم كما تقيده رواية أبي داود وأحمد بلفظ « أنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ، ويشربون في آنيهم الخمر فقال رسول الله عليه السلام . ان وجدتم غيرها — الحديث » وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآنية يطبخ فيها مذكر ويشرب فيجمل المطلق على المقيد . وأما الآية فالنجس لغة المستقذر فهو أعم من المعنى الشرعي وقيل :

معناه ذو نجس لان معهم الشرك الذى هو بمنزلة النجس ولانهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات فهى ملابسة لهم وبهذا يتم الجمع بين هذا وبين آية المائدة والاحاديث الموافقة لحكمها . وآية المائدة اصرح فى المراد

٧ ( وعن عمران بن حصين ) بالمهملتين تصغير حصن . وعمران هو ابو نجيد بالجيم تصغير نجد الخزاعى الكعبى . أسلم عام خبير وسكن البصرة الى أن مات بها سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين وكان من فضلاء الصحابة ورفقائهم ( أن النبي ﷺ واصحابه توضؤوا من مزادة ) . بفتح الميم بعدها زاي ثم الف وبعد الالف همزة وهى الرواية ولا تكون الا من جلدتين تمام بثالث بينهما لتسع كما فى القاموس ( امرأة مشركة . متفق عليه ) بين الشيخين ( فى حديث طويل ) أخرجه البخارى بألفاظ فيها انه ﷺ « بعث عليا وآخر معه فى بعض اسفاره ﷺ وقد فقدوا الماء فقال اذهبا فابتغيا الماء فانطلقا فتلقيا امرأة بين مزادتين أو سطيحيتين من ماء على بعير لها فقالا لها أيس الماء ؟ قالت عهدى بالماء أمس هذه الساعة قال : انطلقى الى رسول الله ﷺ — الى أن قال ودعا النبي ﷺ باناء ففرغ فيه من أفواه المزادتين أو السطيحيتين ونودى فى الناس اسقوا واستقوا فسقى من سقى واستقى من شاء — الحديث » وفيه زيادة ومعجزات نبوية . والمراد انه ﷺ توضأ من مزادة المشركة وهو دليل لما سلف فى شرح حديث أبى ثعلبة من طهارة آنية المشركين . ويدل أيضا على ظهور جلد الميتة بالدباغ لان المزادتين من جلود ذبائح المشركين ، وذبائحهم ميتة ويدل على طهارة رطوبة المشرك فان لمرأة المشركة قد باشرت الماء وهو دون القلتين فانهم صرحوا بانه لا يحمل الجمل من القلتين . ومن يقول ان رطوبتهم نجسة ويقول لا ينجس الماء الا ما غيره . الحديث يدل على ذلك

٨ ( وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب ) بفتح الشين المعجمة وسكون المهملة لفظ مشترك بين معان المراد منها هما البصدع والشق ( سلسلة من فضة ) فى الزاموس سلسلة بفتح أوله وسكون



اللام وفتح السين الثانية منها إيصال الشيء بالشيء أو سلسلة بكسر أوله دائر من حديد ونحوه والظاهر أن المراد الأول فيقرأ بفتح أوله (أخرجه البخاري) وهو دليل على جواز تضبيب الاناء بالفضة ولا خلاف في جوازه كما سلف إلا أنه هنا قد اختلف في واضع السلسلة فحكى البيهقي عن بعضهم أن الذي جعل السلسلة هو أنس بن مالك وجزم به ابن الصلاح وقال أيضاً فيه نظر لأن في البخاري من حديث عاصم الأحول (رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك فكان قد انصدع فسلسلة بفضة . وقال ابن سيرين إنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة . لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله ﷺ فتركه ) هذا لفظ البخاري وهو يحتمل أن يكون الضمير في قوله فسلسلة بفضة عائداً إلى رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون عائداً إلى أنس كما قال البيهقي إلا أن آخر الحديث يدل للأول وأن القدح لم يتغير عما كان عليه على عهد رسول الله ﷺ قلت . والسلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها فالظاهر أن قوله فسلسلة هو النبي ﷺ وهو حجة لما ذكره

## باب إزالة النجاسة وبيانها

أى بيار النجاسة ومطهراتها

١ (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال . سئل رسول الله ﷺ عن الخمر) أى بعد تحريمها (تتخذ خلا قال لا . أخرجه مسلم والترمذي وقال حسن صحيح) فسر الاتخاذ بالعلاج لها وقد صارت خمر أو مثله حديث أبي طلحة « فأنها لما حرمت الخمر سأل أبو طلحة النبي ﷺ عن خمر عنده لا يتام هل يخللها ؟ فأمره بارتقاها » أخرجه أبو داود والترمذي . والعمل بالحديث هو رأى الهادوية والشافعية لدلالة الحديث على ذلك فلو خللها لم تحل ولم تطهر وظاهره بأي علاج كان ولو بنقاها من الظل إلى الشمس أو عكسه وقيل تطهر وتحل . وأما اذا تخللت بنفسها من دون علاج فأنها طاهرة جلال إلا أنه قال في البحر . إن أكثر أصحابنا يقولون إنها

لا تطهر وإن تخللت بنفسها من غير علاج واعلم أن للعلماء في خل الجمر ثلاثة أقوال. الأول أنها إذا تخللت الجمر بغير قصد حل خلها ، وإذا خللت بالقصد حرم خلها. الثاني يحرم كل خل تولد عن خمر مطلقا. الثالث أن الخل حلال مع تولده من الجمر سواء قصد أم لا ؟ إلا أن فاعلها آثم إن تركها بعد أن صارت خمرًا عاص لله مجروح العدالة لعدم إراقاته لها حال خمريتها فانه واجب كما دل له حديث أبي طلحة، لكن قال في الشرح . يحل الخل الكائن عن الجمر فانه خل لغة وشرعا قيل وجعل التخلل أيضا من دون تخمر في صور ، منها اذا صب في اناء معتق بالخل عصير عنب فانه يتخلل ولا يصير خمرًا ، ومنها اذا جردت حبات العنب من عناقيدها وملئ منها الاناء وختم رأس الاناء بطين أو نحوه فانه يتخلل ولا يصير خمرًا ، ومنها اذا عصر أصل العنب ثم ألقى عليه قبل أن يتخلل مثلاه خلا صادقًا فانه يتخلل ولا يصير خمرًا أصلا

٢ (وعنه) أي أنس بن مالك (قال لما كان يوم خيبر أمر رسول الله ﷺ أبا طلحة فنادى إن الله ورسوله ينهيانكم) بتثنية الضمير لله تعالى ورسوله وقد ثبت أنه ﷺ قال للخطيب الذي قال في خطبته . من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما الحديث « بش خطيب التوم أنت » لجمعه بين ضمير الله تعالى وضمير رسوله ﷺ وقال قل « ومن يعص الله ورسوله » فالواقع هنا يعارضه . وقد وقع أيضًا في كلامه ﷺ التثنية بلفظ « أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » وأجيب بأنه ﷺ نهى الخطيب لأن مقام الخطابة يقتضي البسط والايضاح فأرشده إلى انه يأتي بالاسم الظاهر لا بالضمير وأنه ليس العتب عليه من حيث جمعه بين ضميره تعالى وضمير رسوله ﷺ والثاني انه ﷺ له أن يجمع بين الضميرين وليس لغيره لعله بجلال ربه وعظمة الله (عن لحوم الجمر الأهلية) كما يأتي (فانه رجس) متفق عليه) وحديث أنس في البخاري « أن رسول الله ﷺ : جاءه جاء فقال . أكلت الجمر ثم جاءه جاء فقال أكلت الجمر ثم جاءه جاء فقال . أفنيت الجمر فأمر مناديا ينادي إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الجمر

الاهلية فأنها رجس فاكفئت القدور وانها لتفور بالحر « والنهي عن لحوم  
الحر الاهلية ثابت في حديث علي عليه السلام وابن عمر وجابر ابن عبد الله وابن  
أبي أوفى والبراء وأبي ثعلبة وأبي هريرة والعرباض بن سارية وخالد ابن الوليد  
وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده والمقدام بن معد يكرب وابن عباس وكلها  
ثابتة في دواوين الاسلام . وقد ذكر من أخرجها في الشرح . وهي دالة على  
تحريم أكل لحوم الحر الاهلية . وتحريمها هو قول الجماهير من الصحابة والتابعين  
ومن بعدهم لهذه الادلة . وذهب ابن عباس إلى عدم تحريم الحر الاهلية ، وفي  
البخاري عنه لا أدري أنهى عنها من أجل انها كانت جملة الناس أو حرمت ؟ .  
ولا يخفى ضعف هذا القول لأن الأصل في النهي التحريم وان جهلنا علته .  
واستدل ابن عباس بعموم قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى الى محرما ) الآية  
فانه تلاها جوابا لمن سأله عن تحريمها ولحديث أبي داود « انه جاء الى رسول الله  
ﷺ غالب بن ابجر فقال يا رسول الله أصابتنا سنة ولم يكن في مالي ما أطعم اهلي  
إلا سمان حمر ، وانك حرمت لحوم الحر الاهلية فقال . أطعم اهلك من سمين  
حمر ك فأنما حرمتها من أجل جوال القرية » يريد التي تأكل الجلة وهي العذرة .  
وأجيب بأن الآية خصت عمومها الاحاديث الصحيحة المتقدمة ، وبأن حديث  
أبي داود مضطرب مختلف فيه اختلافا كثيرا ، وان صح حمل على الاكل منها  
عند الضرورة كما دل عليه قوله . أصابتنا سنة أى شدة وحاجة . وذكر المصنف  
لهذين الحديثين في باب النجاسات وتعدادها مبنى على ان التحريم من لازمه  
التنجيس وهو قول الاكثر . وفيه خلاف ، والحق أن الأصل في الاعيان  
الطهارة وأن التحريم لا يلزم النجاسة فان الحثيثة محرمة طاهرة وكذا  
المخدرات والسموم القاتلة لا دليل على نجاستها . وأما النجاسة فيلزمها التحريم  
فكل نجس محرم ولا عكس وذلك لان الحكم في النجاسة هو المنع عن ملابتها  
على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم . فانه  
يحرم لبس الحرير والذهب وهما ساهران ضرورة شرعية واجماعا . فاذا عرفت هذا



فتحريم الحمر والخمر الذى دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستهما بل لا بد من دليل آخر عليه والا بقينا على الاصل المتفق عليه من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه ولذ نقول لا حاجة الى اتيان المصنف بحديث عمرو بن خارجة الا ترى قريبا مستدلا به على طهارة لعاب الراحلة \* وأما الميتة فلو لا أنه ورد « دباغ الاديم طهوره » « وأيما اهاب دبغ فقد طهر » لقلنا بطهارتها اذا لو أراد في القرآن تحريم أكلها لكن حكمنا بالنجاسة لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها

٣ ( وعن عمر بن خارجة ) هو صحابي انصارى عداوه في أهل الشام وكان حليفاً لأبي سفيان بن حرب وهو الذى روى عنه عبد الرحمن بن غنم انه سمع رسول الله ﷺ يقول في خطبته « ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » ( قال خطبنا رسول الله ﷺ بمنى وهو على راحلته ) بالحاء المهملة وهى من الابل الصالحة لان ترحل ( ولعابها ) بضم اللام فعين مهملة وبعد الالف موحدة هو ما سال من الهم ( يسيل على كتفى . أخرجه أحمد والترمذى وصححه ) والحديث دليل على انه اعاب ما يؤكل لحمه طاهر قيل : وهو إجماع وهو أيضاً الاصل فذكر الحديث بيان للاصل ثم هذا مبنى على انه ﷺ علم سيلان اللعاب عليه ليكون تقريراً

٤ ( وعن عائشة رضى الله عنها ) هى أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق أمها أم رومان ابنة عامر . خطبها النبي ﷺ بمكة وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة وهى بنت ست سنين وعرس بها أى دخل بها في المدينة في شوال سنة اثنتين من الهجرة . وقيل غير ذلك وهى بنت تسع سنين من غير اعتبار الكبر (؟) ومات عنها ولها ثمانى عشرة سنة ولم يتزوج بكراً غيرها واستأذنت النبي ﷺ في الكنية فقال لها تكنى بأبن اختك عبد الله ابن الزبير . وكانت فقيهة عالمة فصيحة فاضلة كثيرة الحديث عن رسول الله ﷺ عارفة بأيام العرب وأشعارها روى عنها جماعة من الصحابة والتابعين . نزلت براءتها من السماء في عشر آيات في سورة النور . توفى رسول الله ﷺ في بيتها ودفن فيه . وماتت بالمدينة سنة

سبع وخمسين وقيل سبعة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة وكان خليفة مروان في المدينة ( قالت كان رسول الله ﷺ يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر الى أثر الغسل فيه . متفق عليه ) وأخرجه البخاري أيضاً من حديث عائشة بالفاظ مختلفة وأنها كانت تغسل المني من ثوبه ﷺ وفي بعضها « وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء » وفي لفظ « فيخرج الى الصلاة وان بقع الماء في ثوبه » وفي لفظ « وأثر الغسل فيه بقع الماء » وفي لفظ « ثم أراه فيه بقعة أو بقعا » إلا انه قد قال البزار . إن حديث عائشة هذا مداره على سليمان بن يسار ولم يسمع من عائشة ، وسبقه الى هذا الشافعي في الام حكاية عن غيره . ورد ما قاله البزار بأن صحيح البخاري له وموافقة مسلم له على تصحيحه مفيدة لصحة سماع سليمان من عائشة وأن رفعه صحيح . وبهذا الحديث استدل من قال بنجاسة المني وهم الهادوية والحنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا لان الغسل لا يكون إلا عن نجس وقياسا على غيره من فضلات البدن المستقذرة من البول والغائط لانصباب جميعها الى مقر ، وانحلالها عن الغذاء ، ولان الاحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها ولانه يجري من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات وتأولوا ما يأتي مما يفيد قوله ( ولمسلم ) أي عن عائشة رواية اتفرد بلفظها عن البخاري وهي قولها ( لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركا ) مصدر تأكيدي يقرر انها كانت تفركه وتحكه والفرك الدلك يقال . فرك الثوب اذا دلكه ( فيصل في فيه . وفي لفظ ) أي لمسلم عن عائشة ( لقد كنت أحكه ) أي المني حال كونه ( يابساً بظفري من ثوبه ) اختص مسلم باخراج رواية الفرك ولم يخرجها البخاري وقد روى الحت والفرك أيضاً البيهقي والدارقطني وابن خزيمة وابن الجوزي من حديث عائشة . ولفظ البيهقي « ربما حنته من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي » ولفظ الدارقطني وابن خزيمة « انها كانت تحت المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي » ولفظ ابن حبان « لقد رأيتني أفرك المني من ثوب رسول

الله ﷺ وهو يصلي « رجاله رجال الصحيح ، وقريب من هذا الحديث حديث ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي . وقال البيهقي بعد اخراجه : ورواه وكيع وابن أبي ليلى موقوفا على ابن عباس وهو الصحيح اهـ . سئل رسول الله ﷺ عن المني يصيب الثوب فقال « انما هو بمنزلة المخاط والبصاق والبزاق . وقال : انما يكفيك ان تمسحه بخرقة أو إذخرة » فالتائلون بنجاسة المني تأولوا أحاديث الفرك هذه بان المراد به الفرك مع غسله بالماء وهو بعيد وقالت الشافعية : المني طاهر . واستدلوا على طهارته بهذه الاحاديث قالوا : وأحاديث غسله محمولة على الندب وليس الغسل دليل النجاسة فقد يكون لاجل النظافة وازالة الدرن ونحوه قالوا وتشبيهه بالبزاق والمخاط دليل على طهارته أيضا ، والامر بمسحه بخرقة أو إذخرة لاجل ازالة الدرن المستكره بقاؤه في ثوب المصلي ولو كان نجساً لما أجزأ مسحه واما التشبيه للمني بالفضلات المستقدرة من البول والغائط كما قاله من قال بنجاسته فلا قياس مع النص . قال : الاولون هذه الاحاديث في فركه وحته انما هي في منيه ﷺ . وفضلاته ﷺ طاهرة فلا يلحق به غيره . وأجيب عنه بأن عائشة أخبرت عن فرط المني من ثوبه فيحتمل أنه عن جماع وقد خالطه مني المرأة فلم يتعين انه منيه ﷺ وحده ، والاحتلام على الانبياء عليهم السلام غير جائز لانه من تلاعب الشيطان ولا سلطان له عليهم ولانه قيل : انه منيه ﷺ وحده وانه من فيض الشهوة بعد تندم أسباب خروجه من ملاعبة ونحوها وانه لم يخالطه غيره فهو محتمل ولا دليل مع الاحتمال . وذهبت الحنفية الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يظهره الغسل أو الفرك أو الازالة بالاذخر أو الخرقه عملاً بالحديثين وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة

٥ ( وعن ابى السمع ) بفتح السين المهملة وسكون الميم خاء مهملة واسمه اباد بكسر الهمزة ومثناة تحتية مخففة بعد الالف دال مهملة وهو خادم رسول الله ﷺ له حديث واحد ( قال : قال رسول الله ﷺ « يغسل من بول الجارية )



في القاموس أن الجارية فتية النساء ( ويرش من بول الغلام » أخرجه ابو داود والنسائي وصححه الحاكم ) وأخرج الحديث أيضاً البزار وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمع قال « كنت أخدم النبي ﷺ فأتى بحسن أو حسين فبال على صدره فجئت أغسله فقال : يغسل من بول الجارية - الحديث » وقد رواه أيضاً احمد وأبو داود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لبابة بنت الخارث قالت « كان الحسين - وذكرت الحديث » وفي لفظه « يغسل من بول الانثى وينضح من بول الذكر » ورواه المذكورون وابن حبان من حديث علي عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ في بول الرضيع « ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية » قال قتادة رواية : هذا ما لم يطعما فاذا طعما غسلا . وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة وهي كما قال الحافظ البيهقي اذا ضم بعضها الى بعض قويت والحديث دليل على الفرق بين بول الغلام وبول الجارية في الحكم وذلك قبل أن يأكل الطعام كما قيده به الراوى وقد روى مرفوعاً أى بالتقييد بالطعم لهما . وفي صحيح ابن حبان والمصنف لابن أبي شيبة عن ابن شهاب « مضت السنة أن يرش بول من لم يأكل الطعام من الصبيان » والمراد ما لم يحصل لهم الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال وقيل غير ذلك . وللعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب . الاول للهادوية والحنفية والمالكية أنه يجب غسلها كسائر النجاسات قياساً لبولها على سائر النجاسات ، وتأولوا الاحاديث وهو تقديم للقياس على النص . الثانى وجه للشافعية وهو أصح الأوجه عندهم انه يكفى النضح في بول الغلام لا الجارية فكغيرها من النجاسات عملاً بالاحاديث الواردة بالترقية بينهما وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن وأحمد واسحق وغيرهم . والثالث يكفى النضح فيهما وهو كلام الاوزاعى . وأما هل بول الصبي طاهر أو نجس ؟ فلا كثر على انه نجس وإنما خفف الشارع في تطهيره . واعلم أن النضح كما قال النووى في شرح مسلم : هو أن الشئ الذى أصابه البول يغمر ويكثر بالماء مكثرة لا تبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره بخلاف المكثرة في غيره فانه يشترط أن تكون بحيث يجرى

عابها بعض الماء ويتقاطر من المحل وان لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار وهو قول امام الحرمين والمحققين

٦ ( وعن اسماء ) بفتح الهمزة وسين مهملة فيم فهمزة ممدودة ( بنت أبي بكر ) وهي أم عبد الله بن الزبير ، أسلمت بمكة قديماً وبايعت النبي ﷺ وهي أكبر من عائشة بعشر سنين وماتت بمكة بعد أن قتل ابنها بأقل من شهر ولها من العمر مائة سنة وذلك سنة ثلاث وسبعين ولم تسقط لها سن ولا تغير له عقل وكانت قد عميت ( أن النبي ﷺ قال في دم الحيض بصيب الثوب : تحته ) بالفتح للمثناة الفوقية وضم الحاء المهملة وتشديد المثناة الفوقية أي تحكه والمراد بذلك ازالة عينه ( ثم تترصه بالماء ) الثوب وهو بفتح مثناة الفوقية واسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين أي يدلك ذلك الدم بفتح المثناة الفوقية واسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين أي تدلك ذلك الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما شربه الثوب منه ( ثم تنضجه ) بفتح الضاد المهملة أي تغسله بالماء ( ثم تصلي فيه متفق عليه ) ورواه ابن ماجه بلفظ « اقرصيه بالماء واغسله » ولابن أبي شيبة بلفظ « اقرصيه بالماء واغسله وصلي فيه » وروى احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محصن « أنها سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض بصيب الثوب فقال « حكيه بصاع واغسله بماء وسدر » قال ابن القطان : اسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة وقوله بصلع بصاد مهملة مفتوحة فلام ساكنة وعين مهملة الحجر . والحديث دليل على نجاسة دم الحيض وعلى وجوب غسله والمبالغة في ازالته بما ذكر من الحت والقرص والنضح لذهاب أثره . وظاهره انه لا يجب غير ذلك وان بقي من العين بقية فلا يجب الحاد لذهابها لعدم ذكره في الحديث أي حديث اسماء وهو محل البيان ولانه قد ورد في غيره « ولا يضر ك أثره »

٧ ( وعن أبي هريرة قال : قالت خولة ) بالحاء المعجمة مفتوحة وسكون 'واو وهي بنت يسار كما افاده ابن عبد البر في الاستيعاب حيث قال : خولة

بنت يسار ( يارسول الله فان لم يذهب الدم قال : يكفيك الماء ولا يضرك أثره أخرجه الترمذى وسنده ضعيف ) وكذلك أخرجه البيهقي لان فيه ابن طيعة وقال ابراهيم الحربي : لم نسمع نحوه بنت يسار الا في هذا الحديث ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم باسناد أضعف من الاول . وأخرجه الدارمي من حديث عائشة موقوفا عليها « إذا غسأت المرأة لدم فلم يذهب فلتغيره بصفرة أو زعفران » رواه أبو داود عنها موقوفا أيضاً ، وتغيره بالصفرة والزعفران ليس لقلع عينه بل لتغطية لونه تنزهها عنه . والحديث دليل لما أشرنا من أنه لا يجب استعمال الحاد لقطع أثر النجاسة وإزالة عينها . وبه أخذ جماعة من أهل البيت ومن الحنفية والشافعية . واستدل من أوجب الحاد وهم الهادوية . بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلى على أكمل هيئة وأحسن زينة ، والحديث « أقرصيه وأميطيه عنك باذخرة » قال في الشرح : وقد عرفت أن ما ذكره يفيد المطلوب وأن القول الاول أظهر ، هذا كلامه . وقد يقال قد ورد الامر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر ، والسدد من الحواد ، والحديث الوارد به في غاية الصحة كما عرفت فيقيد به ما أطلق في غيره ، ويخص استعمال الحاد بدم الحيض ولا يقاس عليه غيره من النجاسات وذلك لعدم تحقق شروط القياس ويحمل حديث « ولا يضرك أثره » وحديث عائشة وقولها : فلم يذهب أي بعد الحاد . فهذه الاحاديث في هذا الباب اشتملت من النجاسات على الحمر ولحوم الحمر الاهلية والمنى وبول الجارية والغلام ودم الحيض ولو أدخل المصنف بول الاعرابي في المسجد ودباغ الأديم ونحوه في هذا الباب لكان أوجه

## باب الوضوء

في القاموس : الوضوء يأتي بالضم — الفعل ، وبالفتح مأوّه ومصدر أيضاً أو اغتاتن ويعني بهما المصدر وقد يعني بهما الماء يقال : توضأت لتأصلاة وتوضيت ( م ٤ ج — ١ سبل )



لغية أو لشعة اه واعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة ، وقد ثبت عند  
الشيخين من حديث أبي هريرة مرفوعاً « ان الله لا يقبل صلاة أحدكم اذا أحدث  
حتى يتوضأ » وثبت حديث « الوضوء شطر الايمان » وأنزل الله فريضته من  
السماء في قوله ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة ) الآية وهي مدنية .  
واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة . فالحققون على انه فرض  
بالمدينة لعدم النص الناهض على خلافه ، وورد في الوضوء فضائل كثيرة ، منها  
حديث أبي هريرة عند مالك وغيره مرفوعاً « اذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن  
فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء أو مع آخر  
قطر الماء فاذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء أو مع  
آخر قطر الماء ، فاذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع  
آخر قطر الماء ، حتى يخرج تقيا من الذنوب » واشتمل منه ما أخرجه مالك أيضاً  
من حديث عبدالله الصنابحي — بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة  
آخره مهملة نسبة الى صنابح بطن من مراد — وهو صحابي قال : إن رسول الله  
ﷺ قال « اذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه واذا استنثر  
خرجت الخطايا من أذنه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج  
من تحت أشعار عينيه فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من  
تحت أظفار يديه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه  
فاذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من أظفار رجله ثم كان  
مشيه الى المسجد وصلاته نافلة له » وفي معناها عدة أحاديث . ثم هل الوضوء من  
خصائص هذه الأمة ؟ فيه خلاف المحققون على أنه ليس من خصائصها إنما الذي  
من خصائصها الغرة والتحجيل

١ (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ « لولا ان أشق على  
أمتي لا أمرتهم بالسواك مع كل وضوء » أخرجه مالك واحمد والنسائي وصححه  
ابن خزيمة وذكره البخاري تعليقا ) المعلق هو ما يستقط من أول إسناد رواه

فأكثر . قال في الشرح : الحديث متفق عليه عند الشيخين من حديث أبي هريرة وهذا لفظه قال ابن منده إسناده مجمع على صحته . قال النووي : غلط بعض الكبار فزعم أن البخاري لم يخرج له . قلت وظاهر صنيع المصنف هنا يقضي بأنه لم يخرج له واحد من الشيخين وهو من أحاديث عمدة الأحكام التي لا يذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان إلا أنه بلفظ « عند كل صلاة » وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من الصحابة ، منها عن علي عليه السلام عند أحمد ، وعن زيد بن خالد عند الترمذي ، وأم حبيبة عند أحمد ، وعن عبدالله بن عمر ، وسهل بن سعد ، وجابر ، وأنس عند أبي نعيم وأبي أيوب عند أحمد والترمذي ، ومن حديث ابن عباس ، وعائشة عند مسلم وأبي داود وورد الأمر به من حديث « تسوكوا فان السواك مطهرة للفم » أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف ولكن له شواهد عديدة دالة على أن الأمر به أصلاً . وورد في أحاديث « أن السواك من سنن المرسلين ، وأنه من خصال الفطرة ، وأنه من الطهارات وأن فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعون ضعفا » أخرجهما أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وغيرهم قال في البدر المنير : قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث فواعجبا لسنة تأتي فيها الأحاديث الكثيرة ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خيبة عظيمة . هذا ولفظ السواك بكسر السين في اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة ويذكر ويؤثوث وجمعه سوك ككتاب وكتب . ويراد به في الاصطلاح استعمال عود أو نحوه في الاسنان لتذهب الصفرة وغيرها : قلت وعند ذهاب الاسنان أيضاً يشرع لحديث عائشة « قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه يستاك : قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل أصبعه فيه » أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف . وأما حكمه فهو سنة عند جماهير العلماء وقيل بوجوبه وحديث الباب دليل على عدم وجوبه لقوله في الحديث ( لأمرتهم ) أي أمر إيجاب فانه ترك الأمر به لأجل المشقة لا أمر النذب فانه قد ثبت بلا مرية . والحديث دل على تعيين وقته وهو عند كل وضوء . وفي الشرح أنه يستحب في جميع الاوقات

ويشتد استحبابه في خمسة أوقات ، أحدها عند الصلاة سواء كان متطهرا بماء أو تراب أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا ترابا ، الثاني عند الوضوء ، الثالث عند قراءة القرآن الرابع عند الاستيقاظ من النوم ، الخامس عند تغير الفم . قال ابن دقيق العيد : السرفيه أى في السواك عند الصلاة أنا مأمورون في كل حال من أحوال التقرب إلى الله أن نكون في حالة كمال ونظافة إظهاراً لشرف العبادة . وقد قيل : إن ذلك الأمر يتعلق بالملك وهو أنه يضع فاه على فم القارى ويتأذى بالرائحة الكريهة فسن السواك لأجل ذلك وهو وجه حسن . ثم ظاهر الحديث أنه لا يخص صلاة في استحباب السواك لها في إفطار ولا صيام ، والشافعى يقول لا يسن بعد الزوال في الصوم لئلا يذهب به خلوف الفم المحبوب إلى الله تعالى . وأجيب بأن السواك لا يذهب به الخلوف فانه صادر عن خلو المعدة ولا يذهب بالسواك . ثم هل يسن ذلك للمصلى وإن كان متوضئاً كما يدل له حديث عند كل صلاة ؟ قيل نعم يسن ذلك ، وقيل لا يسن إلا عند الوضوء لحديث مع كل وضوء وأنه يقيد إطلاق عند كل صلاة : بأن المراد عند وضوء كل صلاة ، ولو قيل إنه يلاحظ المعنى الذى لأجاءه شرع السواك فان كان قد مضى وقت طويل يتغير فيه الفم بأحد المغيرات التى ذكرت وهى أكل ماله رائحة كريهة وطول السكوت وكثرة الكلام وترك الأكل والشرب شرع السواك وإن لم يتوضأ والا فلا : لكان وجهها . وقوله في رسم السواك اصطلاحاً أو نحوه أى نحو العود ويريدون به كل ما يزيل التغير كالخرقة الخشنة والاصبع الخشنة والأشنان والأحسن أن يكون السواك عود أراك متوسطاً لا شديد اليبس فيجرح اللثة ولا شديد الرطوبة فلا يزيل ما يراد ازالته

٢ ( وعن حمران رضى الله عنه ) يضم الحاء المهملة وسكون الميم وبالراء هو ابن أبان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة . وهو مولى عثمان بن عفان أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه في مغازيه فأعتقه عثمان ( أن عثمان ) هو ابن عفان بن ربيعة ( دعا بوضوء ) أى بماء يتوضأ به ( فغسل كفيه ثلاث مرات )



هذا من سنن الوضوء باتفاق العلماء ، وليس هو غسلها عند الاستيقاظ الذى سيأتى حديثه بل هذا سنة الوضوء ، فلو استيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديثين أنه يغسلها للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك ويحتمل تداخلها ( ثم تمضمض ) المضمضة أن يجعل الماء فى الفم ثم يمجه وكماها أن يجعل الماء فى فيه ثم يديره ثم يمجه كذا فى الشرح وفى القاموس : المضمضة تحريك الماء فى الفم لجعل من مسماها التحريك ولم يجعل منه الممج ولم يذكر فى حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثا لكن فى حديث على عليه السلام « أنه مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى فعل هذا ثلاثا » ثم قال هذا طهور نبي الله ﷺ ( واستنشق ) الاستنشق إيصال الماء الى داخل الأنف وجذبه بالنفس الى أقصاه ( واستنثر ) الاستنثار عند جهور أهل اللغة والمحدثين والفقهاء اخراج الماء من الأنف بعد الاستنشق ( ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى ) فيه بيان لما أجمل فى الآية من قوله ( وأيديكم ) الآية وأنه يقدم اليمنى ( الى المرفق ) بكسر ميمه وفتح فائه وبفتحها وكلمة ( الى ) فى الاصل للانهاء وقد تستعمل بمعنى مع وبينت الاحاديث أنه المراد كما فى حديث جابر « كان يدير الماء على مرفقيه أى النبي ﷺ أخرجه الدار قطنى بسند ضعيف وأخرج بسند حسن فى صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه الى المرفقين حتى مسح أطراف العضدين وهو عند البزار والطبرانى من حديث وائل بن حجر فى صفة الوضوء « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرافق » وفى الطحاوى والطبرانى من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه « ثم غسل ذراعيه حتى سال الماء على مرفقيه » فهذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا . قال اسحق بن راهويه : إلى فى الآية : يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع فبينت السنة انها بمعنى مع . قال الشافعى : لأعلم خلافا فى إيجاب دخول المرفقين فى الوضوء وبهذا عرفت أن الدليل قد قام على دخول المرافق . قال الزمخشري : لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقا فأما دخولها فى الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل ثم ذكر أمثلة لذلك ، وقد عرفت انه قد قام هاهنا الدليل على دخولها ( ثلاث مرات

ثم اليسرى مثل ذلك ) أى إلى المرفق ثلاث مرات ( ثم مسح برأسه ) هو موافق للآية في الاتيان بالباء ، ومسح يتعدى بها وبنفسه قال القرطبي : إن الباء هنا للتعدية يجوز حذفها وإثباتها ، وقيل دخلت الباء هنا لمعنى تقيده وهو أن الغسل لغة يقتضى مفسولا به والمسح لغة لا يقتضى ممسوحا به فلو قال امسحوا رؤوسكم لأجزأ المسح باليد بغير ماء وكأنه قال فامسحوا رؤوسكم الماء وهو من باب القلب والاصل فيه فامسحوا بالماء رؤوسكم . ثم اختلف العلماء هل يجب مسح كل الرأس أو بعضه ؟ قالوا : والآية لا تقتضى أحد الأمرين بعينه إذ قوله ( وامسحوا برؤوسكم ) يحتمل جميع الرأس أو بعضه ولا دلالة في الآية على استيعابه ولا عدم استيعابه لكن من قال يجرى مسح بعضه قال إن السنة وردت مبينة لاحد احتمالى الآية وهو ما رواه الشافعى من حديث عطاء ( أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه ) وهو وإن كان رسلا فقد اعتضد بمجيئه مرفوعاً من حديث أنس ، وهو وإن كان فى سندّه مجهول فقد عضد بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث عثمان فى صفة الوضوء « انه مسح مقدم رأسه » وفيه راو مختلف فيه . وثبت عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قال ابن المنذر وغيره : ولم ينكر عليه أحد من الصحابة . ومن العلماء من يقول لا بد مع مسح البعض من التكميل على العامة لحديث المغيرة وجابر عند مسلم . ولم يذكر فى هذه الرواية تكرار مسح الرأس كما ذكره فى غيرها وإن كان قد طوى ذكر التكرار أيضاً فى المضمضة كما عرفت وعدم الذكر لادليل فيه . ويأتى الكلام فى ذلك ( ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات ) الكلام فى ذلك كما تقدم فى يده اليمنى إلى المرفق إلا أن المرافق قد اتفق على مساها بخلاف الكعبين فوقع فى المراد بهما خلاف ، المشهور انه العظم الناشز عند ملتقى الساق وهو قول الأكثر ، وحكى عن أبى حنيفة والامامية انه العظم الذى فى ظهر القدم عند معقد الشراك . وفى المسئلة مناظرات ومقاولات طويها . قال فى الشرح . ومن أوضح الادلة — أى على ما قاله الجمهور — حديث

النعمان بن بشير في صفة الصف في الصلاة « فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه » قلت ولا يخفى أنه لا ينهض فيه لأن المخالف يقول أنا اسميه كعباً ولا أخالفكم فيه لكني أقول انه غير المراد في آية الوضوء ، إذ الكعب يطلق على الناشز ، وعلى ما في ظهر القدم ، وغاية ما في حديث النعمان انه سمي الناشز كعباً ولا خلاف في تسميته وقد أيدنا في حواشي ضوء النهار أرجحية مذهب الجمهور بأدلة هنالك ، ( ثم اليسرى مثل ذلك ) أى إلى الكعبين ثلاث مرات ( ثم قال ) أى عثمان ( رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئى هذا . متفق عليه ) وتتمام الحديث « فقال أى رسول الله ﷺ : من توضأ نحو وضوئى هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه » أى لا يحدث نفسه فيهما بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة ولو عرض له حديث فأعرض عنه بمجرد عروضة عنى عنه ولا يعد محدثاً لنفسه . واعلم أن الحديث قد أفاد الترتيب بين الأعضاء المعطوفة بهم ، وأفاد التثايت ، ولم يدل على الوجوب لانه إنما هو صفة فعل ترتبت عليه فضيلة ولم يترتب عليه عدم اجزاء الصلاة إلا إذا كان بصفته ولا ورد بلفظ يدل على إيجاب صفاته . فأما الترتيب فخالفت فيه الحنفية وقالوا لا يجب وأما التثايت فغير واجب بالاجماع . وفيه خلاف شاذ . ودليل عدم وجوبه تصريح الأحاديث بأنه ﷺ توضأ مرتين ومرة مرة وبعض الأعضاء ثلثاً وبعضها بخلاف ذلك وصرح في وضوء مرة مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به وأما المضمضة والاستنشاق فقد اختلف في وجوبها فقليل يجبان لثبوت الامر بهما في حديث أبى داود باسناد صحيح وفيه « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » ولانه واظب عليهما في جميع وضوئه . وقيل انهما سنة بدليل حديث أبى داود والدارقطنى وفيه « انه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين » فلم يذكر المضمضة والاستنشاق فانه اقتصر فيه على الواجب الذى لا يقبل الله الصلاة إلا به وحينئذ فيؤول حديث الامر بأنه أمر ندب



٣ ( وعن على عليه السلام ) هو أمير المؤمنين أبو الحسن على بن أبي طالب ابن عم رسول الله ﷺ أول من أسلم من الذكور في أكثر الأقوال على خلاف في سنة كم كان وقت اسلامه وليس في الأقوال انه بلغ ثمانى عشر سنة بل مترددة بين ست عشرة إلى سبع سنين شهد المشاهد كلها إلا تبوك فأقامه ﷺ في المدينة خليفة عنه وقال له « أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى » استخلف يوم قتل عثمان يوم الجمعة ثمان عشرة خلت من شهر ذى الحجة سنة خمس وثلاثين واستشهد صبح الجمعة بالكوفة لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين ومات بعد ثلاث من ضربة الشقى ابن ملجم له ، وقيل غير ذلك . وخلافته أربع سنين وسبعة اشهر وأيام وقد ألفت في صفاته وبيان أحواله كتب حجة واستوفينا شطراً صالحاً من ذلك في الروضة الندية شرح التحفة العلوية ( في صفة وضوء النبي ﷺ قال : ومسح برأسه واحدة . أخرجه أبو داود ) هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره وهو يفيد ما أفاد حديث عثمان وإنما أتى المصنف بما فيه التصريح بما لم يصرح به في حديث عثمان وهو مسح الرأس مرة فإنه نص انه واحدة مع تصريحه بتثليث ما عداه من الأعضاء . وقد اختلف العلماء في ذلك . فقال قوم بتثليث مسحه كما يثلث غيره من الأعضاء اذ هو من جملة ما قد ثبت في الحديث تثليثه وان لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تثليث الأعضاء فإنه قد أخرج أبو داود من حديث عثمان في تثليث المسح أخرجه من وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وذلك كاف في ثبوت هذه السنة . وقيل لا يشرع تثليثه لأن أحاديث عثمان الصحاح كلها — كما قال أبو داود — تدل على مسح الرأس مرة واحدة ، وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل . وأجيب بأن كلام أبي داود ينقضه ما رواه هو وصححه ابن خزيمة كما ذكرناه ، والقول بأن المسح مبنى على التخفيف قياس في مقابلة النص فلا يسمع . فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يبالى به بعد ثبوته عن الشارع ، ثم رواية الترك لا تعارض رواية الفعل

وان كثرت رواية الترك إذ الكلام في انه غير واجب بل سنة من شأنها أن تفعل أحياناً وتترك أحياناً (وأخرجه) أى حديث على عليه السلام (النسائي والترمذي باسناد صحيح بل قال الترمذي انه أصبح شئ في الباب) وأخرجه أبو داود من ست طرق وفي بعض طرقه لم يذكر المضمضة والاستنشاق وفي بعض «ومسح على رأسه حتى لم يقطر»

٤ (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الانصاري المازني من مازن بن النجار شهد أحداً وهو الذي قتل مسيلة الكذاب وشاركه وحشى . وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ثلاث وستين وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي يأتي حديثه في الاذان وقد غلط فيه بعض أئمة الحديث فلذا انبهنا عليه (في صفة الوضوء قال : ومسح رسول الله ﷺ برأسه فأقبل بيديه وأدبر . متفق عليه) فسر الاقبال بهما بأنه بدأ من مؤخر رأسه . فان الاقبال باليد اذا كان مقدماً يكون من مؤخر الرأس الا انه قد ورد في البخاري بلفظ «وادبر بيديه وأقبل» واللفظ الآخر في قوله (وفي لفظ لهما) أى للشيخين (بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما) أى اليدين (الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه) الحديث يفيد صفة المسح للرأس وهو ان يأخذ الماء ليده فيقبل بهما ويدبر وللعلماء ثلاثة أقوال، الاول ان يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه فيذهب الى القفاه ثم يردهما الى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه . وهذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه الا انه أورد على هذه الصفة انه أدبر بهما وأقبل لان ذهابه الى جهة القفا ادبار ورجوعه الى جهة الوجه اقبال . وأجيب بان الواو لا تقتضي الترتيب فالتقدير أدبر وأقبل . والثاني ان يبدأ بمؤخر رأسه ويمر الى جهة الوجه ثم يرجع الى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر فالاقبال الى مقدم الوجه والادبار الى ناحية المؤخر وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه ويحتمل الاختلاف في لفظ الاحاديث على تعدد الحالات . والثالث ان يبدأ بالناصية

ويذهب الى ناحية الوجه ثم يذهب الى جهة مؤخر الرأس ثم يعود الى ما بدأ منه وهو الناصية ، ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله بدأ بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر لانه اذا بدأ بالناصية صدق انه بدأ بمقام رأسه وصدق انه اقبل أيضاً فانه ذهب الى ناحية الوجه وهو القبل وقد اخرج أبو داود من حديث المقدم « انه ﷺ لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه » وهى عبارة واضحة فى المراد . والظاهر ان هذا من العمل المخير فيه وان المقصود من ذلك تعميم ازأس بالمسح

٥ ( وعن عبد الله بن عمرو ) بفتح العين المهملة وهو أبو عبد الرحمن أو أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمى القرشى . يلتقى مع النبى ﷺ فى كعب ابن لؤى . أسلم عبد الله قبل ابيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة . وكان عبد الله طالما حافظا عابدا . وكانت وفاته سنة ثلاث وستين وقيل وسبعين وقيل غير ذلك واختلف فى موضع وفاته فقيل بمكة أو الطائف أو مصر أو غير ذلك ، ( فى صفة الوضوء قال : ثم مسح ) أى رسول الله ( ﷺ ) برأسه وأدخل أصبعيه السباحتين ) بالمهملة فوحدة فالف بعدها مهملة تثنية سباحة ، وأراد بهما مسحتى اليد اليمنى واليسرى وسميت سباحة لانه يشار بها عند التسبيح ( فى أذنيه ومسح بابهاميه ) ابهامى يديه ( ظاهر أذنيه . أخرجه أبو داود والنسائى . وصححه ابن خزيمة ) والحديث كالأحاديث الاول فى صفة الوضوء الا انه أتى به المصنف لما ذكر من افادة مسح الاذنين الذى لم تقده الاحاديث التى سلفت ولذا اقتصر على ذلك من الحديث . ومسح الاذنين قد ورد فى عدة من الاحاديث من حديث المقدم بن معديكرب عند أبي داود والطحاوى باسناد حسن ، ومن حديث الربيع أخرجه أبو داود أيضاً ، ومن حديث أنس عند الدارقطنى والحاكم ومن حديث عبد الله بن زيدوفيه « انه ﷺ مسح أذنيه بماء غير الماء الذى مسح به رأسه » وسيأتى وقال فيه البيهقى هذا اسناد صحيح وان كان قد تعقبه ابن



دقيق العيد وقال : الذى فى ذلك الحديث « ومسح رأسه بماء غير فضل يديه » ولم يذكر الأذنين وأيده المصنف بأنه عند ابن حبان والترمذى كذلك . واختلف العلماء هل يؤخذ للأذنين ماء جديد أو يمسحان ببقية ما مسح به الرأس ؟ والاحاديث قد وردت بهذا وهذا . ويأتى الكلام عليه قريباً

٦ ( وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « اذا استيقظ أحدكم من منامه ) ظاهره ليلاً أو نهاراً ( فليستنثر ثلاثاً ) فى القاموس : استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الانف اهـ وقد جمع بينهما فى بعض الاحاديث فجمع الجمع يراد من الاستنثار دفع الماء من الانف ومن الاستنشاق جذبته الى الانف ( فان الشيطان يبيت على خيشومه ) هو أعلى الانف وقيل الانف كله وقيل عظام رقائ لينة فى أقصى الانف بينه وبين الدماغ وقيل غير ذلك ( متفق عليه ) الحديث دليل على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقاً ، الا ان فى رواية للبخارى « اذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثاً فان الشيطان الحديث » فيقيد الامر المطلق به هنا بارادة الوضوء ويقيد النوم بمنام الليل كما يفيد لفظ يبيت اذا لبيتوته فيه ، وقد يقال انه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار . والحديث من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار دون المضمضة وهو مذهب أحمد وجماعة ، وقال الجمهور : لا يجب بل الامر للندب واستدلوا بقوله ﷺ للاعرابي « توضأ كما أمرك الله » وعين له ذلك فى قوله « لا تتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين » كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعه ، ولانه قد ثبت من روايات صفة وضوئه ﷺ من حديث عبد الله بن زيد وعثمان وابن عمرو بن العاص : عدم ذكرهما مع استيفاء صفة وضوئه ، وثبت ذكرهما أيضاً وذلك من أدلة الندب . وقوله يبيت الشيطان قال القاضى عياض : يحتمل ان يكون على حقيقة . فان الانف أحد منافذ الجسم التى يتوصل الى القلب منها بالاشتام . وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء سوى الأذنين وفى الحديث

٦٠ الامر بغسل اليد ثلاثا عند الاستيقاظ من النوم قبل غمسها في الماء

« ان الشيطان لا يفتح غلقا » وجاء في التثاؤب الامر بكظمه من اجل دخول الشيطان حينئذ في الفم . ويحتمل الاستعارة فان الذي ينعقد من الغبار من رطوبة الخياشيم قذارة توافق الشيطان . قلت والاول اظهر

٧ (وعنه) أي ابى هريرة عند الشيخين ايضا ( اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده ) خرج ما اذا ادخل يده بالمغرفة ليستخرج الماء فانه جائز اذا لاغمس فيه لليد ، وقد ورد بلفظ « لا يدخل » اكن يراد به ادخالها للغمس لا للأخذ ( في الماء ) يخرج البرك والحياض ( حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده . متفق عليه وهذا لفظ مسلم ) الحديث يدل على ايجاب غسل اليد لمن قام من نومه ليلا او نهارا وقال بذلك من نوم الليل احمد لقوله باتت فانه قرينة ارادة نوم الليل كما سلف الا انه قد ورد بلفظ « اذا قام احدكم من الليل » عند ابى داود والترمذي من وجه آخر صحيح الا انه يرد عليه ان التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل . وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرها الى ان الامر في رواية فليغسل للندب والنهي الذي في هذه الرواية للكرهية والقرينة عليه ذكر العدد فان ذكره في غير النجاسة العينية دليل للندب ، ولانه عال بأمر يقتضي الشك والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم استصحابا لاصل الطهارة ولا تزول الكراهة الا بالثلاث الغسلات وهذا في المستيقظ من النوم . وأما من يريد الوضوء من غير نوم فيستحب له لما مر في صفة الوضوء ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه . والجمهور على ان النهي والامر لاحتمال النجاسة في اليد وانه لو درى أين باتت يده كمن لف عليها فاستيقظ وهي على حالها فلا يكره له أن يغمس يده وإن كان غسائها مستحبا كما في المستيقظ . وغيرهم يقولون الأمر بالغسل تعبد فلا فرق بين الشك والمتيقن وقولهم أظهر كما سلف

٨ ( وعن لقيط ) بفتح اللام وكسر القاف ابن عامر ( ابن صبرة ) بفتح الصاد المهملة وكسر الموحدة كنيته أبو رزين كما قال ابن عبد البر صحابي مشهور عداؤه في أهل الطائف ( قال قال رسول الله ﷺ « اسبغ الوضوء » ) الاسباغ الاتمام

الآتمام واستكمال الاعضاء ( وخلل بين الأصابع ) ظاهر في إرادة أصابع اليدين والرجلين وقد صرح بهما في حديث ابن عباس « اذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك » يأتي من أخرجه قريبا ( وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما » أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة ولا بى داود في رواية : اذا توضأت فمضمض ) وأخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان. والحديث دليل على وجوب اسباغ الوضوء وهو آتمامه واستكمال الاعضاء وفي القاموس أسبغ الوضوء أبلغه مواضعه وفي كل عضو حقه ، وفي غيره مثله ، فليس التثليث للاعضاء من مساهم ولكن التثليث مندوب . ولا يزيد على الثلاث ، فان شك هل غسل العضو مرتين أو ثلاثا جعلها مرتين. وقال الجويني : يجعل ذلك ثلاثا ولا يزيد عليها مخافة من ارتكاب البدعة . وأما ما روى عن ابن عمر أنه كان يغسل رجليه سبعا ففعل صحابي لأحجة فيه ومحمول على أنه كان يغسل الأربع من نجاسة لا تزول الا بذلك . ودليل على ايجاب تحليل الاصابع وقد ثبت من حديث ابن عباس أيضا كما أشرنا اليه وهو الذي أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه والحاكم وحسنه البخاري . وكيفيته أن يخلل بيده اليسرى بالخنصر منها ويبدأ بأسفل الاصابع وأما كون التحليل باليد اليسرى فليس في النص وإنما قال الغزالي : إنه يكون بها قياسا على الاستنجاء. وقد روى أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد « رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه » وفي لفظ لابن ماجه « يخلل » بدل يدلك. والحديث دليل على المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم ، وإنما لم يكن في حقه المبالغة لثلاثين إلى حلقه ما يفطره ودل ذلك على أن المبالغة ليست بواجبة إذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحري ولم يجزله تركها . وقوله في رواية أبي داود « اذا توضأت فمضمض » يستدل به على وجوب المضمضة ، ومن قال لا تجب جمل الأمر لئلا يندب لقرينة ما سلف من حديث رفاعه بن رافع في أمره ﷺ للاعرابي بصفة الوضوء الذي لا تجزى الصلاة إلا به ، ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق



الخلفاء وأحد العشرة. أسلم في أول الاسلام وهاجر الى الحبشة المهجرتين وتزوج بنتي النبي ﷺ رقية أولا، ثم لما توفيت زوجة النبي ﷺ بأم كلثوم. استخلف في أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين وقتل يوم الجمعة ثمان عشرة خلت من ذى الحجة الحرام سنة خمس وثلاثين ودفن ليلة السبت بالبقيع وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير ذلك (ان النبي ﷺ كان يخلل لحيته في الوضوء. أخرجه الترمذى وصححه ابن خزيمة) والحديث أخرجه الحاكم والدارقطنى وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبي وائل قال البخارى حديثه حسن. وقال الحاكم: لانعلم فيه ضعفا بوجه من الوجوه هذا كلامه. وقد ضعفه ابن معين وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلى وعمار. قال المصنف وفيه أيضا عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء. وقد تكلم على جميعها بالتضعيف الا حديث عائشة. وقال عبد الله بن احمد عن أبيه: ليس في تحليل اللحية شئ وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تحليل اللحية وأما وجوبه فاختاف فيه، فعند الهاذوية يجب كقبل نباتها الاحاديث وردت بالأمر بالتخليل إلا أنها أحاديث ماسلت عن الاعلال والتضعيف فلم تنتهض على الايجاب

١٠ (وعن عبد الله بن زيد رضى الله عنه أن النبي ﷺ أتى بثلاثى مد) بضم الميم وتشديد الدال المهمة. فى القاموس مكيال وهو رطلان أو رطل وثلث أو ملء كفى الانسان المعتدل إذا ملأها ومد يده بهما ومنه سمى مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا اهـ (١) (فجعل يدك ذراعيه. أخرجه احمد وصححه ابن خزيمة) وقد أخرج أبو داود من حديث أم عمارة الانصارية بإسناد حسن «أنه ﷺ

(١) قال أبو الخير نور الحسن خان فى شرحه فتح الملك العلام بعد ان نقل عبارة القاموس: هكذا عبارة القاموس بافراد الكف واليد وتثنية الضمير كأنه أراد جنس الكف واليد والمراد كفى الانسان ويديه اهـ وقد راجعت نسخة القاموس المطبوعة سنة ١٣٣٠ هجرية فوجدتها بتثنية الكف وافراد اليد وتثنية الضمير ولعل ما نقله ثابت فى نسخ أخرى فليحذر

توضاً بأناء فيه قدر ثلثي مد » ورواه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد . فثلاثا المد هو أقل ما روى أنه توضاً به عليه السلام وأما حديث أنه توضاً بثلاث مد فلا أصل له . وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر « أنه عليه السلام كان يغتسل بالصاع ويتوضاً بالمد » وأخرج مسلم نحوه من حديث سفينة وأبو داود من حديث أنس « توضاً من أناء يسمع رطلين » والترمذي بلفظ « يجزىء في الوضوء رطلان » وهي كلها قاضية بالتخفيف في ماء الوضوء وقد علم نهي عليه السلام عن الاسراف في الماء وإخباره أنه سيأتي قوم يعتدون في الوضوء فمن جاوز ما قال الشارع : إنه يجزىء : فقد أسرف فيحرم . وقول من قال ان هذا تقريب لا تحديد : ما هو بعيد ، لكن الأحسن بالمتشرع محاكاة أخلاقه عليه السلام والافتداء به في كمية ذلك . وفيه دليل على مشروعية ذلك لأعضاء الوضوء . وفيه خلاف فمن قال بوجوبه استدل بهذا ، ومن قال : لا يجب قال لأن المأمور به في الآية الغسل وليس ذلك من مسماه . ولعله يأتي ذكر ذلك

١١ ( وعنه ) أي عن عبد الله بن زيد ( انه رأى النبي عليه السلام يأخذ لاذنيه ماء غير الماء الذي أخذه لرأسه . أخرجه البيهقي وهو ) أي هذا الحديث ( عند مسلم من هذا الوجه بلفظ : ومسح برأسه بماء غير فضل يديه . وهو المحفوظ ) وذلك انه ذكر المصنف في التلخيص عن ابن دقيق العيد : ان الذي رآه في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف : إنه المحفوظ وقال المصنف أيضا : إنه الذي في صحيح ابن حبان . وفي رواية الترمذي . ولم يذكر في التلخيص أنه أخرجه مسلم ولا رأيناه في مسلم . وإذا كان كذلك فأخذ ماء جديد للرأس هو أمر لا بد منه وهو الذي دلت عليه الأحاديث وحديث البيهقي هذا هو دليل احمد والشافعي أنه يؤخذ للأذنين ماء جديد وهو دليل ظاهر . وتلك الأحاديث التي سلفت غاية ما فيها انه لم يذكر أحد انه عليه السلام أخذ ماء جديدا وعدم الذكر ليس دليلا على عدم الفعل ، إلا أن قول الرواة من الصحابة ومسح رأسه وأذنيه مرة واحدة ظاهر انه بماء واحد . وحديث « الاذنان من الرأس » وإن كان في

اسانيدہ مقال الا أن كثرة طرقه يشد بعضها بعضها ويشهد لها أحاديث مسحها مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث كثيرة عن علي وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على انه مسحها مع الرأس مرة واحدة أي بماء واحد كما هو ظاهر لفظ مرة ، اذ لو كان يؤخذ للاذنين ماء جديد ما صدق انه مسح رأسه وأذنيه مرة واحدة وان احتمل أن المراد أنه لم يكرر مسحها وأنه أخذ لهما ماء جديداً فهو احتمال بعيد . وتأويل حديث إنه أخذ لهما ماء خلاف الذي مسح به رأسه أقرب ما يقال فيه إنه لم يبق في يده بلة تكفي لمسح الاذنين فأخذ لهما ماء جديداً ١٢ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ( ان أمتي يأتون يوم القيامة غرا ) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء جمع أغرا أي ذوى غرة وأصلها لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس . وفي النهاية يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة وانصبه على انه حال من فاعل يأتون . وعلى رواية يدعون يحتمل المفعولية ( محجلين بالمهملة والجيم من التحجيل . في النهاية أي بيض مواضع الوضوء من الايدي والاقدام استعار اثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للانسان من البياض الذي يكون في وجه الفرس ويديه ورجليه ( من اثر الوضوء ) بفتح الواو لانه الماء ويجوز الضم عند البعض كما تقدم ( فمن استطاع منكم ان يطيل غرته ) أي وتحجيله وانما اقتصر على احدهما لدلالته على الآخر وآثر الغرة وهي مؤنثة على التحجيل وهو مذكر لشرف موضعها . وفي رواية لمسلم « فإيطل غرته وتحجيله » ( فليفعل . متفق عليه واللفظ لمسلم ) وظاهر السياق ان قوله فمن استطاع الى آخره : من الحديث وهو يدل على عدم الوجوب اذ هو في قوة من شاء منكم ، فلو كان واجبا ما قيده بها اذ الاستاعة لذلك متحققة قطعاً . وقال نعيم أحد رواة : لا أدري قوله فمن استطاع الى آخره من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة وفي المتنح : لم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه . والحديث دليل على مشروعية اطالة الغرة والتحجيل . واختلاف العلماء في القدر



المستحب من ذلك قليل : في اليدين الى المنكب وفي الرجلين الى الركبة . وقد ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأيا وثبت من فعل ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد باسناد حسن وقيل إلى نصف العضد والساق . والغرة في الوجه أن يغسل الى صفحتي العنق . والقول بعدم مشروعيتها ، وتأويل حديث أبي هريرة بأن المراد به المداومة على الوضوء : خلاف الظاهر ، ورد بأن الراوي أعرف بما روى . كيف وقد رفع معناه ولا وجه لتفيه وقد استدل على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة بهذا الحديث وبحديث مسلم مرفوعا « سيما ليست لاحد غيركم » والسيما بكسر السين المهملة العلامة . ورد هذا بأنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الامة : قيل فالذي اختصت به هذه الامة هو الغرة والتحجيل

١٣ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يعجبه التيمن ) أي تقديم اليمين ( في تنعله ) لبس نعله ( وترجله ) بالجيم أي مشط شعره ( وطهوره ) وفي شأنه كله ) تعميم بعد التخصيص ( متفق عليه ) قال ابن دقيق العيد : هو عام مخصوص يعني قوله كله بدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوها فانه يبدأ فيهما باليسار . قيل والتأكيد بـكله يدل على بقاء التعميم ودفع التجوز عن البعض فيحتمل أن يقال : حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيامر ليس من الافعال المقصودة بل هي إما تروك وإما غير مقصودة والحديث دليل على استحباب البداءة بشق الرأس اليمين في الترجل والغسل ، والحلق . وباليامن في الوضوء والغسل والاكل والشرب وغير ذلك قال النووي : قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استحباب فيه التيامر . ويأتي الحديث في الوضوء قريبا . وهذه الدلالة للحديث مبنية على أن لفظ يعجبه يدل على استحباب ذلك شرعا وقد ذكرنا تحقيقه في حواشي شرح العمدة عند الكلام على هذا الحديث

١٤ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « اذا توضأتم

( م ٥ ج ١ - سبل )

فأبدؤا بيمينكم » أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة ) وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي وزاد فيه « وإذا لبستم » قال ابن دقيق العيد : هو حقيق بأن يصح . والحديث دليل على البداءة بالميامن عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين . وأما غيرها كالوجه والرأس فظاهر أيضاً شمولها إلا أنه لم يقل أحد به فيها ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف اليدين والرجلين فأحاديث التعليم وردت بتقديم اليمنى فيها على اليسرى في حديث عثمان الذي مضى وغيره . والآية مجملة بينتها السنة . واختلف في وجوب ذلك . ولا كلام في أنه الأولى فعند الهادوية يجب لحديث الكتاب وهو بلفظ الأمر وهو للوجوب في أصله وباستمرار فعله ﷺ له فإنه ما روى أنه توضأ مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن عباس ولأنه فعله بيانا للواجب فيجب ، ولحديث ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة « أنه ﷺ توضأ على الولاء ثم قال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وله طرق يشد بعضها بعضها . وقالت الحنفية وجماعة : لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ، ولا بين اليمنى واليسرى من اليدين والرجلين قالوا : الواو في الآية لا تقتضي الترتيب ، وبأنه قد روى عن علي عليه السلام أنه بدأ بيماسره وبأنه قال « ما أبالي بشمالى بدأت أم يمينى إذا اتممت الوضوء وأجيب عنه بأنهما أثران غير ثابتين فلا تقوم بهما حجة ولا يقاومان ماسلف ، وإن كان الدار قطنى قد أخرج حديث على ولم يضعفه وأخرجه من طرق بالفاظ ولكنها موقوفة كلها ١٥ (وعن المغيرة) بضم الميم فغين معجمة مكسورة فياء وراء ، يكنى أبا عبد الله أو أبا عيسى . أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً وأول مشاهدته الحديبية ، وفاته سنة خمسين من الهجرة بالكوفة وكان عاملاً عليها من قبل معاوية وهو ( ابن شعبة ) بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة فموحدة مفتوحة ( أن النبي ﷺ توضأ فمسح بनावيته ) في القاموس الناصية والناصاة قصاص الشعر ( وعلى لهامة والخفين ) تثنية خف بالخاء المعجمة مضمومة أى ومسح عليهما ( أخرجه مسلم ) ولم يخرج البخاري ووهم من نسبه اليهما . والحديث دليل على عدم جواز

الاقتصار على مسح الناصية . وقال زيد بن علي عليه السلام وأبو حنيفة يجوز الاقتصار . وقال ابن القيم : ولم يصح عنه عليه السلام في حديث واحد انه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة . لكن كان إذا مسح بناصرته كمل على العمامة كما في حديث المغيرة هذا . وقد ذكر الدارقطني انه رواه عن ستين رجلا . وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور وقال ابن القيم : انه عليه السلام كان يمسح على رأسه تارة وعلى العمامة تارة وعلى الناصية والعمامة تارة . والمسح على الخفين يأتي له باب مستقل ويأتي حديث المسح على العصائب

١٦ ( وعن جابر ) هو ابو عبد الله جابر ( ابن عبد الله ) بن عمر وبن حرام بالحاء والراء المهملتين الانصارى السلمى من مشاهير الصحابة ذكر البخارى انه شهد بدرأ وكان ينقل الماء يومئذ ثم شهد بعدها مع النبي عليه السلام ثماني عشرة غزوة وذكر ذلك الحاكم أبو احمد وشهد صفين مع علي عليه السلام وكان من المكثرين الحفاظ وكف بصره في آخر عمره وتوفي سنة أربع أو سبع وتسعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة هو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ( في صفة حج النبي عليه السلام ) يشير إلى حديث جليل شريف سيأتي ان شاء الله تعالى في الحج ( قال ) أي النبي عليه السلام ابدؤا بما بدأ الله به ، أخرجه النسائي هكذا بلفظ الامر وهو عند مسلم بلفظ الخبر ( أي بلفظ نبداً ولفظ الحديث قال ثم خرج أي النبي عليه السلام من الباب أي باب الحرم إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ) نبداً بما بدأ الله به « بلفظ الخبر فعلا مضارعاً فبدأ بالصفا لبداء الله به في الآية . وذكر المصنف هذه القطعة من حديث جابر هنا لانه أفاد أن ما بدأ الله به ذكرأ نبتدىء به فعلا فان كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكرأ إلا بما يستحق البداء به فعلا فانه مقتضى البلاغة ولذا قال سيديويه : انهم أي العرب يقدمون ما هم بشأنه اهم وهم به أعنى فان اللفظ عام والعام لا يقتصر على سببه أعنى بما بدأ الله به لان كلمة ما موصولة والموصولات من الفاظ العموم ، وآية الوضوء وهي قوله تعالى ( فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم



وأرجلكم إلى الكعبين) داخلة تحت الامر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ابدؤا بما بدأ الله به» فيجب البداءة بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب وإن كانت الآية لم تقد تقديم اليمنى على اليسرى من اليدين والرجلين . وتقدم القول فيه قريباً . وذهبت الحنفية وآخرون الى أن الترتيب بين اعضاء الوضوء غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عباس « انه ﷺ توضأ فغسل وجهه ويديه ثم رجليه ثم مسح رأسه بفضل وضوئه » وأجيب بأنه لا تعرف طريق صحيحة حتى يتم به الاستدلال . ثم لا يخفى انه كان الأولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة وجعله متصلاً بحديث أبي هريرة لتقاربهما في الدلالة

١٧ (وعنه) أى جابر بن عبد الله رضى الله عنه (قال كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه . أخرجه الدار قطنى) هو الحافظ الكبير الامام العديم النظير فى حفظه قال الذهبي فى حقه : هو حافظ الزمان أبو الحسين على بن عمر بن احمد البغدادى الحافظ الشهير صاحب السنن مولده سنة ست وثلاثمائة سمع من عوالم وبرع فى هذا الشأن قال الحاكم : صار الدارقطنى أوجد عصره فى الحفظ والفهم والورع وأما ما فى القراءة والنحو وله مصنفات يطول ذكرها واشهد انه لم يخلق على اديم الارض مثله وقال الخطيب . كان فريد عصره وامام وقته وانتهى اليه علم الأثر والمعرفة بالعلل واسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد . وقد اطلأمة الحديث الثناء على هذا الرجل وكانت وفاته فى ثامن ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة (باسناد ضعيف) وأخرجه البيهقى ايضاً باسناد الدار قطنى وفى الاسنادين معاً القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك وضعفه احمد وابن معين وغيرهما وعده ابن حبان فى الثقات ، لكن الجراح أولى وإن كثر المعدل وهنا الجراح اكثر . وصرح بضعف الحديث جماعة من الخلف كالمذرى وابن الصلاح والنووى وغيرهم . قال المصنف . ويغنى عنه حديث ابى هريرة عند مسلم « انه توضأ حتى اشرع فى العضد وقال هكذا رآيت رسول الله ﷺ توضأ » قلت ولو اتى به هنا لكان أولى

١٨ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بأسناد ضعيف هذا قطعة من الحديث الذي أخرجه المذكورون فانهم أخرجوه بلفظ « لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » والحديث مروي من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة، وهو يعقوب بن سلمة الليثي قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي ولكنها كلها ضعيفة أيضاً وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ الأمر « إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله فان حفظتك لا تزال تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء » ولكن سندواه ( والترمذي ) لم يقل والترمذي ( عن سعيد بن زيد ) وزيد هو ابن عمرو بن قنيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل القدر - لأنه لم يروه في السنن بل رواه في العلل فغاير المصنف في العبارة لهذه الإشارة (١) ولأنه لم يروه عن أبي هريرة ( وأبي سعيد نحوه وقال أحمد : لا يثبت فيه شيء ) وأخرجه البزار وأحمد وابن ماجه والدارقطني وغيرهم . قال الترمذي : قال محمد يعني البخاري إنه أحسن شيء في هذا الباب لكنه ضعيف لأن في روايته مجهولين، ورواية أبي سعيد الخدري التي أخرجها الترمذي وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيع عن عبد الرحمن عن أبي سعيد ولكنه قدح في كثير بن زيد وفي ربيع أيضاً . وقد روى الحديث في التسمية من حديث عائشة ، وسهل بن سعد ، وابن سبرة ، وأم سبرة ، وعلى ، وأنس ، وفي الجميع مقال إلا أن هذه الروايات يقوى بعضها بعضها فلا تخلو عن قوة ولذا قال ابن أبي شيبة ثبت لنا ان النبي ﷺ قاله . واذا عرفت هذا فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء وظاهر قوله ( لا وضوء ) أنه لا يصح ولا يوجد من دونها إذ الأصل في النفي الحقيقة . وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادوية الى أنها فرض على الذاكر . وقال

(١) قال صاحب فتح الملك العلام بعد ما أورد كلام الشارح هذا هناك

متعقباً له لكنه رواه الترمذي في السنن اهـ

أحمد بن حنبل والظاهرية : بل وعلى الناسي وفي أحد قول الهادي إنها سنة ،  
واليه ذهب الحنفية والشافعية لحديث أبي هريرة « من ذكر الله في أول  
وضوئه طهر جسده كله وإذا لم يذكر اسم الله لم يطهر منه إلا موضع الوضوء »  
أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف وبه استدل من فرق بين الذاكر  
والناسي قائلا : إن الأول في حق العامد وهذا في حق الناسي . وحديث أبي  
هريرة هذا الأخير وإن كان ضعيفا فقد عضده في الدلالة على عدم الفرضية حديث  
« توضأ كما أمرك الله » وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النسي في حديث الباب بأن  
المراد لا وضوء كاملا ، على أنه قد روى هذا الحديث بلفظ « لا وضوء كامل » إلا أنه  
قال المصنف إنه لم يره بهذا اللفظ قال البيهقي في السنن بعد إخراجهم : هذا أيضا  
ضعيف أبو بكر الداهري - يريد أحاديثه - إنه غير ثقة عند أهل العلم بالحديث  
وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب فيرجح فيه أنه لم يثبت ثبوتاً يقضي  
بالإيجاب بل طريقه كما عرفت . وقد دل على السنية حديث « كل أمر ذي بال »  
فيتعارض هو وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها الندبية

١٩ ( وعن طلحة ) هو أبو محمد أو أبو عبد الله طلحة ( ابن مصرف ) بضم  
الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة وفاء . وطلحة أحد الاعلام الاثبات  
من التابعين مات سنة ثنتي عشرة ومائة ( عن أبيه ) مصرف ( عن جده ) كعب  
ابن عمرو الهمداني ومنهم من يقول ابن عمر بضم العين المهملة قال ابن عبد البر :  
والأشهر ابن عمرو له صحبة ومنهم من ينكرها ولا وجه لانكار من أنكر ذلك  
ثم ذكر هذا الحديث ( قال رأيت رسول الله ﷺ يفصل بين المضمضة والاستنشاق  
أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف ) لأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف  
قال النووي : اتفق العلماء على ضعفه ، ولأن مصرفا والد طلحة مجهول الحال  
قال أبو داود : وسمعت أحمد يقول : زعموا أن ابن عيينة كان ينكره يقول إيش  
هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده . والحديث دليل على الفصل بين المضمضة  
والاستنشاق بأن يؤخذ لكل واحد ماء جديد ، وقد دل له أيضا حديث على



عليه السلام وعثمان انها أفردا المضمضة والاستنشاق ثم قال هكذا رأينا رسول الله ﷺ توضأ أخرجه أبو علي ابن السكن في صحاحه وذهب الى هذا جماعة وذهبت الهادوية الى أن السنة الجمع بينهما بغرفة لما أخرجه ابن ماجه من حديث علي عليه السلام « أنه تمضمض فاستنشق ثلاثا من كف واحدة » وأخرجه أبو داود والجمع بينهما ورد من حديث علي من ست طرق وتأتي إحداها قريبا وكذلك من حديث عثمان عند أبي داود وغيره وفي ، لفظ لابن حبان « ثلاث مرات من ثلاث حفنات » وفي لفظ للبخارى « ثلاث مرات من غرفة واحدة » ومع ورود الروايتين الجمع وعدمه فالأقرب التخيير وأن الكل سنة وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح . وقد اختار في الشرح التخيير وقال إنه قول الامام يحيى . واعلم ان الجمع قد يكون بغرفة واحدة وبثلاث منها كما أرشد اليه ظاهر قوله في الحديث ( من كف واحد ومن غرفة واحدة ) وقد يكون الجمع بثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة كما هو صريح ثلاث مرات من ثلاث حفنات . قال البيهقي في السنن بعد ذكره الحديث . يعنى والله أعلم انه مضمض واستنثر كل مرة من غرفة واحدة ، ثم فعل ذلك ثلاثا من ثلاث غرفات قال : ويدل له حديث عبد الله بن زيد ثم ساقه بسنده وفيه « ثم أدخل يده في الاتاء فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء » ثم قال رواه البخارى في الصحيح وبه يتضح انه يتعين هذا الاحتمال

٢٠ ( وعن علي رضي الله عنه في صفة الوضوء ثم تمضمض ﷺ واستنثر ثلاثا بمضمض وينثر من الكف الذي يأخذ منه الماء . أخرجه ابو داود والنسائي ) هذا من ادلة الجمع ويحتمل انه من غرفة واحدة او من ثلاث غرفات

٢١ ( وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه في صفة الوضوء ) اي وضوءه ﷺ ( ثم أدخل يده ) اي في الماء ( فمضمض واستنشق ) لم يذكر الاستنثار لان المراد انما هو ذكر ا كتفائه بكف واحدة من الماء لما يدخل في النهم والانف . واما دفع الماء فليس من مقصود الحديث ( من كف واحدة ) الكف يذكر

ويؤنث ( يفعل ذلك ثلاثاً . متفق عليه ) هو ظاهر في انه كفاه كف واحد للثلاث المرات وان كان يحتمل انه أراد به فعل كل منهما من كف واحد يغترف . في كل واحدة من الثلاث . والحديث كالأول من أدلة الجمع . وهذا الحديث والأول مقتطعان من الحديثين الطويلين في صفة الوضوء وقد تقدم مثل هذا إلا ان المصنف انما يقتصر على موضع الحجة الذي يريده كالجمع هنا

٢٢ (وعن أنس رضى الله عنه قال رأى النبي ﷺ رجلاً في قدمه مثل الظفر) بضم الظاء المعجمة والفاء فيه لغات أخر أجودها ما ذكر وجمعه أظفار وجمع الجمع أظافر (لم يصبه الماء) أى ماء وضوءه (فقال) له (ارجع فأحسن وضوءك . أخرجه ابو داود والنسائي) وقد أخرج مثله مسلم من حديث جابر عن عمر إلا انه قيل إنه موقوف على عمر . وقد أخرج ابو داود من طريق خالد بن معدان عن بعض اصحاب النبي ﷺ « أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة » قال أحمد بن حنبل لما سئل عن إسناده جيد . نعم وهو دليل على وجوب استيعاب أعضاء الوضوء بالماء نصاً في الرجل وقياساً في غيرها . وقد ثبت حديث « ويل للأعقاب من النار » قاله ﷺ في جماعة لم يمس أعقابهم الماء . وإلى هذا ذهب الجمهور وروى عن أبي حنيفة قال : إنه يعنى عن نصف العضو أو أربعة أو أقل من الدرهم روايات حكيت عنه . وقد استدلل بالحديث أيضاً على وجوب الموالاة حيث أمره ان يعيد الوضوء ولم يقتصر على أمره بغسل ما تركه قيل ولا دليل فيه لأنه أراد التشديد عليه في الإنكار والإشارة الى ان من ترك شيئاً فكأنه ترك الكل ولا يخفى ضعف هذا القول فلا حسن ان يقال إن قول الراوى أمره أن يعيد الوضوء أى غسل ما تركه وسماه إعادة باعتبار ظن المتوضىء فإنه صلى ظاناً بأنه قد توضأ وضوءاً مجزئاً وسماه وضوءاً في قوله يعيد الوضوء لانه وضوء لغة . وفي الحديث دليل على ان الجاهل والنامى حكمهما في الترك حكم العامد

٢٣ (وعنه) أى أنس بن مالك (قال كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد) تقدم

تحقيق قدره ( ويغتسل بالصاع ) وهو أربعة أمداد ولذا قال ( الى خمسة أمداد ) كأنه قال بأربعة أمداد الى خمسة ( متفق عليه ) وتقدم انه عليه السلام توضأ بثلاثي مد وقدمنا انه أقل ما قدر به ماء وضوءه ، ولو أخر المصنف ذلك الحديث الى هنا أو قدم هذا لكان أوفق لحسن الترتيب . وظاهر هذا الحديث ان هذا غاية ما كان ينتهي اليه وضوءه عليه السلام وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري « انه عليه السلام توضأ من إناء واحد يقال له الفرق » بفتح الفاء والراء وهو إناء يسع تسعة عشر رطلا لانه ليس في حديثها انه كان ملأ ناء بل قولها من إناء يدل على تبعض ما توضأ منه . وحديث أنس هذا والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد يرشدان الى تقليل ماء الوضوء والا كتفاء باليسير منه وقد قال البخاري : وكره أهل العلم فيه أي ماء الوضوء ان يتجاوز فعل النبي عليه السلام

٢٤ ( وعن عمر ) بضم العين المهمة منقول من جمع عمرة وهو ابو حفص عمر ابن الخطاب القرشي يجتمع مع النبي عليه السلام في كعب بن لؤي . أسلم سنة ست من النبوة وقيل سنة خمس بعد أربعين رجلا . وشهد المشاهد كلها مع النبي عليه السلام وله مشاهد في الاسلام وفتوحات في العراق والشام . وتوفي في غرة المحرم سنة أربع وعشرين طعنه أبو لؤلؤ غلام المغيرة بن شعبة وخلافته عشر سنين ونصف ( قال قال رسول الله ﷺ « مامنكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء » تقدم انه إمامه ( ثم يقول ) بعد إمامه ( أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له ابواب الجنة ) هو من باب وتفتح في الصور عبر عن الآتي بالماضي لتحقيق وقوعه والمراد تفتح له يوم القيامة يدخل من ايها شاء ( أخرجه مسلم ) وابو داود وابن ماجه ( والترمذي وزاد اللهم اجعاني من التوايين واجعني من المتطهرين ) جمع بينهما إماما بقوله تعالى ( إن الله يحب المتوايين والمتطهرين ) ولما كانت التوبة طهارة الباطن من أدران الذنوب والوضوء طهارة الظاهر عن الأحداث المانعة عن التقرب اليه تعالى ناسب الجمع بينهما أي طلب ذلك من الله تعالى غاية المناسبة في طلب أن يكون السائل محبوبا



من الله وفي زمرة المحبوبين له وهذه الرواية وإن قال الترمذي بعد اخراجه الحديث في اسناده اضطراب فصدر الحديث ثابت في مسلم وهذه الزيادة قد رواها البزار والطبراني في الأوسط من طريق ثوبان بلفظ « من دعا بوضوء فتوضاً فساعة فرغ من وضوءه يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » ورواه ابن ماجه من حديث أنس وابن السني في عمل اليوم والليلة والحاكم في المستدرک من حديث ابی سعيد بلفظ « من توضأ فقال : سبحانك اللهم وبحمدك اشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك واتوب اليك كتب في رق ثم طبع بطابع فلا يكسر الى يوم القيامة » وصحح النسائي انه موقوف . وهذا الذكر عقيب الوضوء . قال النووي : قال اصحابنا ويستحب أيضاً عقيب الغسل والى هنا انتهى باب الوضوء ولم يذكر المصنف من الاذكار فيه إلا حديث التسمية في أوله وهذا الذكر في آخره وأما حديث الذكر مع غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق على ضعفه قال النووي : الادعية في اثناء الوضوء لا أصل لها ولم يذكرها المتقدمون وقال ابن الصلاح : لم يصح فيه حديث هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء فعلا فقال له عند تمام أدلته تأليفا . وعقب الوضوء بالمسح على الخفين لانه من احكام الوضوء فقال

## باب المسح على الخفين

أى باب ذكر أدلة شرعية ذلك . والخف نعل من آدم يغطي الكعبين والجرموق خف كبير يلبس فوق خف كبير والجورب فوق الجرموق يغطي الكعبين بعض التغطية دون النعل وهي تكون دون الكعاب

١ ( عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال . كنت مع النبي ﷺ ) أى في سفر كما صرح به البخارى . وعند مالك وابى داود تعيين السفر انه في غزوة تبوك وتعيين الصلاة انها صلاة الفجر ( فتوضأ ) أى اخذ في الوضوء كما صرحت

به الأحاديث في لفظ « تَمَضُّضٌ واستنشَق ثلاث مرات » وفي أخرى « فَمَسَح برأسه » فالمراد بقوله توضأً أخذ فيه لا أنه استكمل كما هو ظاهر اللفظ ( فاهويت أي مددت يدي أو قصدت الهوى من القيام الى القعود ) ( لانزع خفيه ) كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح أو علمها وظن انه عليه السلام سيفعل الأفضل بناء على أن الغسل أفضل ويأتي فيه الخلاف أو جوز انه لم يحصل شرط المسح وهذا الأخير أقرب لقوله ( فقال دعهما ) أي الخفين ( فأنى ادخلتهما طاهرتين ) حال من القدمين كما تبينه رواية ابى داود « فأنى أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان » ( فَمَسَح عليهما . متفق عليه ) بين الشيخين ولفظه هنا للبخارى . وذكر البزار انه روى عن المغيرة من ستين طريقا وذكر منها ابن منده خمسة واربعين طريقا . والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت . وأما في الحضر فيأتي الكلام عليه في الحديث الثالث وقد اختلف العلماء في جواز ذلك ، فالأكثر على جوازه سفرا لهذا الحديث وحضرا لغيره من الأحاديث . قال احمد بن حنبل : فيه أربعون حديثا عن الصحابة مرفوعة وقال ابن ابى حاتم : فيه عن أحد واربعين صحابيا . وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي عليه السلام المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة وتقل ابن المنذر عن الحسن البصرى قال : حدثني سبعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يمسح على الخفين . وذكر أبو القاسم ابن منده : اسماء من رواه في تذكرته ثمانين صحابيا . والقول بالمسح قول امير المؤمنين على عليه السلام وسعد بن أبى وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة بن ثابت وسلمان وجابر البجلي وغيرهم قال ابن المبارك : ليس في المسح على الخفين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه انكاره فقد روى عنه اثباته . وقال ابن عبد البر : لا أعلم انه روى عن احد من السلف انكاره الا عن مالك مع ان الرواية الصحيحة عنه مصرحة باثباته قال المصنف : قد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح متواتر . وقال به ابو حنيفة والشافعى وغيرها مستدلين بما سمعت . وروى عن الهادوية والامامية

والخوارج القول بعدم جوازه واستدلوا بقوله تعالى (وارجلكم الى الكعبين) قالوا فعينت الآية مباشرة الرجلين بالماء ، واستدلوا ايضاً بما سلف في باب الوضوء من احاديث التعليم وكلها عينت غسل الرجلين ، قالوا : والاحاديث التي ذكرتم في المسح منسوخة بآية المائدة والدليل على النسخ قول علي عليه السلام سبق الكتاب الخفين وقول ابن عباس : ما مسح رسول الله ﷺ بعد المائدة واجيب اولاً بأن آية الوضوء نزلت في غزوة المريسيع ومسحه ﷺ في غزوة تبوك كما عرفت فكيف ينسخ المتقدم المتأخر ، وثانياً بأنه لو سلم تأخر آية المائدة فلا منافاة بين المسح والآية لأن قوله تعالى (وارجلكم) مطلق وقيدته احاديث المسح على الخف أو عام وخصصته تلك الاحاديث . واما ما روى عن علي عليه السلام فهو حديث منقطع وكذا ما روى عن ابن عباس مع انه يخالف ما ثبت عنهما من القول بالمسح وقد عارض حديثهما ما هو اصح منهما وهو حديث جرير البجلي فانه لما روى انه رأى رسول الله ﷺ يمسح على خفيه قيل له اهل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ؟ قال : وهل اسلمت بعد المائدة ؟ وهو صحيح . وأما احاديث التعليم فليس فيها ما ينافي جواز المسح على الخفين فانها كلها فيمن ليس عليه خفان فأى دلالة على نفي ذلك ، على انه قد يقال قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر لأرجلكم عطفاً على المسح وهو الرأس فيحمل على مسح الخفين كما بينته السنة ويتم ثبوت المسح بالسنة والكتاب وهو احسن الوجوه التي توجه به القراءة بالجر . اذ عرفت هذا فلمسح عند القائلين به شرطان ، الاول ما أشار اليه الحديث وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين ، وذلك بأن يلبسهما فاذا أحدث بعد ذلك حدثاً أصغر جاز المسح عليهما بناء على انه اريد بطاهرتين الطهارة الكاملة ، وقد قيل بل يحتمل انهما طاهرتان عن النجاسة يروى عن داود ، ويأتى من الاحاديث ما يقوى القول الاول ، والثانى مستفاد من مسمى الخف فان المراد به الكامل لانه المتبادر عند الاطلاق وذلك بأن يكون ساتراً قوياً مانعاً تقوذاً الماء غير مخرق فلا يمسح على مالا يستر العقبين



ولا على مخرق يبدر منه محل الفرض ولا على منسوج اذا لا يمنع تفوذ الماء ولا مغصوب لوجوب نزعه . هذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح ولا كميته ولا محله ولكن الذي أفاده قول المصنف ( وللاربعة عنه الا النسائي أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف واسفله وفي اسناده ضعف ) بين ان محل المسح أعلى الخف وأسفله ويأتى من ذهب اليه ، ولكنه قد أشار الى ضعفه وبين وجه ضعفه في التلخيص وأن أئمة الحديث ضعفوه بكاتب المغيرة . هذا وكذلك بين محل المسح وعارض حديث المغيرة هذا

٣ قوله ( وعن علي عليه السلام انه قال لو كان الدين بالرأى ) أى بالقياس وملاحظة المعانى ( لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه ) أى ماتحت القدمين اولى بالمسح من الذى هو على اعلاهما لانه الذى يباشر المشى ويقع على ما ينبغى ازالته بخلاف اعلاه وهو ما على ظهر القدم ( وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفه اخرجه ابو داود باسناد حسن ) وقال المصنف فى التلخيص : انه حديث صحيح . والحديث فيه إبانة لمحل المسح على الخفين وانه ظاهرهما لا غير ولا يمسح اسفلهما . وللعلماء فى ذلك قولان أحدهما أن يغمس يديه فى الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى إلى أطراف أصابعه وهذا للشافعى واستدل لهذه الكيفية بما ورد فى حديث المغيرة « انه ﷺ مسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة كأتى النظر أصابعه على الخفين » رواه البيهقى وهو منقطع على انه لا ينفى بتلك الصفة . وثانيهما مسح أعلى الخف دون اسفله وهى التى أفادها حديث علي عليه السلام . هذا وأما القدر المجزئ من ذلك فقليل لا يجزئ إلا قدر ثلاث أصابع بثلاث أصابع وقيل ولو بأصبع وقيل لا يجزئ الا اذا مسح اكثره ، وحديث على وحديث المغيرة المذكور ان فى الاصل ليس فيها تعرض لذلك . نعم قد روى عن علي عليه السلام « انه رأى رسول الله ﷺ يمسح على ظهر الخف خطوطا بالاصابع » قال النووي : انه

حديث ضعيف وروى عن جابر « انه عليه السلام أرى بعض من علمه المسح أن يمسح بيده من مقدم الخفين الى اصل الساق مرة وفرج بين اصابعه » قال المصنف اسناده ضعيف جداً . فعرفت انه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه الا حديث على في بيان محل المسح . والظاهر انه اذا فعل المكلف ما يسمى مسحاً على الخف لغة اجزأه وأما مقدار زمان جواز المسح فقد أفاده

٤ ( وعن صفوان ) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء ( ابن عسال ) بفتح المهملة وتشديد السين المهملة وباللام المرادى سكن الكوفة ( قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا سفراً ) جمع سافر كتجر جمع تاجر ( ألا نزرع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة ) أى فنزرعها ولو قبل مرور الثلاث ( ولكن ) لا نزرعهن ( من غائط وبول ونوم ) أى لاجل هذه الاحداث الا اذا مرت المدة المقدرة ( أخرجه النسائي والترمذي واللفظ له وابن خزيمة وصححه ) أى الترمذي وابن خزيمة ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وقال الترمذي عن البخاري . انه حديث حسن بل قال البخاري . ليس في التوقيت شئ أصح من حديث صفوان بن عسال المرادى وصححه الترمذي والخطابي . والحديث دليل على توقيت إباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن . وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الغسل وهو مجمع عليه . وظاهر قوله ( يأمرنا ) الوجوب ولكن الاجماع صرفه عن ظاهره فبقى للإباحة والندب . وقد اختلف العلماء هل الافضل المسح على الخفين أو خلعهما وغسل القدمين ؟ قال المصنف عن ابن المنذر والذي اختاره ان المسح أفضل . وقال النووي : صرح أصحابنا بأن الغسل أفضل بشرط ان لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوا في تفضيل القصر على الاتمام

٥ ( وعن علي عليه السلام قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم يعنى في المسح على الخفين ) هذا مدرج من كلام علي أو من غيره من الرواة ( أخرجه مسلم ) وكذلك أخرجه ابو داود والترمذي وابن حبان . والحديث دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف في

الحديث قبله . ودليل على مشروعية المسح للمقيم ايضاً وعلى تقدير زمان اباحته بيوم وليلة للمقيم وانما زاد في المدة للمسافر لأنه أحق بالرخصة من المقيم لمشقة السفر

٦ (وعن ثوبان) بفتح المثلثة ثنية ثوب وهو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن قال ابن عبد البر : والأول أصح ابن مجدد بضم الموحدة وسكون الجيم وضم الدال المهملة الأولى وقيل ابن جحدر بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فдал مهمة فراء وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة وقيل من حمير أصابه سبي فشره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتقه ولم يزل ملازماً لرسول الله ﷺ سفره وحضراً الى ان توفي ﷺ فنزل الشام ثم انتقل الى حمص فتوفي بها سنة أربع وخمسين ( قال بعث رسول الله ﷺ سرية فأمرهم ان يمسحوا على العصائب يعني العمام ) سميت عصابة لأنه يعصب بها الرأس (والتساخين) بفتح المثناة بعدها سين مهمة وبعد الألف خاء معجمة فمثناة تحتية فنون جمع تسخان قال في القاموس التساخين المراحل الخفاف وفسرها الراوى بقوله (يعني الخفاف) جمع خف والظاهر انه وما قبله في قوله يعني العمام مدرج في الحديث من كلام الراوى (رواه احمد وابو داود وصححه الحاكم) ظاهر الحديث انه يجوز المسح على العمام كالمسح على الخفين وهل يشترط فيها الطهارة للرأس والتوقيت كالخفين ؟ لم نجد فيه كلاماً للعلماء ثم رأيت بعد ذلك في حواشي القاضي عبد الرحمن على بلوغ المرام انه يشترط في جواز المسح على العمام أن يعم الماسح بعد كمال الطهارة كما يفعل الماسح على الخف. وقال وذهب الى المسح على العمام بعض العلماء ولم يذكر لما ادعاه دليلاً . وظاهره ايضاً انه لا يشترط للمسح عليها عذر وانه يجزى مسحها وإن لم يمس الرأس ماء اصلاً وقال ابن القيم : انه ﷺ مسح على العمامة فقط ومسح على الناصية وكل على العمامة وقيل لا يكون ذلك الا للعذر لان في الحديث عند أبي داود « انه ﷺ بعث سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين » فيحمل ذلك على العذر وفي هذا لجل بعد وإن جنح



الى القول به في الشرح لانه قد ثبت المسح على الخفين والعمامة من غير عذر في غير هذا  
 ٧ (وعن عمر موقوفا) الموقوف هو ما كان من كلام الصحابي ولم ينسبه الى النبي  
 ﷺ وعن (أنس مرفوعا) اليه ﷺ ( اذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح  
 عليهما ) تقييدا للبس والمسح ببعد الوضوء دليل على انه أريد بطاهرتين في حديث  
 المغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر ( وليصل فيهما ولا يخلعهما  
 إن شاء ) قيدهما بالمشية دفعا لما يفيد ظاهر الامر من الوجوب وظاهر النهي من  
 التحريم ( إلا من جنابة ) فقد عرفت انه يجب خلهما ( أخرجه الدارقطني والحاكم  
 وصححه ) والحديث قد أفاد شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت فهو مقيد به  
 كما يفيد حديث صفوان وحديث علي عليه السلام

٨ ( وعن أبي بكرة ) بفتح الموحدة وسكون الكاف وراء اسمه تقيع بضم  
 النون وفتح الفاء وسكون المثناة التحتية آخره عين مهملة ابن مسروح وقيل ابن  
 الحارث وكان أبو بكرة يقول انا مولى رسول الله ﷺ ويأبى ان ينتسب وكان  
 نزل من حصن الطائف عند حصاره ﷺ له في جماعة من غلمان أهل الطائف  
 وأسلم واعتقه ﷺ وكان من فضلاء الصحابة قال ابن عبد البر: كان مثل النضر  
 ابن عباد مات بالبصرة سنة إحدى أو اثنتين وخمسين وكان اولاده اشراقا  
 بالبصرة بالعلم والولايات وله عقب كثير ( عن النبي ﷺ انه رخص للمسافر  
 ثلاثة أيام ولياليهن ) أى في المسح على الخفين ( وللمقيم يوما وليلة اذا تطهر )  
 أى كل من المقيم والمسافر اذا تطهر من الحدث الأصغر ( فلبس خفيه ) ليس  
 المراد من الناء التعقيب بل مجرد العطف لانه معلوم انه ليس شرطا في المسح  
 ( ان يمسح عليهما . أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة ) وصححه الخطابي ايضا  
 ونقل البيهقي أن الشافعي صححه وأخرجه ابن حبان وابن الجارود وابن ابى  
 شيبة والبيهقي والترمذي في العال . والحديث مثل حديث علي عليه السلام في  
 مدة مقدار المدة للمسافر والمقيم ومثل حديث عمر وأنس في شرطية الطهارة  
 وفيه إبانة أن مسح رخصة لتسمية الصحابي له بذلك

٩ (وعن أبيّ) بضم الهزة وتشديد المثناة التحتية (ابن عمارة) بكسر العين المهملة وهو المشهور وقد تقيم . قال المصنف في التقريب : مدني سكن مصر له صحبة في اسناد حديثه اضطراب يريد هذا الحديث ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب ( انه قال يارسول الله أمسح على الخفين قال نعم قال يوما قال نعم قال ويومين قال نعم قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت » أخرجه أبو داود وقال ليس بالقوى ) قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن وبمعناه أى بمعنى ما قال أبو داود قال البخارى وقال الامام احمد رجاله لا يعرفون وقال الدارقطنى : هذا اسناد لا يثبت اه وقال ابن حبان لست أعتد على اسناد خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم وبالح ابن الجوزى فعده في الموضوعات . وهو دليل على عدم توقيت المسح فى حضر ولا سفر وهو مروي عن مالك وقديم قولى الشافعى ولكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الاحاديث التى سلفت ولا يدانيها ولو ثبت لكان اطلاقه مقيداً بتلك الأحاديث كما يقيد بشرطية الطهارة التى افادتها هذا وأحاديث باب المسح تسعة وعدها فى الشرح ثمانية ولا وجه له

## باب نواقض الوضوء

النواقض جمع ناقض ، والنقض فى الأصل حل المبرم ثم استعمل فى ابطال الوضوء بما عينه الشارع مبطلا مجازاً ثم صار حقيقة عرفية . وناقض الوضوء ناقض للتيمم فانه بدل عنه

١ ( عن أنس بن مالك قال : كان اصحاب رسول الله ﷺ على عهدہ ينتظرون العشاء حتى تخفق ) من باب ضرب يضرب أى تميل ( رءوسهم ) أى من النوم ( ثم يصلون ولا يتوضئون . أخرجه أبو داود وصححه الدارقطنى وأصله فى مسلم ) وأخرجه الترمذى وفيه « يوقظون للصلاة » وفيه « حتى إني لأسمع لاحدهم غطيظاً ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون » وحمله جماعة من العلماء على نوم الجالس ( ٦٢ ج - ١ سبل )

ودفع هذا التأويل بأن في رواية عن أنس « يضعون جنوبهم ». رواها يحيى القطان قال ابن دقيق العيد : يحمل على النوم الخفيف . ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيط والايقاظ فانها لا يكونان إلا في نوم مستغرق . وإذا عرفت هذا فلا حديث قد اشتملت على خفقة الرأس وعلى الغطيط وعلى الايقاظ وعلى وضع الجنوب وكلها وصفت بأنهم كانوا لا يتوضئون من ذلك فاختلف العلماء في ذلك على أقوال ثمانية ( الأول ) أن النوم ناقض مطلقا على كل حال بدليل اطلاقه في حديث صفوان بن عسال الذي سلف في مسح الخفين وفيه : من بول أو غائط أو نوم . قالوا فجعل مطلق النوم كالغائط والبول في النقض ، وحديث أنس بأى عبارة روى ليس فيه بيان انه قرره رسول الله ﷺ على ذلك ولا رأيهم فهو فعل صحابي لا يدري كيف وقع والحجة إنما هي في افعاله وأقواله وتقريراته ﷺ ( القول الثانى ) انه لا ينقض مطلقا لما سلف من حديث أنس وحكاية نوم الصحابة على تلك الصفات ولو كان ناقضا لما أقرهم الله عليه وأوحى الى رسوله ﷺ في ذلك كما أوحى اليه في شأن نجاسة نعله وبالأولى صحة صلاة من خلفه ولكنه يرد عليهم حديث صفوان بن عسال ( القول الثالث ) أن النوم ناقض كله إنما يعنى عن خفقتين ولو توالتا وعلى الخفقات المتفرقات وهو مذهب الهادوية والخفقة هي ميلان الرأس من النعاس ، وخذ الخفقة أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستميط ومن لم يمل رأسه عنى له عن قدر خفقة وهي ميل الرأس فقط حتى يصل ذقه صدره قياسا على نوم الخفقة ويحملون احاديث أنس على النعاس الذى لا يزول معه التمييز ولا يخفى بعده ( القول الرابع ) أن النوم ليس بناقض بنفسه بل هو مقسمة لانتقض لا غير فاذا نام جالسا ممكنا مقعدته من الارض لم ينتقض وإلا انتقض وذهب الشافعى . واستدل بحديث على عليه السلام « العين وكاء السه » فمن نام فليتوضأ » حسنه الترمذى إلا أن فيه من لا تقوم به حجة وهو بقية بن رزين وقد عنعنه وحمل أحاديث أنس على من نام ممكنا مقعدته جمعابين الاحاديث في حديث صفوان بخديث على عليه السلام هذا ( الخامس ) انه اذا نام على



هيئة من هيئات المصلي راكعاً أو ساجداً أو قائماً فإنه لا ينتقض وضوءه سواء كان في الصلاة أو خارجها فإن نام مضطجعا أو على قفاه تقض واستدل له بحديث « إذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة يقول عبدى روحه عندى وجسده ساجد بين يدي » رواه البيهقي وغيره وقد ضعف قالوا فسماه ساجداً وهو نائم ولا سجود إلا بطهارة . وأجيب بأنه سماه باعتبار أول أمره أو باعتبار هيئته (السادس) انه ينقض الانوم الراكع والساجد للحديث الذى سبق وان كان خاصا بالسجود فقد قاس عليه الركوع كما قاس الذى قبله سائر هيئات المصلي (السابع) انه لا ينقض النوم فى الصلاة على أى حال وينقض خارجها . وحجته الحديث المذكور بأنه حجة هذه الاقوال الثلاثة (الثامن) أن كثير النوم ينقض على كل حال ولا ينقض قليله وهؤلاء يقولون ان النوم ليس يناقض بنفسه بل مظنة النقض والكثير مظنة بخلاف القليل وحملوا أحاديث أنس على القليل، الا انهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير حتى يعلم كلامهم بحقيقة وهل هو داخل تحت أحد الاقوال أم لا ؟ فهذه اقوال العلماء فى النوم اختلفت انظارهم فيه لاختلاف الاحاديث التى ذكرناها وفى الباب أحاديث لا تخلو عن قدح اعرضنا عنها ، والا قرب القول بأن النوم نائض لحديث صفوان وقد عرفت أنه صحيحه ابن خزيمة والترمذى والخطابى ولكن لفظ النوم فى حديثه مطلق ودلالة الاقتران ضعيفة فلا يقال قد قرب بالبول والغائط وهما ناقضان على كل حال ، ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة وأنهم كانوا لا يتوضؤون ولو غطوا غطيظا ، وبأنهم كانوا يضعون جنوبهم، وبأنهم كانوا يوقظون ، والاصل جلاله قدرهم وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء سيما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطمئنا ومعلوم أن فيهم العلماء العارفين بأمر الدين خصوصا الصلاة التى هى أعظم أركان الاسلام وسيا الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه صلى الله عليه وآله وسلم فانهم أعيان الصحابة ، واذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذى لا يبتى معه ادراك ، ويؤول ما ذكره أنس من الغطيظ ووضع الجنوب والا يتماظ بعدم

الاستغراق فقد ينفذ من هو في مبادئ نومه قبل استغراقه ، ووضع الجنب لا يستلزم الاستغراق فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام فانه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه — وإن كان قد قيل إنه من خصائصه عليه السلام أنه لا ينقض نومه وضوءه — فعدم ملازمة النوم لوضع الجنب معلومة ولا يباين قد يكون لمن هو في مبادئ النوم فينبه لئلا يستغرقه النوم . هذا وقد ألحق بالنوم الاغماء والجنون والسكر بأي مسكر بجامع زوال العقل . وذكر في الشرح أنهم اتفقوا على أن هذه الامور ناقضة فان صح كان الدليل الاجماع

٢ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش ) حبيش بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية فشين معجمة . وفاطمة قرشية أسدية وهى زوج عبد الله بن جحش ( إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى امرأة أستحاض ) من الاستحاضة وهو جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه ( فلا أظهر أفادع الصلاة ؟ قال لا إنما ذلك ) بكسر الكاف خطاب للمؤنث ( عرق ) بكسر العين المهملة وسكون الراء فقف . وفي فتح البارى أن هذا العرق يسمى العاذل بعين مهمة وذال معجمة ويقال عاذر بالراء بدلا عن اللام كما فى القاموس ( وليس بحيض ) فان الحيض يخرج من قعر رحم المرأة فهو إخبار باختلاف المخرجين وهو رد لقولها لا أظهر لأنها اعتقدت أن طهره الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم فأبان لها صلى الله عليه وسلم أنه ليس بحيض وأنها طاهرة يلزمها الصلاة ( فاذا أقبلت حيضتك ) بفتح الحاء ويجوز كسرهما والمراد بالاقبال ابتداء دم الحيض ( فدعى الصلاة ) يتضمن نهى الحائض عن الصلاة وتحريم ذلك عليها وفساد صلاتها وهو إجماع ( وإذا أدبرت ) هو ابتداء انقطاعها ( فاعلى عنك الدم ) أى واغتسلى وهو استفاد من أدلة أخرى ( ثم صلى . متفق عليه ) الحديث دليل على وقوع الاستحاضة وعلى

أن لها حكماً يخالف حكم الحيض . وقد بينه عليه السلام أ كمل بيان فانه أفتاها بأنها لا تدع الصلاة مع جريان الدم وبأنها تنتظر وقت إقبال حيضتها فتترك الصلاة فيها وإذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت كما ورد في بعض طرق البخاري « واغتسلي » وفي بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم . والحاصل أنه قد ذكر الأمران في الأحاديث الصحيحة غسل الدم والاغتسال ، وإنما بعض الرواة اقتصر على أحد الأمرين والآخر على الآخر . ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك . نعم وإنما بقي الكلام في معرفتها لاقبال الحيض مع استمرار الدم بماذا يكون فانه قد أعلم الشارع المستحاضة بأحكام إقبال الحيضة وإدبارها فدل على أنها تميز ذلك بعلامة . وللعلماء في ذلك قولان ( أحدهما ) أنها تميز ذلك بالرجوع الى عاداتها . فاقبالها وجود الدم في أول أيام العادة وإدبارها انقضاء أيام العادة ، وورد الرد إلى أيام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها . وسيأتي في باب الحيض تحقيق الكلام على ذلك ( الثاني ) ترجع الى صفة الدم كما يأتي في حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش هذه بلفظ « إن دم الحيض أسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي » ويأتي في باب الحيض إن شاء الله تعالى فيكون إقبال الحيض إقبال الصفة وإدباره إدبارها ، ويأتي أيضاً الأمر بالرد إلى عادة النساء ويأتي تحقيق ذلك جميعاً . ويأتي بيان اختلاف العلماء وأن كلا ذهب إلى القول بالعمل بعلامة من العلامات ( والبخاري ) أي من حديث عائشة هذا زيادة ( ثم توضئي لكل صلاة . وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً ) فانه قال في صحيحه بعد سياق الحديث وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره . قال البيهقي : هو قوله توضئي لأنها زيادة غير محفوظة وأنه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث . وقد قرر المصنف في الفتح أنها ثابتة من طرق ينتفي معها تفرد من قاله مسلم . واعلم أن المصنف ساق حديث المستحاضة في باب النواقض وليس المناسب للباب إلا هذه الزيادة لا أصل الحديث فانه من أحكام باب الاستحاضة والحيض



وسنعيده هنالك فهذه الزيادة هي الحجة على أن دم الاستحاضة حدث من جملة الاحداث ناقض للوضوء ولهذا أمر الشارع بالوضوء منه لكل صلاة لانه إنما رفع الوضوء حكمه لأجل الصلاة فاذا فرغت من الصلاة تقض وضوءها ، وهذا قول الجمهور أنها توضأ لكل صلاة . وذهبت الهاذوية والحنفية الى أنها توضأ لوقت كل صلاة وأن الوضوء متعلق بالوقت وأنها تصلى به الفريضة الحاضرة وما شئت من السوافل وتجمع بين الفريضتين على وجه الجواز عند من يجيز ذلك أو لعذر ؟ وقالوا الحديث فيه مضاف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف ولكنه لا بد من قرينة توجب التقدير وقد تكلف في الشرح إلى ذكر ما لعله يقال انه قرينة للحذف وضعفه . وذهبت المالكية الى أنه يستحب الوضوء ولا يجب الا لحدث آخر وسيأتى تحقيق ما في ذلك في حديث حمدة بنت جحش في باب الحيض ان شاء الله تعالى . وتأتى أحكام المستحاضة التي تجوز لها وتفارق بها الحائض هنالك فهو محل الكلام عليها . وفي الشرح سرده هنا وأما هنا فما ذكر حديثها الا باعتبار تقض الاستحاضة للوضوء

٣ ( وعن علي عليه السلام قال كنت رجلاً مذاء ) بزنة ضراب صينة مبالغة من المذى بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء وفيه لغات . وهو ماء أبيض لزج رقيق يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، يقال مذى زيد يمدى مثل مضى يمضى وأمدى يمدى مثل أعطى يعطى ( فأمرت المقداد ) وهو ابن الأسود الكندي ( أن يسأل رسول الله ﷺ ) أي عما يجب على من أمدى فسأله ( فقال فيه الوضوء . متفق عليه واللفظ للبخاري ) وفي بعض ألفاظه عند البخاري بعد هذا « فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ » وفي لفظ « لمكان ابنته منى » وفي لفظ لمسلم « لمكان فاطمة » ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة عن علي عليه السلام بلفظ « كنت رجلاً مذاء فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري وزاد في لفظ للبخاري فقال « توضأ واغسل ذكرك » وفي مسلم « اغسل ذكرك وتوضأ » وقد وقع اختلاف في السائل هل هو

المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى وفي رواية أخرى أن علياً رضي الله عنه هو السائل. وجمع ابن حبان بين ذلك بأن علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل ثم سأل بنفسه ، إلا أنه تعقب بأن قوله فاستحييت أن أسأل لمكان ابنته مني دال على أنه رضي الله عنه لم يباشر السؤال فنسبة السؤال إليه في رواية من قال إن علياً سأل مجاز لكونه الأمر بالسؤال . والحديث دليل على أن المذي ينقض الوضوء ولأجله ذكره المصنف في هذا الباب . ودليل على أنه لا يوجب غسلاً وهو اجماع ورواية (توضاً واغسل ذكرك) لا تقتضي تقديم الوضوء لأن الواو لا تقتضي الترتيب ولأن لفظ رواية مسلم تبين المراد ، وأما إطلاق لفظ ذكرك فهو ظاهر في غسل الذكر كله وليس كذلك إذ الواجب غسل محل الخارج وإنما هو من إطلاق اسم الكل على البعض والقرينة ما علم من قواعد الشرع . وذهب البعض إلى أنه يغسله كله عملاً بلفظ الحديث وأيده رواية أبي داود « يغسل ذكره وأنتيه ويتوضاً » وعنده أيضاً « فتغسل من ذلك فرجك وأنتيك وتوضاً للصلاة » إلا أن رواية غسل الاثنين قد طعن فيها وأوضحناه في حواشي وضوء النهار . وذلك أنها من رواية عروة عن علي وعروة لم يسمع من علي ، إلا أنه رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة . قال المصنف في التلخيص : وإسناده لا مطعن فيه فمع صحتها فلا عذر عن القول بها . وقيل الحكمة فيه أنه إذا غسله كله تقلص فبطل خروج المذي . واستدل بالحديث على نجاسة المذي

٤ ( وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قبل بعض نساءه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ أخرجه أحمد وضعفه البخاري ) وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي . سمعت محمد بن اسماعيل يضعف هذا الحديث وأبو داود أخرجه من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة ولم يسمع منها شيئاً فهو مرسل . وقال النسائي ليس في هذا الباب حديث أحسن منه ولكنه مرسل . قال المصنف روى من عشرة أوجه عن عائشة أوردها البيهقي في الخلافات

وضعها . وقال ابن حزم . لا يصح في هذا الباب شيء وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللبس . إذا عرفت هذا فالحديث دليل على أن لمس المرأة وتقبيلها لا ينقض الوضوء وهذا هو الأصل والحديث مقرر للأصل وعليه المهادوية جميعا ومن الصحابة على عليه السلام . وذهبت الشافعية إلى أن لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستدلين بقوله تعالى ( أولامستم النساء ) فلزم الوضوء من اللبس قالوا : واللبس حقيقة في اليد ويؤيد بقاءه على معناه قراءة ( أولستم النساء ) فإنها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل وهذا يحقق بقاء اللفظ على معناه الحقيقي فقراءة ( أولامستم النساء ) كذلك إذ الأصل اتفاق معنى القراءتين . وأجيب عن ذلك بصرف اللفظ عن معناه الحقيقي للقرينة فيحمل على المجاز وهو هنا حمل الملامسة على الجماع واللبس كذلك والقرينة حديث عائشة المذكور وهو وإن قدح فيه بما سمعت فطرقة يقوى بعضها بعضا ، وحديث عائشة في البخاري في أنها كانت تعترض في قبلته عليه السلام فإذا قام يصلي غمزها فقبضت رجلها أي عند سجوده وإذا قام بسطتها فإنه يؤيد حديث الكتاب المذكور ويؤيد بقاء الأصل ، ويدل على أنه ليس اللبس بناقض . وأما اعتذار المصنف في فتح الباري عن حديثها هذا بأنه يحتمل أنه كان بحائل أو أنه خاص به فإنه بعيد مخالف للظاهر وقد فسر على عليه السلام الملامسة بالجماع وفسرها حبر الأمة ابن عباس بذلك وهو المدعوله بأن يعلمه الله التأويل فأخرج عنه عبد بن حميد أنه فسر الملامسة بعد أن وضع أصبعيه في أذنيه الأوهو النيك وأخرج عنه الطستى أنه سأله نافع بن الأزرق عن الملامسة ففسرها بالجماع مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضي أن المراد باللامسة الجماع فإنه تعالى عد من مقتضيات التيمم المجيء من الغائط تنبيها على الحدث الأصغر وعد الملامسة تنبيها على الحدث الأكبر وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء ( وإن كنتم جنبا فاطهروا ) ولو حملت الملامسة على اللبس الناقض للوضوء لكانت التنبيه على أن التراب يقوم مقام الماء في رفعه للحدث الأكبر وخالف صدر



الآية والحنفية تفاصيل لا ينتهض عليها دليل

٥ (وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكلك عليه أخرج منه شئاً أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد ) إذا كان فيه لاعادة الوضوء ( حتى يسمع صوتاً ) للخارج ( أو يجرد ريحاً ) له ( أخرجه مسلم ) وليس السمع أو وجدان الريح شرطاً في ذلك بل المراد حصول اليقين . وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الاسلام وقاعدة جلية من قواعد الفقه ، وهو انه دل على أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك وانه لا أثر للشك الطارئ عقبها فمن حصل له ظن أو شك بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره ذلك حتى يحصل له اليقين كما أفاده قوله ( حتى يسمع صوتاً أو يجرد ريحاً ) فانه علقه بحصول ما يحسه ، وذكرها تمثيل وإلا فكذلك سائر النواقض كالمذى والودي ويأتى حديث ابن عباس « إن الشيطان يأتى أحدكم فينفخ في مقعده فيخيل اليه انه أحدث ولم يحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجرد ريحاً » والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجماهير وللمالكية تفاصيل وفروق بين من كان داخل الصلاة أو خارجها لا ينتهض عليها دليل

٦ ( وعن طلق ) بفتح الطاء وسكون اللام ( ابن على ) اليمامى الحنفى قال ابن عبد البر إنه من أهل اليمامة ( قال قال رجل مسست ذكرى أو قال الرجل يمس ذكره في الصلاة أعليه وضوء ؟ فقال النبي ﷺ لا ) أى لا وضوء عليه ( إنما هو ) أى الذكر ( بضعة ) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة ( منك ) أى كاليد والرجل ونحوهما ، وقد علم انه لا وضوء من مس البضعة منه ( أخرجه الخمسة وصححه ابن حبان وقال ابن المدينى ) بفتح الميم فдал مهمة فشناة تحتية فنون نسبة الى جده والا فهو على بن عبد الله المدينى قال الذهبي هو حافظ العصر وقدوة أهل هذا الشأن ابو الحسن على بن عبد الله صاحب التصانيف . ولد سنة إحدى وستين ومائة . من تلاميذه البخارى وابو داود . وقال ابن مهدي : على بن المدينى أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ قال النسائي كأن على بن المدينى خلق

لهذا الشأن قال العلامة محي الدين النووي : لا بن المديني نحو مائة مصنف (واحسن من حديث بسرة) بضم الموحدة وسكون السين المهمة فراء ، ويأتي حديثها قريباً . وهذا الحديث رواه أيضاً أحمد والدارقطني وقال الطحاوي إسناده مستقيم غير مضطرب ، وصححه الطبراني وابن حزم ، وضعفه الشافعي وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي والحديث دليل على ما هو الأصل من عدم نقض مس الذكر للوضوء وهو مروي عن علي عليه السلام وعن الهادوية والحنفية . وذهب إلى أن مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد والشافعي مستدلين بقوله

٧ (وعن بسرة) تقدم ضبط لفظها وهي بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية كانت من المبايعات له ﷺ روى عنها عبد الله بن عمر وغيره (أن رسول الله ﷺ قال « من مس ذكره فليتوضأ » أخرجه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخاري : هو أصح شيء في هذا الباب ) وأخرجه أيضاً الشافعي وأحمد وابن خزيمة والحاكم وابن الجارود وقال الدارقطني : صحيح ثابت ، وصححه يحيى بن معين والبيهقي والحازمي والقدح فيه بأنه رواه عروة عن مروان أو عن رجل مجهول غير صحيح فقد ثبت أن عروة سمعه من بسرة من غير واسطة كما جزم به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث ، وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوي له عن أبيه لم يسمعه من أبيه غير صحيح فقد ثبت أنه سمعه من أبيه فاندفع القدح وصح الحديث : وبه استدل من سمعت من الصحابة والتابعين وأحمد والشافعي على نقض مس الذكر للوضوء ، والمراد مسه من غير حائل لأنه أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة « إذا فاض أحدكم يده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء » وصححه الحاكم وابن عبد البر قال ابن السكن : هو أجود ما روى في هذا الباب . وزعمت الشافعية أن الافضاء لا يكون إلا بباطن الكف وأنه لا نقض إذا مس الذكر بظاهر كفه ، ورد عليهم المحققون بأن الافضاء لغة الوصول أعم من أن يكون

## الأولى للقول بترجيح حديث بسرة على حديث طلق لا القول بالنسخ ٩١

بباطن الكف أو ظهرها . قال ابن حزم : لا دليل على ما قالوه لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى صحيح وأيدت أحاديث بسرة أحاديث أخر عن سبعة عشر صحابيا مخرجة في كتب الحديث ومنهم طلق بن علي راوى حديث عدم النقض ، وتأول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان في أول الا مرفاته قدم في أول الهجرة قبل عمارته عليه السلام مسجده فحديثه منسوخ بحديث بسرة فانها متأخرة الاسلام ، واحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح فان حديث بسرة أرجح لكثرة من صححه من الأئمة ولكثرة شواهد ولا أن بسرة حدثت به في دار المهاجرين والانصار وهم متوافرون ولم يدفعه أحد بل علمنا أن بعضهم صار اليه وصار اليه عروة عن روايتها فانه رجع الى قولها وكان قبل ذلك يدفعه وكان ابن عمر يحدث به عنها ولم يزل يتوضأ من مس الذكر الى أن مات . قال البيهقي يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن علي انه لم يخرجها صاحبها الصحيح ولم يحتج بأحد من رواه وقد احتجنا بجميع رواية حديث بسرة ، ثم إن حديث طلق من رواية قيس بن طلق قال الشافعي قد سألتنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه فما يكون لنا قبول خبره وقال أبو حاتم وأبو زرعة : قيس بن طلق ليس فيمن تقوم به حجة ووهياه . واما مالك فلما تعارض الحديثان قال بالوضوء من مس الذكر ندبا لا وجوبا

٨ ( وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « من أصابه قىء أو رعاف أو قلنس ) بفتح القاف وسكون اللام وفتحها وسين مهملة ( أو مذى ) أى من أصابه ذلك في صلاته ( فلينصرف ) منها ( فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك ) أى في حال انصرافه ووضوئه ( لا يتكلم » أخرجه ابن ماجه وضعفه احمد وغيره ) وحاصل ما ضعفوه به أن رفعه النبي ﷺ غلط والصحيح انه مرسل قال احمد والبيهقي : المرسل الصواب ، فمن يقول ان المرسل حجة قال ينقض ما ذكر فيه والنقض بالقي مذهب الهادوية والحنفية ، وشرطت الهادوية أن يكون من المعدة اذ لا يسمى قيئا الا ما كان منها وأن يكون ملء الفم دفعة لورود ما يقيد المطلق هنا



وهو « قى ذارع ودسعة — دفعة — تملاً الغنم » كما في حديث عماروان كان قد ضعف . وعند زيد بن علي انه ينقض مطلقاً عملاً بمطلق هذا الحديث ، وكأنه لم يثبت عنده حديث عمار وذهب جماعة من أهل البيت والشافعي ومالك الى أن القى غير ناقض لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعاً والاصل عدم النقض فلا يخرج عنه الا بدليل قوى وأما الرخاف ففي تقضيه الخلاف أيضاً فمن قال بنقضه فهو عمل بهذا الحديث ومن قال بعدم تقضيه فانه عمل بالاصل ولم يرفع هذا الحديث . وأما الدم الخارج من أى موضع من البدن غير السيلين فيأتى الكلام عليه في حديث أنس « انه ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ » وأما القنص وهو ماخرج من الحلق ملء الغم أو دونه وليس بقى فان عاد فهو القى فالأكثر على انه غير ناقض لعدم نهوض الدليل فلا يخرج من الاصل . وأما المذى فتقدم الكلام عليه وأنه ناقض اجماعاً . وأما ماأفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها واعادة الوضوء حيث لم يتكلم ففيه خلاف ، فروى عن زيد بن علي والحنفية ومالك وقديم قولى الشافعي انه يبني ولا تقصد صلاته بشرط ألا يفعل مفسداً كما أشار اليه الحديث بقوله ( لا يتكلم ) وقالت الهاذوية والناصر والشافعي في آخر قوليه إن الحدث يفسد الصلاة لما سيأتى من حديث طلق بن علي « إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » رواه أبو داود ويأتى الكلام عليه ٩ ( وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه ) بفتح السين المهمة وضم الميم فراء أبو عبدالله وأبو خالد جابر بن سمرة العامري . نزل الكوفة ومات بها سنة أربع وسبعين وقيل ست وستين ( أن رجلاً سأل النبي ﷺ « أتوضأ من لحوم الغنم » أى من أكلها ) قال إن شئت قال أتوضأ من لحوم الابل قال نعم « أخرجه مسلم » وروى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ « توضؤوا من لحوم الابل ولا توضؤوا من لحوم الغنم » قال ابن خزيمة لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدم ناقله والحديثان دليلان على تقض لحوم الابل لاوضوء وأن من أكلها

انتقض وضوءه وقال بهذا أحمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة واختاره البيهقي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقا ، وحكى عن الشافعي أنه قال إن صح الحديث في لحوم الابل قلت به ، قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء . وذهب إلى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين والهادوية ويروى عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا : والحديثان إما منسوخان بحديث « إنه كان آخر الأمرين منه ﷺ عدم الوضوء مما مست النار » أخرجه الأربعة وابن حبان من حديث جابر . قال النووي : دعوى النسخ باطلة لأن هذا الأخير عام وذلك خاص والخاص مقدم على العام ، وكلامه هذا مبني على تقديم الخاص على العام مطلقاً ، تقدم الخاص أو تأخر وهي مسألة خلافية في الأصول بين الأصوليين . أو أن المراد بالوضوء التنظيف وهو غسل اليد لأجل الزهومة كما جاء في الوضوء من اللبن وأن له دسماً والوارد في اللبن التضمض من شربه . وذهب البعض إلى أن الأمر في الوضوء من لحوم الابل للاستحباب لا للإيجاب وهو خلاف ظاهر الأمر أما لحوم الغنم فلا تقض بأكملها بالاتفاق كذا قيل ، ولكن حكى في شرح السنة وجوب الوضوء مما مست النار وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يتوضأ من أكل السكر . قلت وفي الحديث مأخذ لتجديد الوضوء على الوضوء فإنه حكم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم وأجاز له الوضوء وهو تجديد للوضوء على الوضوء

١٠ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمّله فليتوضأ » أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وقال أحمد لا يصح في هذا الباب شيء ) وذلك لأنه أخرجه أحمد من طريق فيها ضعف ، ولكن قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان لوروده من طريقه ليس فيها ضعف ، وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج له مائة وعشرين طريقاً وقال أحمد : إنه منسوخ بما رواه البيهقي عن ابن عباس أنه ﷺ قال « ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه إن ميتكم يموت طاهر أو ليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » ولكنه ضعفه البيهقي وتعبه المصنف لأنه قال البيهقي هذا

ضعيف والحمل فيه على أبي شيبة فقال المصنف أبو شيبة هو إبراهيم بن أبي بكر ابن شيبة احتج به النسائي ووثقه الناس ومن فوقه احتج بهم البخاري الى ان قال : فالحديث حسن ثم قال في الجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة : إن الأمر للندب . قلت وقرينته حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند عبد الله بن أحمد « كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل » قال المصنف إسناده صحيح ، وهو أحسن ما جمع به بين هذه الأحاديث . وأما قوله « ومن حمله فليتوضأ » فلا أعلم قائلًا يقول بأنه يجب الوضوء من حمل الميت ولا يندب . قلت ولكنه مع نهوض الحديث لا عذر عن العمل به ، ويفسر الوضوء بغسل اليدين كما يفيد التعليل بقوله « إن ميتكم يموت طاهرا » فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه فيكون في حمل الميت غسل اليدين ندبا تعبدا إذا المراد إذا حمله مباشرة لبدنه بقرينة السياق ولقوله : يموت طاهرا فإنه لا يناسب ذلك إلا من يباشر بدنه بالحمل ١١ ( وعن عبد الله بن أبي بكر ) هو ابن أبي بكر الصديق أمه وأم أسماء واحدة أسلم قد يماشهد مع رسول الله ﷺ الطائف وأصابه سهم انتقض عليه بعد سنين فمات منه في شوال سنة إحدى عشرة وصلى عليه أبوه ( أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم ) هو عمرو بن حزم بن زيد الخزرجي النجاري يكنى أبا الضحاك . أو مشاهده الخندق واستعمله ﷺ على نجران وهو ابن سبع عشر سنة ليفقههم في الدين ويعلمهم القرآن ويأخذ صدقاتهم وكتب له كتابا فيه الترائف والسنن والصدقات والديات . وتوفي عمرو بن حزم في خلافة عمر بالمدينة ، ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ( أن لا يمس القرآن إلا طاهر رواه مالك ) رسالة النسائي وابن حبان وهو معلول ( حقيقة المعلول الحديث متى يضع حتى يؤم فيه بالترائف وجمع الطرق فيقال له معلل ومعلول ولا جرد أن يقرأ فيه أم من أعلاه والعلامة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه وقد حدث وهو من أغمن أنواع علوم الحديث وأدقها ولا . . . بن رزبه الله فها ماتبا وحفظا وسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ،



وملكة قوية بالاسانيد والمتون وانما قال المصنف ان هذا الحديث معلول لانه من رواية سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم . ووهم في ذلك فانه ظن انه سليمان بن داود اليماني وليس كذلك بل هو سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة أثني عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ ، واليماني هو المتفق على ضعفه ، وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر : إنه أشبه المتواتر لتلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان : لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب فان أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم . وقال الحاكم : قد شهد عمر ابن عبد العزيز وامام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب . وفي الباب من حديث حكيم بن حزام « لا يمسه القرآن إلا طاهر » وإن كافي إسناده مقال إلا انه ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمر انه قال رسول الله ﷺ « لا يمسه القرآن إلا طاهر » قال الهيثمي رجاله موثوقون وذكر له شاهدين ولكنه يبقى النظر في المراد من الطاهر فانه لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الاكبر ، والطاهر من الحدث الاصغر ويطلق على المؤمن وعلى من ليس على بدنه نجاسة ولا بد لجملة على معين من قرينة . وأما قوله تعالى ( لا يمسه إلا المطهرون ) فلا وضح ان الضمير للكتاب المكنون الذي سبق ذكره في صدر الآية وأن المطهرون هم الملائكة ١٢ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه » رواه مسلم وعلقه البخاري ) والحديث مقرر للأصل وهو ذكر الله على كل حال من الأحوال وهو ظاهر في عموم الذكر فتدخل تلاوة القرآن ولو كانجنباً إلا انه قد خصصه حديث على عليه السلام الذي في باب الغسل كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً ( وأحاديث أخر في معناه تأتي ، وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال الله تعالى ( يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ) والمصنف ذكر الحديث لئلا يتوهم أن نواقض الوضوء مانعة من ذكر الله تعالى

١٣ (وعن معاوية) هو ابن سفيان صخر بن حرب هو وأبوه من مسلمة الفتح ومن المؤلفة قلوبهم ولاء عمر الشام بعد موت يزيد بن أبي سفيان ولم يزل بها متولياً أربعين سنة إلى أن مات سنة ستين في شهر رجب بدمشق وله ثمان وسبعون سنة (قال قال رسول الله ﷺ « العين » أراد الجنس والمراد العينان من كل إنسان (وكاء) بكسر الواو والمد (السه) بفتح السين المهملة وكسر هاهى الدبر والوكاء ما يربط به الخريطة أو نحوها (فاذا نامت العينان استطلق الوكاه) أى انحل (رواه احمد والطبرانى وزاد) الطبرانى (ومن نام فليتوضأ) وهذه الزيادة في هذا الحديث (وهي قوله « ومن نام فليتوضأ ») عند أبي داود عن حديث على عليه السلام (ولفظه « العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ ») دون قوله : استطلق الوكاه وفي كلا الاسنادين ضعف (اسناد حديث معاوية واسناد حديث على فان في اسناد حديث معاوية بقية عن أبي بكر بن مريم وهو ضعيف وفي حديث على أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن هذين الحديثين فقال : ليسا بقويين . وقال احمد : حديث على اثبت من حديث معاوية وحسن المنذرى والنووى وابن الصلاح حديث على . والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه وإنما هو مظنة النقص فهما من أدلة القائلين بذلك ودليل على أنه لا ينقض إلا النوم المستغرق وتقدم الكلام في ذلك . وكان الأولى بحسن الترتيب أن يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب النواقض كما لا يخفى

١٤ (ولأبي داود أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً « إنما الوضوء على من نام مضطجعا » وفي اسناده ضعف أيضاً) لأنه قال أبو داود : انه حديث منكر وبين وجه نكارة وفيه القصر على أنه لا ينقض الا نوم المضطجع لا غير ولو استغرقه النوم فالجمع بينه وبين ماضى من الاحاديث أنه خرج على الأغلب فان الأغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا معارضة

١٥ (وعن أنس رضى الله عنه « أن النبي ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ »

أخرجه الدار قطنى (ولينه) أى قال : هو لين وذلك لان فى اسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوى وذكره النووى فى فصل الضعيف والحديث مقرر للاصل دليل على أن خروج الدم من البدن غير الفرجين لا ينقض الوضوء . وفى الباب احاديث تفيد عدم نقضه عن ابن عمر وابن عباس وابن أبى أوفى وقد اختلف العلماء فى ذلك فالهادوية على أنه ناقض بشرط أن يكون سائلا يقطر أو يكون قدر الشعيرة يسيل فى وقت واحد من من موضع واحد إلى ما يمكن تطهيره ، وقال زبد بن على والشافعى ومالك والناصر وجماعة من الصحابة والتابعين . إن خروج الدم من البدن من غير السبيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا وما أيده من الآثار عن ذكرناه ولقوله عليه السلام « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » أخرجه أحمد والترمذى وصححه . وأحمد والطبرانى بلفظ « لا وضوء إلا من ريح أو سماع »

ولان الاصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الاصل ولم يقم دليل على ذلك ١٦ ( وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يأتى أحدكم الشيطان فى صلاته ) حال كونه فيها ( فينفخ فى مقعدته فيخيل إليه ) يحتمل أنه مبنى للفاعل وفيه ضمير للشيطان وأنه الذى يخيل أى يوقع فى خيال المصلى أنه أحدث ويحتمل أنه مبنى للمفعول ونائبه ( أنه أحدث ولم يحدث فاذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا . أخرجه البزار ) بفتح الموحدة وتشديد الزاى بعد الألف راء . وهو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى صاحب المسند الكبير المعلن أخذ عن الطبرانى وغيره وذكره الدار قطنى وأثنى عليه ولم يذكر الذهبى ولادته ولا وفاته . والحديث تقدم ما يفيد معناه وهو إعلام من الشارع بتسليط الشيطان على العباد حتى فى أشرف العبادات لينفسدها عليهم وأنه لا يضرهم ذلك ، ولا يخرجون عن الطهارة إلا بيقين ( وأصله فى الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد . ولمسلم عن أبى هريرة نحوه ) تقدم حديث أبى هريرة فى هذا الباب



١٧ (وللحاكم عن أبي سعيد) هو الخدرى تقدم (مرفوط) «إذا جاء أحدكم الشيطان فقال (أى وسوس له قائلًا) (إنك أحدثت فليقل كذبت)» (يحتمل أن يقوله لفظاً أوفى نفسه ولكن قوله (وأخرجه ابن خبان بلفظ «فليقل في نفسه») بين أن المراد الآخر منه، وقد روى حديث الحاكم بزيادة بعد قوله كذبت «إلا من وجد ريحاً أو سمع صوتاً بأذنه» وتقدم ما تفيده هذه الأحاديث ولو ضم المصنف هذه الروايات إلى حديث أبي هريرة الذى قدمه وأشار إليه هنا لكان أولى بحسن الترتيب كما عرفت. وهذه الأحاديث دالة على حرص الشيطان على إفساد عيادة بنى آدم خصوصاً الصلاة وما يتعلق بها وأنه لا يأتهم غالباً إلا من باب التشكيك فى الطهارة تارة بالقول، وتارة بالفعل ومن هنا تعرف أن أهل الوسواس فى الطهارات امتثلوا ما فعله وقاله

## باب آداب قضاء الحاجة

الحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله ﷺ إذا قعد أحدكم لحاجته ويعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث «ولا يستطيب بيمينه» والمحدثون بباب التخلي مأخوذ من قوله ﷺ «إذا دخل أحدكم الخلاء» والتبرز من قوله «البراز فى الموارد» وكما سيأتى فالكل من العبارات صحيح ١ (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ : إذا دخل الخلاء) بالخلاء المعجبة ممدود المكان الخالى كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وضع خاتمته. أخرجه الأربعة وهو معلول) وذلك لانه من رواية همام عن ابن جريج عن أنس بن مالك ورواته ثقات لكن ابن جريج لم يسمعه من الزهرى بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهرى ولكن بلفظ آخر وهو أنه ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم أنتاه. والوهم فيه من همام كما قاله أبو داود. وهمام ثقة كما قاله ابن معين وقال أحمد: ثبت فى كل المشايخ. وقد روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً عن أنس بن مالك بن جابر بن همام وأورد له البيهقى شاهداً ورواه الحاكم أيضاً بلفظ «ان رسول

الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله وكان اذا دخل الخلاء وضعه » والحديث دليل على الابعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد اليه لفظ الخلاء فانه يطلق على المكان الخالي وعلى المكان المعد لقضاء الحاجة ويأتى فى حديث المفيرة ما هو أصرح من هذا بلفظ « فانطلق حتى توارى » وعند أبى داود « كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد » ودليل على تباعد ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة وقال بعضهم : يحرم ادخال المصحف الخلاء لغير ضرورة قيل فلو غفل عن تنحية ما فيه ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبه فى فيه أو فى عمامته أو نحوه وهذا فعل منه ﷺ وقد عرف وجهه وهو صيانة ما فيه ذكر الله عز وجل عن المحلات المستخبثة فدل على نذبه وليس خاصا بالخاتم بل فى كل ملبوس فيه ذكر الله

٢ (وعنه) أى عن أنس رضى الله عنه ( قال كان رسول الله ﷺ اذا دخل الخلاء ) أى أراد دخوله ( قال : اللهم انى أعوذ بك من الخبث ) بضم الخاء المعجمة وضم الموحدة ويجوز اسكانها جمع خبيث ( والخبائث ) جمع خبيثة يريد بالاول ذكور الشياطين وبالثانى اناتهم ( أخرجه السبعة ) ولسعيد بن منصور كان يقول « بسم الله اللهم » الحديث قال المصنف فى الفتح : ورواه المعمرى واسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها فى غيره . وانما قلنا اذا أراد دخوله لقوله دخل لانه بعد دخول الخلاء لا يقول ذلك وقد صرح بما قررناه البخارى فى الأدب المفرد من حديث أنس قال « كان رسول الله ﷺ اذا أراد أن يدخل الخلاء » الحديث وهذا فى الأمكنة المعدة لذلك بقريضة الدخول ولذا قال ابن بطال : رواية اذا أتى أعم لشمولها ويشعر بهذا الذكر فى غير الاماكن المعدة لقضاء الحاجة وان كان الحديث ورد فى الحشوش وأنها تحضرها الشياطين ، ويشعر لقول بهذا فى غير الاماكن المعدة عند ارادة رفع ثيابه وفيها قبل دخولها بظاهر حديث أنس أنه ﷺ كان يجهر بهذا الذكر فيحسن الجهر به

٣ (وعن أنس) كأنه ترك الاضمار فلم يقل وعنه لبعده الاسم الظاهر بخلافه ، الحديث الثانى ، وفى بعض النسخ من بلوغ المرام وعنه بالاضمار أيضاً ( قال

كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء فاحمل أنا وغلام ( الغلام هو المترعرع قيل الى حد السبع السنين وقيل إلى الالتحاء . ويطلق على غيره مجازاً ) نحوى ا. اوة ) بكسر الهمزة انا صغير من جلد يتخذ للماء ( من ماء وعذرة ) بفتح العين المهمة وفتح النون فزاي هي عصا طويلة في اسفلها زج ويقال رمح قصير ( فيستنجى بالماء متفق عليه ) المراد بالخلاء هنا القضاء بقريئة العذرة لانه كان اذا توضأ صلى اليها في القضاء أو يستتر بها بأن يضع عليها ثوبا ، أو لغير ذلك من قضاء الحاجات التي تعرض له ولان خدمته في البيوت تختص بأهله . والغلام الآخر اختلف فيه فقيل ابن مسعود وأطلق عليه ذلك مجازاً ويبعده قوله نحوى فان ابن مسعود كان كبيراً فليس نحو أنس في سنه ، ويحتمل انه أراد نحوى في كونه كان يخدم النبي ﷺ فيصح فان ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله ﷺ يحمل نعله وسواكه ، أو لانه مجاز كما في الشرح . وقيل هو أبو هريرة وقيل جابر بن عبد الله . والحديث دليل على جواز الاستخدام للصغير ، وعلى الاستنجاء بالماء ونقل عن مالك انه أنكر استنجاء النبي ﷺ بالماء . والاحاديث تدأثبت ذلك فلا سماع لانكار مالك . قيل وعلى انه أرجح من الاستنجاء بالحجارة وكأنه أخذه من زيادة التكلف بحمل الماء بيد الغلام ولو كان يساوى الحجارة أو هي أرجح منه لما احتاج إلى ذلك . والجمهور من العلماء على ان الافضل الجمع بين الحجارة والماء فان اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة فان أرادها بخلاف فمن يقول تجزئ الحجارة لا يوجب . ومن يقول : لا تجزئ يوجب . ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده كما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال « كان رسول الله ﷺ اذا أتى الخلاء أتيت بماء في تور أو ركوة فاستنجى منه ثم مسح يده على الارض » وأخرج النسائي من حديث جرير قال « كنت مع النبي ﷺ فأتى الخلاء فقضى حاجته ثم قال يا جرير هات طهوراً فأتيته بماء فاستنجى وقال بيده فدلك بها الارض » ويأتى مثله في الغسل



٤ (وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله ﷺ « خذوا لداوة فانطلقوا » أي النبي ﷺ ) حتى توارى عني فقتل حاجته . متفق عليه ) الحديث دليل على التوارى عند قضاء الحاجة ولا يجب اذ الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب لكنه يجب بأدلة ستر العورات غن الأعين وقد ورد الأمر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه انه ﷺ قال « من أتى الغائط فليستر فان لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم . من فعل فقد احسن » ومن لا فلا حرج » فدل على استحباب الاستتار كما دل على رفع الحرج ولكن هذا غير التوارى عن الناس بل هذا خاص بقرينة « فان الشيطان » فلو كان في فضاء ليس فيه انسان استحب له أن يستتر بشيء ولو بجمع كتيب من رمل

٥ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه . قال قال رسول الله ﷺ اتقوا اللاعنين ) بصيغة التثنية وفي رواية مسلم قالوا : وما اللاعنان يا رسول الله قال ( الذي يتغلّي في طريق الناس أو في ظلمهم » رواه مسلم ) قال الخطابي : يريد باللاعنين الامرين الجالين للعن الحاملين للناس عليه والداعين اليه وذلك أن من فعلهما لعن وشتم يعني أن عادة الناس لعنه فهو سبب فانتساب اللعن اليهما من المجاز العقلي قالوا : وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون فاعل بمعنى مفعول فهو كذلك من المجاز العقلي . والمراد بالذي يتغلّي في طريق الناس أي يتغوط فيما يمر به الناس فانه يؤذيهم بنتنه واستقذاره ويؤدي الى لعنه فان كان لعنه جازاً فقد تسبب الى الداء عليه بإبعاده عن الرحمة ، وإن كان غير جاز فقد تسبب الى تأثيم غيره بلعنه . فان قلت : فأى الأمرين أريد هنا قلت أخرج الطبراني في الكبير باسناد حسنه الحافظ المنذرى عن حذيفة بن أسيد أن النبي ﷺ قال « من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم » وأخرج في الاوسط والبيهقي وغيرها برجال ثقات — إلا محمد بن عمرو الانصاري وقد وثقه ابن معين — من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول « من سل سخيمته على

طريق من طرق الناس المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين «  
والسخيمة بالسین المفتوحة المهملة والحاء المعجمة فمشتاة تحتية العذرة . فهذه  
الاحاديث دالة على استحقاقه اللعنة والمراد بالظل هنا مستظل الناس الذى اتخذوه  
مقيلا ومناخا ينزلونه ويقعدون فيه اذ ليس كل ظل يحرم القعود لقضاء الحاجة  
تحتة فقد قعد النبي ﷺ تحت حائش النخل (١) لحاجته وله ظل بلا شك قلت  
يدل له حديث احمد « أو ظل يستظل به »

٦ (وزاد أبو داود عن معاذ : والموارد . ولفظه اتقوا الملاعن الثلاثة  
البراز ) بفتح الموحدة فراء مفتوحة آخره زاي وهو المتسع من الأرض يكنى  
به عن الغائط وبالكسر المبارزة فى الحرب ( فى الموارد ) جمع مورد : وهو  
الموضع الذى يأتية الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء أو للتوضى ( وقارعة  
الطريق ) المراد الطريق الواسع الذى يقرعه الناس بأرجلهم أى يدقونه ويمرون  
عليه ( والظل ) تقدم المراد به

٧ ( ولا احمد عن ابن عباس . أو تقع ماء ) بفتح النون وسكون القاف  
فعين مهملة ولفظه بعد قوله « اتقوا الملاعن الثلاث أن يقعد أحدكم فى ظل  
يستظل به أو فى طريق أو تقع ماء » وتقع الماء المراد به الماء المجتمع كما فى النهاية  
( وفيها ضعف ) أى فى حديث احمد وأبى داود ، أما حديث أبى داود فلا نه  
قال أبو داود عقبه : وهو مرسل وذلك لانه من رواية أبى سعيد الحميرى ولم  
يدرك معاذ فىكون منقطعا وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطريق وأما حديث  
احمد فلان فيه ابن لهيعة والراوى عن ابن عباس مبهم

٨ ( وأخرج الطبرانى ) قال الذهبى . هو الامام الحجة أبو القاسم سليمان  
ابن احمد الطبرانى مسند الدنيا ولد سنة ستين ومائتين وسمع سنة ثلاث وسبعين  
وهاجر بمداين الشام والحرمين واليمن ومصر وبغداد والكوفة والبصرة واصبهان

(١) قال صاحب النهاية فى الغريب الحائش النخل الملتف المجتمع كأنه  
لاندوه يحوش بعضه الى بعض اه

والجزيرة وغير ذلك وحدث عن الف شيخ أو يزيدون وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والامانة وأثنى عليه الأئمة (النهى عن قضاء الحاجة تحت الاشجار المثمرة) وان لم تكن ظلالا احد (وضفة) بفتح الضاد المعجمة وكسرهما جانب (النهر الجارى . من حديث ابن عمر بسند ضعيف) لان في رواه متروكا وهو فرات بن السائب ذكره المصنف في التلخيص فاذا عرفت هذا فالذى تحصل من الاحاديث ستة مواضع منهى عن التبرز فيها قارعة الطريق وبقيد مطلق الطريق بالقارعة ، والظل ، والموارد ، وتقع الماء ، والاشجار المثمرة ، وجانب النهر وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول نهى رسول الله ﷺ عن أن يبال بأبواب المساجد

٩ (وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ اذا تغوط الرجلان فليتوار) أى يستتر وهو من المهموز جزم بحذف الهزة - أى المنقلبة ألفا - (كل واحد منهما عن صاحبه) والامر للابواب (ولا يتحدنا) حال تغوطهما (فان الله يحقت على ذلك) والمقت أشد البغض (رواه أحمد وصححه ابن السكن) بفتح السين المهملة وفتح الكاف . وهو الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى نزل مصر وولد سنة أربع وتسعين ومائتين وعنى بهذا الشأن وجمع وصنف وبعد صيته ، روى عنه أئمة من أهل الحديث توفى سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة (وابن القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفارسي الشهير بابن القطان كان من أبصر الناس بصناعة الحديث واحفظهم لاسماء رجاله وأشد هم عناية بالرواية وله تأليف حدث ودرس وله كتاب الوهم والايهام الذى وضعه على الاحكام الكبرى لعبد الحق وهو يدل على حفظه وقوة فهمه لكنه تعنت في أحوال الرجال توفى في ربيع الاول سنة ثمان وعشرين وستمائة (وهو معلول) ولم يذكر في الشرح العلة وهى ما قاله أبو داود : لم يسنده الا عكرمة بن عمار العجلي اليماني وقد احتج به مسلم في صحيحه وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن



يحيى بن أبي كثير وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبي كثير -  
واستشهد البخارى بحديثه عنه وقد روى حديث النهى عن الكلام حال قضاء  
الحاجة أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد ، وابن خزيمة فى صحيحه  
الا أنهم روه كلهم من رواية عياض بن هلال أو هلال بن عياض قال الحافظ  
المنذرى : لا أعرفه بجرح ولا عدالة وهو فى غداد المجهولين . والحديث دليل  
على وجوب ستر العورة والنهى عن التحدث حال قضاء الحاجة والاصل فيه التحريم  
وتعليقه بمقت الله عليه أى شدة بغضه لفاعل ذلك زيادة فى بيان التحريم . ولكنه ادعى  
فى البحر انه لا يحرم إجماعا وان النهى للكرهية فان صح الإجماع وإلا فان الأصل  
هو التحريم . وقد ترك عليه السلام رد السلام الذى هو واجب عند ذلك فأخرج الجماعة الا  
البخارى عن ابن عمر : أن رجلا مر على النبي عليه السلام وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه .  
١٠ ( وعن أبي قتادة رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه السلام « لا يمسن  
أحدكم ذكره يمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء يمينه » كناية عن الغائط  
كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه ( ولا يتنفس ) يخرج نفسه ( فى الاناء ) عند  
شربه منه ( متفق عليه واللفظ لمسلم ) فيه دليل على تحريم مس الذكر باليمين حال  
البول لانه الاصل فى النهى وتحريم التمسح بها من الغائط وكذلك من البول لما  
يأتى من حديث سلمان : وتحريم التنفس فى الاناء حال الشرب . والى التحريم ذهب  
أهل الظاهر فى الكل عملا به كما عرفت . وكذلك جماعة من الشافعية فى الاستنجاء  
وذهب الجمهور الى أنه للتنزيه وأجل البخارى فى الترجمة فقال ( باب النهى عن  
الاستنجاء باليمين ) وذكر حديث الكتاب قال المصنف فى الفتح : عبر بالنهى  
إشارة الى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم ؟ أو للتنزيه أو أن القرينة الصارفة  
للنهى عن التحريم لم تظهر . وهذا حيث استنجى بآلة كالماء والاحجار أموال  
بأشرب يده فانه حرام إجماعا ، وهذا تنبيه على شرف اليمين وصيانتها عن الاقدار .  
والنهى عن التنفس فى الاناء لئلا يقدره على غيره أو يسقط من فيه أو أتفه ما يفسده  
على الغير . وظاهره أنه للتحريم وحمله الجماهير على الأدب

١١ (وعن سلمان) هو أبو عبد الله سلمان الفارسي ويقال له سلمان الخير مولى رسول الله ﷺ أصله من فارس سافر لطلب الدين وتنصر وقرأ الكتب وله أخبار طويلة نفيسة ثم تنقل حتى انتهى إلى رسول الله ﷺ فأمن به وحسن إسلامه وكان رأساً في أهل الإسلام وقال فيه رسول الله «سلمان منا أهل البيت» وولاه عمر المدائن وكان من المعمرين قيل عاش مائتين وخمسين سنة وقيل ثلثمائة وخمسين وكان يأكل من عمل يده ويتصدق بعطائه مات بالمدينة سنة خمسين وقيل اثنتين وثلاثين (قال : لقد : نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول) المراد أن نستقبل بفروجنا عند خروج الغائط أو البول (أو أن نستنجى باليمين) وهذا غير النهي عن مس الذكر باليمين عند البول الذي مر (أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار) الاستنجاء إزالة النجس بالماء أو الحجارة (أو أن نستنجى برجميع) وهو الروث (أو عظم . رواه مسلم) الحديث فيه النهي عن استقبال القبلة وهي الكعبة كما فسرهما حديث أبي أيوب في قوله : «فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحنرف ونستغفر الله» وسيأتي ثم قد ورد النهي عن استدبارها أيضاً كما في حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً «إذا جالس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها» وغيره من الأحاديث واختلف العلماء هل هذا النهي للتحريم أولاً ؟ على خمسة أقوال . الأول أنه للتنزيه بلافق بين القضاء والعمران فيكوز مكروها . وأحاديث النهي محمولة على ذلك بقريضة حديث جابر «رأيتُه قبل موته بعام مستقبلاً القبلة . أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما وحديث ابن عمر «أنه رأى النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبلاً لبيت المقدس مستدبراً الكعبة» متفق عليه وحديث عائشة «خولوا مقعدتي إلى القبلة» المراد بمقعدته ما كان يقعد عليه حال قضاء حاجته إلى القبلة رواه أحمد وابن ماجه واسناده حسن . وأول الحديث أنه ذكر عند رسول الله ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة «قال أراهم قد فعلوا استقبلوا بمقعدتي القبلة» هذا لفظ ابن ماجه وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت : هذا الحديث منكر . الثاني أنه محرم فيها لظاهر أحاديث النهي والأحاديث التي جعلت

قرينة على أنه للتنزيه محمولة على أنها كانت لعذرولانها حكاية فعل لا عموم لها . الثالث أنه مباح فيها قالوا : وأحاديث النهي منسوخة بأحاديث الاباحة لان فيها التقييد بقبل جام ونحوه واستقواه في الشرح . الرابع يحرم في الصحارى دون العمران لأن أحاديث الاباحة وردت في العمران فحلت عليه ، وأحاديث النهي عامة . وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحارى على التحريم وقد قال ابن عمر : إنما نهى عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يترك فلا بأس به . رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعد لبقاء أحاديث النهي على بابها وأحاديث الاباحة كذلك . الخامس الفرق بين الاستقبال فيحرم فيهما ويجوز الاستدبار فيهما . وهو مردود بورود النهي فيهما على سواء . فهذه خمسة أقوال أقربها الرابع وقد ذكر عن الشعبي أن سبب النهي في الصحراء أنها لا تخلو عن مصل من ملك أو آدمي أو جنى فربما وقع بصره على عورته رواه البيهقي وقد سئل أي الشعبي عن اختلاف الحديثين حديث ابن عمر . أنه رآه يستدبر القبلة وحديث أبي هريرة في النهي فقال . صدقا جميعا أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فإن لله عبادا ملائكة وجنا يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم فإنما هي بيوت بنيت لا قبلة فيها . وهذا خاص بالكعبة وقد الحق بها بيت المقدس لحديث أبي داود « نهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبلتين بغائط أو بول » وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الأصل . وأضعف منه القول بكراهة استقبال القمرين لما يأتي في الحديث الثاني عشر . والاستنجاء باليمنى تقدم الكلام عليه وقوله « أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار » يدل على أنه لا يجزئ أقل من ثلاثة أحجار وقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس : حبران للصفحتين وحجر للمسربة وهي بسين مهملة وراء مضمومة أو مفتوحة مجرى الحدث من الدبر . وللعلماء خلاف في الاستنجاء بالحجارة فالهادوية على أنه لا يجب الاستنجاء إلا على المتيمم أو من خشى تعدى الرطوبة ولم تزل النجاسة بالماء ، وفي غير هذه الحالة مندوب لا واجب وإنما يجب الاستنجاء



بالماء للصلاة . وذهب الشافعي إلى انه مخير بين الماء والحجارة ايها فعل أجزاءه . وإذا اكتفى بالحجارة فلا بد عنده من الثلاث المسحات ولو زالت العين بدونها وقيل إذا حصل الانقاء بدون الثلاث أجزاء وإذا لم يحصل بثلاث فلا بد من الزيادة ويندب الايتار ، ويستحب التثليث في القبل والدبر فتكون ستة أحجار وورد ذلك في حديث . قلت إلا أن الأحاديث لم تأت في طلبه عليه السلام لابن مسعود وأبي هريرة وغيرهما إلا بثلاثة أحجار وجاء بيان كيفية استعمالها في الدبر ولم يأت في القبل ولو كانت الست مرادة لطلبها عليه السلام عند إرادته التبرز ولو في بعض الحالات فلو كان حجر له ستة أحرف أجزاء المسح به . ويقوم غير الحجارة مما ينقي مقامها خلافا للظاهرية فقالوا بوجوب الأحجار تمسكا بظاهر الحديث : وأجيب بأنه خرج على الغالب لأنه المتيسر . ويدل على ذلك نهيه أن يستنجي برجيع أو عظم ولو تعينت الحجارة لنهى عما سواها وكذلك نهى عن اللحم فعند أبي داود « مرأمتك أن لا يستنجوا بروثة أو حممة ( ١ ) » فان الله تعالى جعل لنا فيها رزقا » فنهى عليه السلام عن ذلك . وكذلك ورد في العظم أنها من طعام الجن كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود وفيه انه قال عليه السلام للجن لما سأله الزاد « لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أوفر ما يكون لحما وكل بعرة علف لدوابكم » ولا ينافيه تعليل الروية بأنها ركس في حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله عليه السلام أن يأتيه بثلاثة أحجار فأتاه بحجرين وروثة فألقى الروثة وقال : « انها ركس » فقد يعلل الأمر الواحد بعلة كثيرة . ولا مانع أيضا أن تكون رجسا وتجعل لدواب الجن طعاما . ومما يدل على عدم النهي عن استقبال القمرين الحديث الآتي :

١٢ وهو قوله ( والسبعة من حديث أبي أيوب ) واسمه خالد بن زيد بن

كليب الأنصاري من أكابر الصحابة شهد بدرا ونزل النبي عليه السلام حال قدومه المدينة عليه . مات غاريا سنة خمسين بالروم وقيل بعدها . والحديث مرفوع أوله

( ١ ) قال في المصباح الحممة وزان رطبة ما أحرق من خشب ونحوه والجمع

بمحذوف الهاء قال المنذري وفي اسناده اسماعيل ابن عباس وفيه مقال

أنه قال ﷺ « إذا أتيتم الغائط » الحديث وفي آخره من كلام أبي أيوب قال :  
 فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة الحديث تقدم فقوله  
 ( لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول أو غائط ولكن شرقوا أو غربوا )  
 صريح في جواز استقبال القمرين واستدبارهما إذ لا بد أن يكون في الشرق أو الغرب غالباً  
 ١٣ ( وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال « من أتى الغائط فليستتر  
 رواه أبو داود ) هذا الحديث في السنن نسبة إلى أبي هريرة وكذلك في التلخيص  
 وقال مداره على أبي سعيد الخدري الحمصي وفيه اختلاف قيل انه صحابي ولا يصح  
 والراوى عنه مختلف فيه . والحديث كالذي سلف دال على وجوب الاستتار وقد  
 قدمنا شطره ولفظه في السنن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « من اكتحل فليوتر  
 من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن  
 ومن لا فلا حرج . ومن أكل فما تخلل فليلفظ ومالك بلسانه فليبتلع من فعل  
 فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع  
 كتيبا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد أحسن  
 ومن لا فلا حرج » فهذا الحديث الذي أخرجه أبو داود عن أبي هريرة وليس  
 له هنا عن عائشة رواية ثم هو مضعف بمن سمعت فكان على المصنف أن يعزوه إلى  
 أبي هريرة وان يشير إلى ما فيه على عادته في الإشارة إلى ما قيل في الحديث وكأنه  
 ترك ذلك لانه قال في فتح الباري إن إسناده حسن . وفي البدر المنير أنه حديث  
 صحيح صححه جماعة منهم ابن حبان والحاكم والنووي

١٤ (وعنها) أي عائشة رضي الله عنها (أن النبي ﷺ كان اذا خرج من  
 الغائط قال غفرانك) بالنصب على انه مفعول فعل محذوف أي أطلب غفرانك  
 (أخرجه الحمسة وصححه الحاكم وأبو حاتم) ولفظة خرج تشعر بالخروج من  
 المكان كما سلف في لفظ دخل ، لكن المراد أعم منه ولو كان في الصحراء قيل  
 واستغفاره ﷺ من تركه لذكر الله وقت قضاء الحاجة لانه كان يذكر الله على كل  
 أحيانه فجعل تركه لذكر الله في تلك الحال تقصيرا وعده على نفسه ذنباً فتداركه

بالاستغفار ، وقيل معناه التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم بها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروج الأذى منه فرأى شكره قاصرا عن بلوغ حق هذه النعمة ففزع الى الاستغفار منه وهذا أنسب ليوافق حديث أنس قال « كان رسول الله ﷺ اذا خرج من الخلاء قال : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني » رواه ابن ماجه وورد في وصف نوح عليه السلام أنه كان يقول من جملة شكره بعد الغائط : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى ولو شاء حبسه في وقد وصفه ﷺ بأنه كان عبدا شكورا . قلت ويحتمل أن استغفاره للأمرين معا ولما لا نعلمه على انه قد يقال إنه ﷺ وان ترك الذكر بلسانه حالة التبرز لم يتركه بقلبه وفي الباب من حديث أنس أنه ﷺ كان يقول « الحمد لله الذي أحسن الى في أوله وآخره » وحديث ابن عمر أنه كان يقول اذا خرج « الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذاه » وكل أسانيدنا ضعيفة وقال أبو حاتم أصح ما فيه حديث عائشة . قلت لكنه لا بأس في الاتيان بها جميعا شكرا على النعمة ولا يشترط الصحة للحديث في مثل هذا

١٥ ( وعن ابن مسعود ) هو عبد الله بن مسعود قال الذهبي : هو الامام الرباني أبو عبد الرحمن عبد الله بن أم عبد الهذلي صاحب رسول الله ﷺ وخادمه وأحد السابقين الاولين من كبار البدرين ومن نبلاء الفقهاء والمقرين . أسلم قديما وحفظ من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وقال ﷺ « من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد » وفضائله جملة عديدة توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وله نحو من ستين سنة ( قال آتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين ولم أجد ثالثا فأتيت به بروثة فأخذها وألقي الروثة ) زاد ابن خزيمة أنها « كانت رومة حمار » ( وقال : إنها ركس ) بكسر الراء وسكون الكاف في القاموس انه الرجس ( أخرجه البخاري وزاد أحمد والدارقطني ايتني بغيرها ) أخذ بهذا الحديث الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث فاشتروا ان لا تنقص الأحجار عن الثلاث مع



مراعاة الاتقاء واذا لم يحصل بها زاد حتى ينق. ويستحب الايتار وتقدمت  
 الاشارة الى ذلك ولا يجب الايتار لحديث أبي داود (ومن لا فلا حرج)  
 تقدم، قال الخطابي. لو كان القصد الاتقاء فقط لخلا ذكر اشتراط العدد عن  
 الفائدة فلما اشترط العدد لفظا وعلم الاتقاء معنى دل على إيجاب الامرين. وأما  
 قول الطحاوي لو كان الثلاث شرطا لطلب عليه السلام ثالثا : فجوابه انه قد طلب عليه السلام  
 الثالث كما في رواية احمد والدارقطني المذكورة في كلام المصنف، وقد قال في  
 الفتح ان رجاله ثقات، على انه لو لم تثبت الزيادة هذه فالجواب على الطحاوي انه  
عليه السلام اكتفى بالامر الاول في طلب الثلاث وحين التي الروثة علم ابن مسعود انه  
 لم يتم امثاله الامر حتى يأتي بثلاثة، ثم يحتمل انه عليه السلام اكتفى بأحد أطراف  
 الحجرين فمسح به المسحة الثالثة اذ المطلوب تثليث المسح ولو بأطراف حجر  
 واحد وهذه الثلاث لاحد السبيلين. ويشترط للآخر ثلاثة أيضا فتكون ستة  
 لحديث ورد بذلك في مسند احمد، على أن في النفس من اثبات ستة  
 احجار شيئا فانه عليه السلام ما علم انه طلب ستة احجار مع تكرار ذلك منه مع أبي  
 هريرة وابن مسعود وغيرها والاحاديث بلفظ « من آتى الغائط » كحديث عائشة  
 « اذا ذهب احدكم الى الغائط فليستطب بثلاثة احجار فانها تجزئ عنه » عند  
 احمد والنسائي وأبي داود والدارقطني وقال : اسناده حسن صحيح مع أن الغائط  
 اذا اطلق ظاهر في خارج الدبر وخارج القبل يلزمه. وفي حديث خزيمة  
 بن ثابت « انه عليه السلام سئل عن الاستطابة فقال : بثلاثة احجار ليس فيها رجيح »  
 أخرجه أبو داود والسؤال عام للمخرجين معا أو أحدهما والمحل محل البيان.  
 وحديث سلمان بلفظ أمرنا أن لانكتفى بدون ثلاثة احجار وهو مطلق في  
 المخرجين. ومن اشترط الستة فاحديث أخرجه احمد ولا أدري ما صحته فيبحث  
 عنه. ثم تتبعنا الاحاديث الواردة في الامر بثلاثة احجار والنهي عن أقل  
 من ذلك هي كلها في خارج الدبر فانها بلفظ النهي عن الاستنجاء بأقل من  
 ثلثة احجار « ولفظ الاستنجاء « اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا » ولفظ

التمسح « نهى ﷺ أن يتمسح بعظم » اذا عرفت هذا فالاستنجاء لغة ازالة النجس وهو الغائط والغائط كناية عن العذرة والعذرة خارج الدبر كما يفيد ذلك كلام أهل اللغة ففي القاموس النجس ما يخرج من البطن من ريح أو غائط . واستنجى اغتسل بالماء منه أو تمسح بالحجر، وفيه استطاب استنجى واستجمر استنجى، وفيه التمسح : إمرار اليد لازالة الشيء السائل أو المتلطح اه فعرفت من هذا كله أن الثلاثة الاحجار لم يرد الامر بها والنهي عن أقل منها إلا في ازالة خارج الدبر لا غير ولم يأت بها دليل في خارج القبل والاصل عدم التقدير بعدد بل المطلوب الإزالة لا أثر البول من الذكر فيكفي فيه واحدة مع انه قد ورد بيان استعمال الثلاث في الدبر : بأن واحدة للمسربة واثنين للصحيقتين ماذاك إلا لاختصاصه بها

١٦ ( وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ نهى أن يستنجى بعظم أو روث وقال انها لا يطهران . رواه الدارقطني وصححه ) وأخرجه ابن خزيمة بلفظة هذا والبخارى بقريب منه وزاد فيه انه قال له ابو هريرة لما فرغ ما بال العظم والروث قال « هي من طعام الجن » وأخرجه البيهقي مطولا . كذا في الشرح ، ولفظه في سنن البيهقي « انه ﷺ قال لابي هريرة رضى الله عنه : ايتنى احجارا استنفض بها ولا تأتني بعظم ولا روث فأتيته بأحجار في ثوبي فوضعتها الى جنبه حتى اذا فرغ وقام تبعته فقلت يا رسول الله ما بال العظم والروث فقال : أتانى وفد نصيبين فسألونى الزاد فدعوت الله لهم ألا يعمروا بروثة ولا عظم إلا وجدوا عليه طعاما » والنهي في الباب عن الزير وجابر وسهل ابن حنيف وغيرهم بأسانيد فيها ما فيه مقال والمجموع يشهد بعضها لبعض .

وعلل هنا بأنهما لا يطهران ، وعلل بأنهما طعام الجن ، وعللت الروثة بأنها ركس والتعليل بعدم التطهير فيها عائد إلى كونها ركسا . وأما عدم تطهير العظم فلا أنه لزج لا يكاد يماسك فلا ينشف النجاسة ولا يقطع البلة . ولما علل ﷺ بأن العظم والروثة طعام الجن قال له ابن مسعود : وما يغنى عنهم ذلك يا رسول الله قال « انهم لا يجدون عظاما إلا وجدوا عليه لحمه الذى كان عليه يوم أخذوا وجدوا

روثا إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل » رواه ابو عبد الله الحاكم في الدلائل ولا ينافيه ماورد أن الروث علف لدوابهم كما لا يخفى : وفيه دليل على أن الاستنجاء بالأحجار طهارة لا يلزم معها الماء وإن استحب لأنه علل بأنهما لا يطهران فأفاد أن غيرهما يطهر

١٧ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ استنزهوا ) من التنزه وهو البعد بمعنى تنزهوا أو بمعنى اطلبوا النزاهة ( من البول فان عامة عذاب القبر ) أى أكثر من يعذب فيه ( منه ) أى بسبب ملاسته له وعدم التنزه عنه ( رواه الدارقطني ) والحديث آمر بالبعد عن البول وأن عقوبة عدم التنزه منه تعجل في القبر ، وقد ثبت حديث الصحيحين « أنه ﷺ مر بقبرين يعذبان ثم أخبر ان عذاب أحدهما لأنه كان لا يستنزه من البول أو لأنه لا يستتر من بوله » من الاستتار أى لا يجعل بينه وبين بوله ساترا يمنعه عن الملامسة له أو « لأنه لا يستبرى » من الاستبراء أو « لأنه لا يتوقاه . وكلها ألفاظ واردة في الروايات والكل مفيد لتحريم ملامسة البول وعدم التحرز منه . وقد اختلف الفقهاء هل ازالة النجاسة فرض أولا فقال مالك : ازالها ليست بفرض وقال الشافعي . ازالها فرض ماعدا ما يعنى عنه منها ، واستدل على الفرضية بحديث التعذيب على عدم التنزه من البول وهو وعيد لا يكون الا على ترك فرض واعتذر لمالك عن الحديث بأنه يحتمل انه عذب لأنه كان يترك البول يسيل عليه فيصلى غير طهور لان الوضوء لا يصح مع وجوده . ولا يخفى ان أحاديث الأمر بالذهاب الى المخرج بالأحجار والأمر بالاستطابة دالة على وجوب ازالة النجاسة . وفيه دلالة على نجاسة البول . والحديث نص في بول الانسان لان الألف واللام في البول في حديث الباب عوض عن المضاف أى عن بوله بدليل لفظ البخارى في صاحب القبرين فانها بلفظ « كان لا يستنزه عن بوله » ومن حمله في جميع الأبول وادخل فيه أبوال الابل كالمصنف في فتح البارى فقد تعسف ، وقد بينا وجه التعسف في هوامش فتح البارى



١٨ ( وللحاكم ) أى من حديث أبى هريرة ( أكثر عذاب القبر من البول وهو صحيح الاسناد ) هذا كلامه هنا وفى التلخيص ما لفظه . وللحاكم وأحمد وابن ماجه « أكثر عذاب القبر من البول » وأعله أبو حاتم وقال إن رفعه باطل اه ولم يتعقبه بحرف وهنا جزم بصحته فاختلف كلاماه كما ترى ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك فأقر كلامه هنا . والحديث يفيد ما أفاده الأول واختلف فى عدم الاستنزاء هل هو من الكبار أو من الصغائر ؟ وسبب الاختلاف حديث صاحبى القبرين فإن فيه « وما يعذبان فى كبير . بلى إنه لكبير » بعد أن ذكر ان أحدهما عذب بسبب عدم الاستبراء من البول فقل إن تقيده عليه السلام كبر ما يعذبان فيه يدل على أنه من الصغائر ، ورد هذا بأن قوله « بلى إنه لكبير » يرد هذا ، وقيل بل أراد أنه ليس بكبير فى اعتقادهما أو فى اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير . وقيل ليس بكبير فى مشقة الاحتراز وجزم بهذا البغوى ورجحه ابن دقيق العيد ، وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبار .

١٩ ( وعن سراقه ) رضى الله عنه بضم السين المهملة وبعد الراء قاف وهو أبو سفيان سراقه ( ابن مالك ) ابن جعشم بضم الجيم وسكون المهملة وضم الشين المعجمة وهو الذى ساخت قوائمه فرسه لما لحق برسول الله عليه السلام حين خرج قارا من مكة والقصة مشهورة قال سراقه فى ذلك يخاطب أبا جهل

أبا حكم والله لو كنت شاهداً لا مرجو ادى حين ساخت قوائمه  
علمت ولم تشكك بأن محمداً رسول بيهان فمن ذا يقاومه  
من آيات . توفى سراقه سنة أربع وعشرين فى صدر خلافة عثمان ( قال  
علمنا رسول الله عليه السلام فى الخلاء أن تقعد على اليسرى ) من الرجلين ( وتنصب  
اليمنى . رواه البيهقى بسند ضعيف ) وأخرجه الطبرانى . قال الحازمى : فى سنده  
من لا نعرفه ولا نعلم فى الباب غيره . قيل والحكمة فى ذلك أنه يكون أعون على  
خروج الخارج لأن المعدة فى الجانب الأيسر . وقيل ليكون معتمداً على

اليسرى ويقل مع ذلك استعمال اليمنى لشرفها

٢٠ ( وعن عيسى بن يزداد ) رضى الله عنه قيل بباء موحدة وراء مهملة ودالين مهملتين بينهما ألف وضبط بمثناة تحتية وزاى معجمة وبقيته كالاول (عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ « إذا بال أحدكم فليكثر ذكره ثلاث مرات » رواه ابن ماجه بسند ضعيف ) ورواه أحمد فى مسنده والبيهقى وابن قانع وأبو نعيم فى المعرفة وأبو داود فى المراسيل والعقيلي فى الضعفاء كلهم من رواية عيسى المذكور قال ابن معين : لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال العقيلي : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ، وقال النووى فى شرح المذهب اتفقوا على أنه ضعيف إلا أن معناه فى الصحيحين فى رواية صاحبى القبرين على رواية ابن عساكر « كان لا يستبرى من بوله » بموحدة ساكنة أى لا يستفرغ البول جهده بعد قراعه منه فيخرج بعد وضوءه . والحكمة فى ذلك حصول الظن بأنه لم يبق فى المخرج ما يخاف من خروجه . وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث أحد صاحبى القبرين هذا وهو شاهد لحديث الباب

٢١ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبى ﷺ سأل أهل قباء ) بضم القاف ممدود مذكر مصروف وفيه لغة بالقصر وعدم الصرف ( فقال « إن الله يثنى عليكم فقالوا إنا نتبع الحجارة الماء . رواه البزار بسند ضعيف ) قال البزار لأنعم أحدا رواه عن الزهرى إلا محمد بن عبد العزيز ولا عنه إلا ابنه . ومحمد ضعيف وراويه عنه عبد الله ابن شبيب ضعيف ( وأصله فى أبى داود ) والترمذى فى السنن عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال « نزلت هذه الآية فى أهل قباء (فيه رجال يجهلون أن يتطهروا ) قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية » قال الترمذى زاد الترمذى غريب وأخرجه ابن ماجه ( وصححه ابن خزيمة من حديث أبى هريرة بدون ذكر الحجارة ) قال النووى فى شرح المذهب : المعروف فى الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء وليس فيه أنهم كانوا يجمعون بين الماء والخراب . . . . . لا يوجد هذا فى كتب الحديث ، وكذا قال

المحب الطبري نحوه قال المصنف : ورواية البزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة . قلت يحتمل أنهم يريدون لا يوجد في كتب الحديث بسند صحيح ولكن الأولى الرد بما في الامام فانه صحيح ذلك قال في البدر : والنورى معذور فان رواية ذلك غريبة في زوايا وخبايا لو قطعت اليها أكباد الابل لكان قليلا . قلت يتحصل من هذا كله أن الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الامام ، ولم نجد عنه عليه السلام أنه جمع بينهما . وعدة أحاديث باب قضاء الحاجة أحد وعشرون . وقال في الشرح خمسة عشر . وكأنه عد أحاديث الملاعن حديثاً واحداً ، ولا وجه له فانها أربعة أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم ، وعن معاذ عند أبي داود ، وعن ابن عباس عند أحمد ، وعن ابن عمر عند الطبراني ، فقد اختلقت صحابة ومخرجين . وعد حديثي النهي عن استقبال القبلة واحداً وهما حديثان عن سلمان عند مسلم ، وعن أبي أيوب عند السبعة

## باب الغسل وحكم الجنب

الغسل بضم الغين المعجمة اسم للاغتسال ، وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح ، وقيل المصدر بالفتح والافتعال بالضم ، وقيل إنه بالفتح فعل المفتل وبالضم الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالأشنان ( وحكم الجنب ) أي الاحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة

١ ( عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء » رواه مسلم وأصله في البخاري ) أي الاغتسال من الانزال فالماء الأول المعروف والثاني المني وفيه من البديع الجناس التام . وحقيقة الاغتسال إفاضة الماء على الاعضاء واختلف في وجوب الدلك فقليل : يجب وقيل لا يجب ، والتحقيق أن المسئلة لغوية ، فان الوارد في القرآن الغسل في أعضاء الوضوء فيتوقف إثبات الدلك فيه على أنه من مساه وأما الغسل فورد بلفظ ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) وهذا اللفظ فيه زيادة على مسمى الغسل وأقاربها الدلك ، وما عدل عز وجل في



العبارة إلا لفائدة التفرقة بين الأمرين فأما الغسل فالظاهر أنه ليس من مسماه ذلك اذ يقال غسله العرق وغسله المطر فلا بد من دليل خارجي على شرطية ذلك في غسل أعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحيض فقد ورد فيه بلفظ التطهير كما سمعت وفي الحيض ( فاذا تطهرون ) إلا أنه سيأتي في حديث عائشة وميمونة ما يدل على أنه ﷺ اكتفى في إزالة الجنابة بمجرد الغسل وإفاضة الماء من دون ذلك فالله أعلم بالنكته التي لأجلها عبر في التنزيل عن غسل أعضاء الوضوء بالغسل وعن إزالة الجنابة بالتطهير مع الاتحاد في الكيفية . وأما المسح فانه الامر اعلیٰ الشئ باليد يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يقال لا يبقى فرق بين الغسل والمسح اذا لم يشترط ذلك . وحديث الكتاب ذكره مسلم كما نسبه المصنف اليه في قصة عتبان بن مالك . ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الكتاب وروى البخاري القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف وأصله في البخاري وهو أنه ﷺ قال لعتبان بن مالك « إذا أعجمت أو أقحطت فعليك الوضوء » والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة عن أبي أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتبان بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس والحديث دال بمفهوم الحصر المستفاد من تعريف المسند إليه — وقد ورد عند مسلم بلفظ « إنما الماء من الماء » — على أنه لا يغسل إلا من الانزال ولا يغسل من التقاء الختانين وباليه ذهب داود وقليل من الصحابة والتابعين ، وفي البخاري « أنه سئل عثمان عن يجمع امرأته ولم يمن فقال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره وقال عثمان : سمعته من رسول الله ﷺ . وبمثله قال علي والزبير وطاحه وأبي بن كعب وأبو أيوب ورفعوه الى رسول الله ﷺ ثم قال البخاري الغسل أحوط وقال الجمهور هذا المفهوم منسوخ بحديث أبي هريرة الآتي

٢ ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : اذا جلس )

أي ارجل المعلوم من السياق ( بين شعبها ) أي المرأة ( الأربعة ) بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة فموحدة جمع شعبة ( ثم جهدها ) بفتح الجيم والهاء

معناه كدها بحركته أى بلغ جهده فى العمل بها ( فقد وجب الغسل ) وفى مسلم ثم اجتهد وعند أبى داود « وألرق الختان بالختان » ثم جهدها قال المصنف فى الفتح : وهذا يدل على ان الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج ( متفق عليه زاد مسلم وان لم ينزل ) والشعب الأربع قيل يداها ورجلاها وقيل رجلاها ونخذاها وقيل ساقها ونخذاها وقيل غير ذلك والكل كناية عن الجماع : فهذا الحديث استدل به الجمهور على نسخ مفهوم حديث « الماء من الماء » واستدلوا على أن هذا آخر الأمرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهرى من أبى بن كعب انه قال ان الفتيا التى كانوا يقولون ان الماء من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها فى أول الاسلام ثم أمر بالاعتسال بعد « صححه ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي انه صحيح على شرط البخارى وهو صريح فى النسخ ، على أن حديث الغسل وان لم ينزل أرجح لولم يثبت النسخ منطوق فى ايجاب الغسل وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم وان كان المفهوم موافقا للبراءة الاصلية والآية تعضد المنطوق فى ايجاب الغسل فانه قال تعالى ( وإن كنتم جنبا فاطهروا ) قال الشافعى : إن كلام العرب يقتضى أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وان لم يكن فيه انزال قال فان كل من خوطب بأن فلانا أجنب عن فلاة عقل انه اصابها وان لم ينزل قال : ولم يختلف أن الزنى الذى يجب به الجلد هو الجماع ولولم يكن منه انزال اه فتعاضد الكتاب والسنة على ايجاب الغسل من الإيلاج

٣ ( وعن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ فى المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل قال : تغتسل . متفق عليه زاد مسلم فقالت أم سلمة : وهل يكون هذا قال نعم فمن اين يكون الشبه ) بكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة وبفتحها لغتان اتفق الشيخان على اخراجه من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس ووقعت هذه المسئلة لنساء من الصحابيات لخولة بنت حكيم عند احمد والنسائي وابن ماجه ولسهلة بنت سهيل عند الطبرانى ولبسرة بنت صفوان عند ابن أبى شيبة . والحديث دليل على أن المرأة ترى ما يراه الرجل فى منامه والمراد اذا

أنزلت الماء كما في البخارى « قال نعم اذا رأت الماء » أى المنى بعد الاستيقاظ وفي رواية « هن شقائق الرجال » وفيه ما يدل على أن ذلك غالب من حال النساء كالرجال ورد على من زعم أن منى المرأة لا يبرز وقوله ( فمن اين يكون الشبه ) استفهام انكار وتقرير أن الولد تارة يشبه أباه وتارة يشبه أمه وأحواله فأى الماء ين غلب كان الشبه للغالب

٤ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان النبي ﷺ يغتسل من أربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت . رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ) ورواه احمد والبيهقى وفي اسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال . والحديث دليل على مشروعية الغسل فى هذه الأربعة الأحوال ، فأما الجنابة فالوجوب ظاهر وأما الجمعة ففى حكمه ووقته خلاف ، أما حكمه فالجمهور على انه مسنون للحديث سمرة « من توطأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل » يأتى قريباً وقال داود وجماعة : انه واجب للحديث « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » يأتى قريباً أخرجه السبعة من حديث أبى سعيد . وأجيب بأنه يحمل الوجوب على تأكد السنية . وأما وقته ففيه خلاف أيضاً فعند الهادوية انه من فجر الجمعة إلى عصرها . وعند غيرهم انه للصلاة فلا يشرع بعدها ما لم يدخل وقت العصر وحديث « من أتى الجمعة فليغتسل » دليل الثانى ، وحديث عائشة هذا يناسب الأول . أما الغسل من الحجامة فقليل : هو سنة وتقدم حديث أنس « انه ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ » فدل على انه سنة يفعل نارة كما أفاده حديث عائشة هذا ويترك أخرى كما فى حديث أنس ويروى عن على عليه السلام . الغسل من الحجامة سنة وان تطهرت أجزأك . وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الكلام فيه واللعلماء فيه ثلاثة اقوال انه سنة وهو أقربها وانه واجب لا يستحب

٥ ( وعن أبى هريرة رضى الله عنه ) انه قال ( فى قصة ثمامة ) بضم المثناة وتخفيف الميم ( ابن أثال ) بضم الهمزة فثلاثة مفتوحة وهو الحنفى سيد اهل الجامة ( عند ما سلم ) أى عند اسلامه ( وأمره النبي ﷺ أن يغتسل ، رواه عبد



(الرازق) وهو الحافظ الكبير عبد الرازق بن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عن عبيد الله ابن عمر ، وعن خلّاق وعنه احمد واسحق وابن معين والذهلي قال الذهبي وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح كان من أوعية العلم مات في شوال سنة احدى عشرة ومائتين ( وأصله متفق عليه ) بين الشيخين . الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الاسلام وقوله : أمره يدل على الايجاب . وقد اختلف العلماء في ذلك فعند المهادوية انه اذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجنابة وان كان قد اغتسل حال كفره فلا حكم له وحديث « الاسلام يجب ما قبله » لا يوافق هذا القول وعند الحنفية انه إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه . وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد اسلامه للجنابة للحديث المذكور وهو « إن الاسلام يجب ما قبله » وأما إذا لم يكن أجنب حال كفره فانه يستحب له الاغتسال لا غيره . أما عند احمد فقال يجب عليه مطلقا لظاهر حديث الكتاب ولما أخرجه أبو داود من حديث قيس ابن عاصم قال « أتيت رسول الله ﷺ أريد الاسلام فأمرني أن اغتسل بأبماء وسدر » وأخرجه الترمذي والنسائي بنحوه

٦ ( وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال غسل الجمعة واجب على كل محتلم . أخرجه السبعة ) هذا دليل داود في ايجابه غسل الجمعة ، والجمهور يتأولونه بما عرفت قريبا وقد قيل انه كان الايجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف يؤهم في أرض حارة الهواء فكانوا يعرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعة فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل فلما وسع الله عليهم ولبسوا القطن رخص لهم في ذلك

٧ ( وعن سمرة ) تقدم ضبطه ( ابن جندب ) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهمة بعدها موحدة هو أبو سعيد في أكثر الأقوال . سمرة بن جندب الفزارى حليف الانصار نزل الكوفة وولى البصرة وتداوده في البصريين كان من الحفاظ الكثيرين بالبصرة مات آخر سنة تسع وخمسين ( قاله رسول

الله ﷺ « من توضأ يوم الجمعة فيها ) أى بالسنة أخذ ( ونعمت ) السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت لأن السنة الغسل أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة فأن الوضوء هو الفريضة ( ومن اغتسل فالفصل أفضل « أخرجه الخمسة وحسنه الترمذى ) ومن صحيح سماع الحسن من سمرة قال : الحديث صحيح وفي سماعه منه خلاف . والحديث دليل على عدم وجوب الغسل وهو كما عرفت دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الايجاب إلا أن فيه سؤالاً وهو انه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفريضة أفضل اجماعاً . والجواب انه ليس التفضيل على الوضوء نفسه بل على الوضوء الذى لا غسل معه كأنه قال من توضأ واغتسل فهو أفضل مما توضأ فقط ودل لعدم الفرضية أيضاً حديث مسلم « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام » ولداود أن يقول : هو مقيد بحديث الايجاب فالدليل الناهض حديث سمرة وإن كان حديث الايجاب أصح فانه أخرجه السبعة بخلاف حديث سمرة فلم يخرج الشيخان فالأحوط للمؤمن أن لا يترك غسل الجمعة . وفي الهدى النبوى الأمر بالنسل يوم الجمعة مؤكداً جداً ووجوبه أقوى من وجوب الوتر وقراءة البسملة فى الصلاة ووجوب الوضوء من مس النساء ووجوبه من مس الذكر ووجوبه من القهوة فى الصلاة ومن الرعاف ومن الحجامة والقيء ٨ ( وعن على عليه السلام قال كان رسول الله ﷺ يقرأ القرآن ما لم يكن جنباً رواه أحمد والخمسة ) هكذا فى نسخ بلوغ المرام والاولى والاربعة قد وجد فى بعضها كذلك ( وهذا لفظ الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان ) وذكره المصنف فى التلخيص أنه حكم بصحته الترمذى وابن السكن وعبد الحق والبغوى وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة أنه قال : هذا الحديث ثلث رأس مالى وما أحدث بحديث أحسن منه . وأما قول النووى : خالف الترمذى إلا كثرون فضعفوا هذا الحديث فقد قال المصنف : إن تخصيصه للترمذى بأنه صحيحه دليل على أنه لم ير تصحيحه لغيره وقد قدمنا من صححه غير الترمذى : وروى

الدارقطني عن علي موقوفا . اقرؤا القرآن ما لم تصب أحدكم جنابة فان اصابته فلا ولا حرفا : وهذا يعضد حديث الباب الا انه قال ابن خزيمة : لا حجة في الحديث لمن منع الجنب من القراءة لانه ليس فيه نهى وانما هي حكاية فعل ولم يبين عليه السلام أنه إنما امتنع من ذلك لاجل الجنابة . وروى البخارى عن ابن عباس انه لم ير بالقراءة للجنب بأسا ، والقول بأن رواية « لم يكن يحجب النبي عليه السلام أو يحجزه عن القرآن شيء سوى الجنابة » أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبزار والدارقطني والبيهقي أصرح في الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث الباب : غير ظاهر فان الالفاظ كلها أخبار عن تركه عليه السلام القرآن حال الجنابة ولا دليل في الترك على حكم معين وتقدم حديث عائشة « أنه عليه السلام كان يذكر الله على كل أحيانه » وقدمنا انه مخصص بحديث على عليه السلام هذا ولكن الحق انه لا ينهض على التحريم بل يحتمل أنه ترك ذلك حال الجنابة للكرهية أو نحوها ، الا انه أخرج أبو يعلى من حديث على عليه السلام قال « رأيت رسول الله عليه السلام توضأ ثم قرأ شيئا من القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب فاما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله موثقون وهو يدل على التحريم لانه نهى وأصله ذلك ويعاضد ما سلف . وأما حديث ابن عباس مرفوعا « لو أن أحدكم إذا أتى أهله فقال بسم الله » الحديث فلا دلالة فيه على جواز القراءة للجنب لانه يأتي بهذا اللفظ غير قاصد للتلاوة لانه قبل غشيانه أهله وصيرورة جنبا وحديث ابن أبي شيبه انه عليه السلام كان اذا غشى أهله فأنزل قال « اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيبا » ليس فيه تسمية فلا يرد به إشكال

٩ ( وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود ) الى إتيانها ( فليتوضأ بينهما وضوء ) كأنه أكده لأنه قد يطلق على غسل بعض الاعضاء فأبان بالتأكيده أنه أراد به الشرعى وقد ورد في رواية ابن خزيمة والبيهقي وضوءه للصلاة ( رواه مسلم زاد الحاكم ) عن أبي سعيد ( فانه أنشط للعود ) فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة



أهله . وقد ثبت أنه ﷺ غشى نساءه ولم يحدث وضوء بين الفعلين وثبت أنه اغتسل بعد غشيانه عند كل واحدة فالكمل حائز

١٠ ( وللاربعة عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء . وهو معلول ) بين المصنف العلة أنه من رواية أبي اسحق عن الأسود عن عائشة قال أحمد : على إنه ليس بصحيح وقال أبو داود : وهم ووجهه أن أبا اسحق لم يسمعه من الأسود وقد صححه البيهقي وقال إن أبا اسحق سمعه من الأسود فبطل القول بأنه أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحاق قال الترمذى : وعلى تقدير صحته فيحتمل أن المراد لا يمس ماء للغسل قالت فيوافق أحاديث الصحيحين فانها مصرحة بأنه يتوضأ ويغسل فرجه لأجل النوم والأكل والشرب والجماع . وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب ؟ فالجمهور قالوا بالثاني لحديث الباب هذا فانه صريح أنه لا يمس ماء وحديث طوافه على نساءه بغسل واحد كذا قيل ، ولا يخفى انه ليس فيه على المدعى هنا دليل وذهب داود وجماعة الى وجوبه لورود الأمر بالغسل عند مسلم « ليتوضأ ثم لينم » وفي البخارى « اغسل فرجك ثم توضأ » وأصله الايحاب وتأوله الجمهور أنه للاستحباب جمعاً بين الأدلة ، ولما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر « انه سأل النبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال : نعم ويتوضأ ان شاء » وأصله في الصحيحين دون قوله : إن شاء ، إلا أن تصحيح من ذكرها وإخراجها في الصحيح من كتابه كاف في العمل . ويؤيد حديث « ولا يمس ماء » ولا يحتاج الى تأويل الترمذى ، ويعضد الأصل وهو عدم وجوب الوضوء على من أراد اليوم جنباً كما قاله الجمهور

١١ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ اذا اغتسل من الجنابة ) أى أراد ذلك ( يبدأ فيغسل يديه ) فى حديث ميمونة « مرتين أو ثلاثاً ) ( ثم يفرغ ) أى الماء ( يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ ) فى حديث ميمونة « وضوءه للصلاة » ( ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه فى أصول الشعر ) أى شعر

رأسه وفي رواية البيهقي يخلل بها شق رأسه الايمن فيتتبع بها اصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الايسر كذلك ( ثم حفن على رأسه ثلاث حففات ) الحفنة بالمهامة فنون ملء الكف كما في النهاية وبكسر الحاء وفتحها كما في القاموس وفي حديث ميمونة « ثم افرغ على رأسه ثلاث حففات ملء كفيه » الا ان اكثر روايات مسلم ملء كفه بالافراد ( ثم افاض ) اى الماء (على سائر جسده) اى بقيته ولفظ حديث ميمونة « ثم غسل » بدل افاض ( ثم غسل رجله . متفق عليه واللفظ لمسلم ) .

١٢ ( ولهما ) اى الشيخين ( من حديث ميمونة ) في صفة الغسل من ابتدائه الى انتهائه إلا ان المصنف اقتصر على ما لم يذكر في حديث عائشة فقط ( ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بها الارض - وفي رواية فمسحها بالتراب - وفي آخره تم اتيته بالمنديل ) بكسر الميم وهو معروف ( فرده - وفيه وجعل ينفذ الماء بيده ) وقيل هذا اللفظ في حديثهما « تم تيجى عن مقامه ذلك فغسل رجله تم أتيته الى آخره » وهذان الحديثان مشتملان على بيان كيفية الغسل من ابتدائه الى انتهائه فابتدأوه غسل اليدين قبل إدخالهما فى الاناء اذا كان مسيقظا من النوم كما ورد صريحا وكان الغسل من الاناء وقد قيده فى حديث ميمونة مرتين او ثلاثا . ثم غسل الفرج . وفى الشرح ان ظاهره مطلق الغسل فيكى مرة واحدة ، وذلك الارض لاجل ازالة الرائحة من اليد ، ولم يذكر انه اعاد غسل الفرج بعد ذلك مع انها اذا كانت الرائحة فى اليد فهى باقية فى الفرج هذا ما يفهم من الحديث . ويدل على ان الماء الذى يطهر به محل النجاسة طاهر مطهر ، وعلى تشريك النية للغسل الذى يزيل النجاسة برفعها الحدث : واستدل به على ان بقاء الرائحة بعد غسل المحل لا يضر . ويدل على ان غسل الجنابة مرة واحدة . هذا كلامه ويحتمل انها لم تبق رائحة بل ضرب الارض لازالة لزوجة اليد إن سلم انها تفارق الرائحة واما وضوءه قبل الغسل فانه يحتمل انه وضوءه للصلاة وانه يصح قبل رفع الحدث الاكبر . وان يكون غسل هذه الاعضاء

كافيا عن غسل الجنابة . وانه تتداخل الطهارتان وهو رأى زيد بن علي والشافعي . وجماعة . ونقل ابن بطال الاجماع على ذلك ، ويحتمل انه غسل اعضاء الوضوء للجنابة وقدمها تشريفا لها ثم وضأها للصلاة لكن هذا لم ينقل اصلا ، ويحتمل انه وضأها للصلاة ثم افاض عليها الماء مع بقية الجسد للجنابة ، ولكن عبارة افاض الماء على سائر جسده لا تناسب هذا إذ هي ظاهرة انه افاضه على ما بقي من جسده مما لم يمسه الماء فان السائر الباقي لا الجميع . قال في القاموس والسائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات ، فالحديثان ظاهران في كفاية غسل اعضاء الوضوء مرة واحدة عن الجنابة ، والوضوء وانه لا يشترط في صحة الوضوء رفع الحدث الاكبر ، ومن قال لا يتداخلان وانه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينهض له على ذلك دليل . وقد ثبت في سنن ابي داود « انه عليه السلام كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماء » فبطل القول بانه ليس في حديث ميمونة وعائشة انه صلى بعد ذلك الغسل ، ولا يتم الاستدلال بالتداخل الا اذا ثبت انه صلى بعده ، قلنا قد ثبت في حديث السنن صلاته به . نعم لم يذكر المصنف في وضوء الغسل أنه مسح رأسه . إلا أن يقال قد شبهه قول ميمونة ( وضوء للصلاة ) وقولها ( ثم افاض الماء ) الافاضة الاسالة . وقد استدل به على عدم وجوب ذلك وعلى أن مسمى غسل لا يدخل فيه ذلك لأنها عبرت ميمونة بالغسل وعبرت عائشة بالافاضة والمعنى واحد والافاضة لا ذلك فيها فكذلك الغسل . وقال الماوردي : لا يتم الاستدلال بذلك لأن افاض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم . هذا وأما هل يكرر غسل الأعضاء ثلاثا عند وضوء الغسل ؟ فلم يذكر ذلك في حديث عائشة وميمونة قال القاضي عياض : إنه لم يأت في شيء من الروايات ذلك قال المصنف : بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة . وفي قول ميمونة « انه عليه السلام أخر غسل الرجلين » ولم يرد في رواية عائشة قيل يحتمل . انه أعاد غسل رجله بعد أن غسلها أولا للوضوء لظاهر قولها « توضأ وضوءه للصلاة » فانه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك . وقد اختلف العلماء في ذلك .



فمنهم من اختار غسلها أولاً ، ومنهم من اختار تأخير ذلك . وقد أخذ منه جواز تفريق أعضاء الوضوء وقول ميمونة ( ثم أتيت به بالمنديل فردة ) فيه دليل على عدم شرعية التنشيف للأعضاء وفيه أقوال الأشهر أنه يستحب تركه ، وقيل مباح ، وقيل غير ذلك وفيه دلالة على أن تقض اليد من ماء الوضوء لا بأس به وقد عارضه حديث ( لا تنفضوا أيديكم فانها مراوح الشيطان ) الا أنه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب

١٣ ( وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله إني امرأة أشد شعر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ وفي رواية والحیضة فقال : لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات . رواه مسلم ) لكن لفظه « أشد ضفر رأسي بدل شعره وكأنه رواه المصنف بالمعنى ، وضفر بفتح الضاد وإسكان الفاء هو المشهور . والحديث دليل على انه لا يجب تقض الشعر على المرأة في غسلها من جنابة أو حيض وانه لا يشترط وصول الماء إلى أصوله وهي مسألة خلاف . فعند الهادوية لا يجب النقض في غسل الجنابة ويجب في الحيض والنفاس لقوله عليه السلام لعائشة « انقضى شعرك واغتسلي » وأجيب بأنه معارض بهذا الحديث ، ويجمع بينهما بأن الأمر بالنقض للندب . ويجاب بأن شعر أم سلمة كان خفيفاً فلم عليه السلام انه يصل الماء إلى أصوله . وقيل يجب النقض إن لم يصل الماء إلى أصول الشعر وإن وصل لحفة الشعر لم يجب تقضه أو بأنه إن كان مشدوداً تقض والا لم يجب تقضه لأنه يبلغ الماء أصوله . وأما حديث « بلوا الشعر واتقوا البشر » فلا يقوى على معارضة حديث أم سلمة . وأما فعله عليه السلام وإدخال أصابعه كما سلف في غسل الجنابة ففعل لا يدل على الوجوب ، ثم هو في حق الرجال وحديث أم سلمة في غسل النساء هكذا حاصل ما في الشرح ، إلا انه لا يخفى أن حديث عائشة كان في الحج فانها أحرمت بعمره ثم حاضت قبل دخول مكة فأمرها عليه السلام أن تنقض رأسها وتمشط وتغتسل وتهل بالحج وهي حينئذ لم تطهر من حبضها فليس إلا غسل تنظيف لا حيض فلا يعارض حديث أم سلمة أصلاً فلا حاجة الى هذه

التأويل التي في غاية الركة ، فان خفة شعر هذه دون هذه يفتقر الى دليل . والقوله بأن هذا مشدود وهذا خلافه - والعبارة عنهما من الراوى بلفظ النقص - دعوى . بغير دليل . نعم في المسئلة حديث واضح فانه أخرج الدارقطني في الأفراد والطبراني والخطيب في التلخيص والضياء المقدسي من حديث أنس مرفوعا « اذا اغتسلت المرأة من حيضها تقضت شعرها تقضا وغسلته بخطمي وأشنان وإن اغتسلت من جنابة صبت الماء على رأسها صبا وعصرته » فهذا الحديث مع إخراج الضياء له وهو يشترط الصحة فيما يخرج به يشر الظن في العمل به ، ويحمل هذا على الندب لذكر الخطمي والأشنان إذ لا قائل بوجوبهما فهو قرينة على الندب وحدث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال « إنما يكفيك » فإذا زادت تقض الشعر كان ندبا ويدل لعدم وجوب النقص ما أخرجه مسلم وأحمد « انه بلغ عائشة أن ابن عمر كان يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رءوسهن فقالت يا عجبا لابن عمر هو يأمر النساء أن ينقضن شعرهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رءوسهن ؟ لقد كنت اغتسل انا ورسول الله ﷺ من إناء واحد فما أزيد أن افرغ على رأسي ثلاث افراغات » وأن كان حديثها في عساها من الجنابة وظاهر ما نقل عن ابن عمر انه كان يأمر النساء بالنقض في حيض وجنابة

١٤ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ « إني لأحل المسجد » أى دخوله والبقاء فيه ( لحائض ولا جنب » رواه ابو داود وصححه ابن خزيمة ) ولا سماع لقول ابن الرفعة : إن في رواته متروكا لأنه قد رد ثمره بعض الأئمة . والحديث دليل على انه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد وهو قول الجمهور وقال داود وغيره يجوز وكأنه بنى على البراءة الأصلية وأن هذا الحديث لا يرفعها . واما عبورها المسجد فقليل يجوز لقوله تعالى ( إلا عابري سبيل ) في الجنب وتقاس الحائض عليه ، والمراد به مواضع الصلاة . واجيب بأن الآية فيمن اجنب في المسجد فانه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر ، وفيه تأويل آخر

١٥ (وعنها) اى طائشة (قالت كنت اغتسل انا رسول الله ﷺ من إناء واحد تختلف ايدينا فيه) اى فى الاغتراف منه (من الجنابة) بيان لغتسل (متفق عليه زاد ابن حبان وتلتقى) أى تلتقى (ايدينا) فيه . وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد فى إناء واحد والجواز هو الأصل .  
وقد سلف الكلام فى هذا فى باب المياه

١٦ (وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر) لأنه إذا كان تحته جنابة فبالأولى أنها فيه فقرع غسل الشعر على الحكم بأن تحت كل شعرة جنابة (واتقوا البشر) رواه ابو داود والترمذى وضعفاه (لأنه عندهما من رواية الحارث بن وجيه بفتح الواو فجما فمثلة تحية قال ابو داود : وحديثه منكر وهو ضعيف وقال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذاك وقال الشافعى : هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقى : انكره اهل العلم بالحديث البخارى وابو داود وغيرها ولكن فى الباب من حديث على عليه السلام مرفوعا « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا فمن ثم عادت رأسى فمن ثم عادت رأسى ثلاثا » وكان يحزه . وإسناده صحيح كما قال المصنف ولكن قال ابن كثير فى الارشاد : ان حديث على هذا من رواية عطاء بن السائب وهو سىء الحفظ وقال النووى : إياه حديث ضعيف . قلت وسبب اختلاف الأئمة فى تصحيحه وتضعيفه : ان عطاء بن السائب اختلط فى آخر عمره فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة . وحديث على هذا اختلفوا هل رواه قبل الاختلاط او بعده فلذا اختلفوا فى تشحيحه وتضعيفه . والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه وقيل الصواب وقفه على على عليه السلام . والحديث دليل على انه يجب غسل جميع البدن فى الجنابة ولا يعفى عن شئ منه قيل وهو اجزاء الا المضمضة والاستنشاق ففيهم خلاف قيل يجبان لهذا الحديث وقيل لا يجبان لحديث عائشة



الذى تقدم وميمونة - وحديث ايجابها هذا غير صحيح ولا يقاوم ذلك . واما انه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة : ففعل لانهض على الايجاب ، الا ان يقال : انه بيان لمجمل فان الغسل مجمل فى القرآن يبينه الفعل

١٧ ( ولاحمد عن عائشة نحوه . وفيه راو مجهول ) لم يذكر المصنف الحديث فى التلخيص ولا عين من فيه . واذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة . وأحاديث الباب عدتها سبعة عشر

## باب التيمم

التيمم هو فى اللغة : القصد . وفى الشرع : القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها . واختلف العلماء هل التيمم رخصة أو عزيمة ؟ وقيل هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة

١ ( عن جابر ) هو إذا اطلق جابر ( بن عبد الله ان النبي عليه السلام قال ) متحدثا بنعمة الله ومبيننا لاحكام شريعته ( اعطيت ) حذف الفاعل للعلم به ( خمساً ) أى خصالا أو فضائل أو خصائص والآخر يناسبه قوله ( لم يعطهن احد قبلى ) ومعلوم انه لا يعطاهن احد بعده فتكون خصائص له اذ الخاصة ما توجد فى الشئ ولا توجد فى غيره . ومفهوم العدد غير مراد لانه قد ثبت أنه أعطى اكثر من الخمس . وقد عدها السيوطى فى الخصائص فبلغت الخصائص زيادة على المائتين وهذا اجمال فصله ( نصرت بالرعب ) وهو الخوف ( مسيرة شهر ) أى بينى وبين العدو مسافة شهر وأخرج الطبرانى « نصرت بالرعب على عدوى مسيرة شهرين » وأخرج أيضاً تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بأنه شهر خلفى وشهراً مامى قيل وانما جعل مسافة شهر لأنه لم يكن بينه عليه السلام وبين أحد من أعدائه أكثر من هذه المسافة وهى حاصلة له وان كان وحده . وفى كونها حاصلة لأئمة خلاف ( وجعلت لى الارض مسجداً ) موضع سجود ولا يختص به موضع دون غيره وهذه لم تكن لغيره عليه السلام كما صرح به فى رواية « وكان من قبل انما كانوا يصلون فى كنائسهم » وفى

أخرى « ولم يكن أحد من الانبياء يصلّى حتى يبلغ محرابه » وهو نص على أنها لم تكن هذه الخاصية لأحد من الانبياء قبله ( وطهورا ) بفتح الطاء أى مطهرة تستباح بها الصلاة . وفيه دليل أن التراب يرفع الحدث كالماء لا شترأ كهما فى الطهورية ، وقد يمنع ذلك ويقال الذى له من الطهورية استباحة الصلاة به كالماء . ويدل على جواز التيمم بجميع أجزاء الارض وفى رواية « جعلت لى الارض كلها ولا أمتى مسجدا وطهورا » وهو من حديث أبى أمامة عند أحمد وغيره وأما قول من منع من ذلك مستدلا بقوله فى بعض روايات الصحيح « جعلت تربتها طهورا » أخرجه مسلم فلا دليل فيه على اشتراط التراب لما عرفت فى الاصول من أن ذكر بعض أفراد العام لا يخص به ، ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عند المحققين : نعم فى قوله تعالى فى آية المائدة فى التيمم ( فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) دليل على أن المراد التراب ، وذلك أن كلمة من للتبويض كما قال فى الكشف حيث قال : انه لا يفهم احد من العرب قول القائل مسحت برأسه من الدهن ومن التراب الا معنى التبويض أه والتبويض لا يتحقق الا فى المسح من التراب لا من الحجارة ونحوها ( فأيا رجل ) هو للعموم نى قوة فكل رجل ( أدركته الصلاة فليصل ) أى على كل حال وان لم يجد مسجدا ولا ماء اى بالتيمم كما بينته رواية أبى أمامة « فأيا رجل من أمتى أدركته الصلاة فلم يجد ماء وجد الارض طهورا ومسجدا » وفى لفظ « فعنده طهوره ومسجده » وفيه انه لا يجب على فاقد الماء تطلبه ( وذكر الحديث ) اى ذكر جارية الحديث فالمدكور فى الاصل ثنتان ولندكر بقية الخمس ( فالثالثة ) قوله « واحلت لى الغنائم » وفى رواية المغانم قال الخطابى : كان من تقدم اى من الانبياء على ضريين منهم من لم يؤذن له فى الجهاد فلم تكن لهم مغانم ، ومنهم من أذن لهم فيه ولكن اذا غنموا شيئا لم يحل لهم ان يأكلوه وجاءت نار فأحرقته . وقيل اجيز لى التصرف فيها بالتنقييل والاصطفاء والصرف فى الغنائم

كما قال الله تعالى ( قل الاتق الله والرسول ) والرابعة ( قوله « واعطيت الشفاعة » قد عد في الشرح الشفاعات اثنتى عشرة شفاعة واختار ان الكل من حيث هو مختص به وان كان بعض انواعها يكون لغيره ويحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم أراد بها الشفاعة العظمى في إراحة الناس من الموقف لأنها الفرد الكامل ولذلك يظهر شرفها لكل من في الموقف ( والخامسة ) قوله « وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعثت الى الناس كافة » فعموم الرسالة خاص به صلى الله عليه وآله وسلم وأما نوح فانه بعث الى قومه خاصة . نعم صار بعد اغراق من كذب به مبعوثاً الى أهل الأرض لانه لم يبق الا من كان مؤمناً به ولكن ليس العموم في أصل البعثة وقيل غير ذلك وبهذا عرفت أنه صلى الله عليه وآله وسلم مختص بكل واحدة من هذه الخمس لا أنه مختص بالجميع وأما الأفراد فقد شاركه غيره فيها كما قيل فانه قول مردود . وفي الحديث فوائد جلية مبينة في الكتب المطولة ، وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله وذكر الحديث : متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حذيفة الى آخره لأنه بقي حديث جابر غير منسوب الى مخرج وإن كان قد فهم أنه متفق عليه يعطف قوله : وفي

٢ ( حديث حذيفة عند مسلم « وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء )

هذا الفيد قرأني معتبر في الحديث الاول كما بيناه

٣ ( وعن علي رضي الله عنه عند الحمد « وجعل التراب لي طهوراً ) هو وما قبله دليل

من قال انه لا يجزئ الا التراب وقد أجيب بما سلف من أن التنصيص على بعض أفراد الدم لا يكون مخصصاً مع أنه من العمل بمفهوم اللقب ولا يقوله جمهوراً لغة الاصول

٤ ( وعن عمار ) بفتح العين المهمة وتشديد الميم آخره راء . هو أبو

اليتظان عمار ( بن ياسر ) بمثناة تحتية وبعد الألف سين مهمة مكسورة فراء .

أسلم عمار قديماً وعذب في مكة على الاسلام وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة

وسماه <sup>سلياً</sup> الطيب والمطيب ، وهو من المهاجرين الأولين شهد بدرأ والمشاهد

كلها وقيل بصرفين مع علي عليه السلام وهو ابن ثلاث وسبعين سنة وهو الذي



قال له ﷺ « تقتلك الفئة الباغية » (قال بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت) أي صرت جنبا ، وقد منا انه يقال : اجنب الرجل صار جنبا ولا يقال : اجتنب وإن كثر في لسان الفقهاء ( فلم اجد الماء فتمرغت ) بفتح المثناة الفوقية والميم وتشديد الراء فغين معجمة وفي لفظ « فتمعكت » ومعناه تقلبت ( في الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال : انما كان يكفيك ان تقول ) اي تفعل والقول يطلق على الفعل كقولهم قال بيده هكذا (بيديك هكذا) بينه بقوله ( ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه . متفق عليه ) بين الشيخين ( واللفظ لمسلم ) استعمل عمار القياس فرأى انه لما كان التراب نائبا عن الغسل فلا بد من عمومه للبدن فأبان له ﷺ الكيفية التي تجزئه وأراه الصفة المشروعة : وأعلمه انها التي فرضت عليه ودل انه يكفي ضربة واحدة ويكفي في اليدين مسح الكفين وأن الآية مجملة بينها ﷺ بالاختصار على الكفين . وأفاد أن الترتيب بين الوجه والكفين غير واجب وإن كانت الواو لا تقيد الترتيب إلا انه قد ورد العطف في رواية للبخاري للوجه على الكفين ثم وفي لفظ لآبي داود « ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه » وفي لفظ للامام علي ما هو اوضح من هذا « إنما يكفيك ان تضرب بيدك على الارض ثم تنفضهما ثم تمسح بيمينك على شمالك وبشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك » ودل على أن التيمم فرض من أجنب ولم يجد الماء . وقد اختلف في كمية الضربات وقدر التيمم في اليدين . فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم الى أنها تكفي الضربة الواحدة وذهب الى أنها لا تكفي الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا لا بد من ضربتين للحديث الآتي قريبا ، والذاهبون الى كفاية الضربة جمهور العلماء وأهل الحديث عملا بحديث عمار فانه أصبح حديث في الباب ، وحديث الضربتين يأتي انه لا يقوى على معارضته قالوا : وكل ما عدا حديث عمار فهو ضعيف أو موقوف كما يأتي . وأما قدر ذلك في اليدين فقال جماعة من العلماء

وأهل الحديث . إنه يكفي في اليدين الراحتان وظاهر الكفين لحديث عمار هذا ، وقد رويت عن عمار روايات بخلاف هذا لكن الأصح ما في الصحيحين . وقد كان يفتى به عمار بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال آخرون ! إنها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر الآتي ، ويأتي أن الأصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم . ومن ذلك اختلافهم في الترتيب بين الوجه واليدين وحديث عمار كما عرفت قاض بأنه لا يجب وإليه ذهب من قال تكفي ضربة واحدة قالوا : والعطف في الآية بالواو لا ينافي ذلك وذهب من قال بالضربتين إلى أنه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على اليدين واليمنى على اليسرى . وفي حديث عمار دلالة على أن المشروع هو ضرب التراب . وقال بعدم إجزاء غيره الهادوية وغيرهم لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الآتي ، وقال الشافعي مجزئ وضع يده في التراب لأن في إحدى روايتي تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الجدار أنه وضع يده ( وفي رواية ) أي من حديث عمار ( للبخاري وضرب بكفيه الأرض وتفتح فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه ) أي ظاهرهما كما سلف وهو كاللفظ الأول إلا أنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ ، فأما تفتح التراب فهو مندوب وقيل لا يندب وسلف الكلام في الترتيب . وهذا التيمم وارد في كفاية التراب للجنب الفاقد للماء وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود . وأما كون التراب يرفع الجنازة أولا فسيأتي في شرح حديث أبي هريرة وهو الحديث السادس

٥ ( وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ التيمم « ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » رواه الدارقطني ) وقال في سننه عقب رواية وقفه يحيى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب اه ولذا قال المصنف ( وصحح الأئمة وقفه ) على ابن عمر قالوا : وإنه من كلامه ، وللإجتهاد مسرح في ذلك . وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة بل إما موقوفة أو ضعيفة فالعمدة حديث عمر ربه جزم البخاري في صحيحه فقال ( باب التيمم للوجه والكفين )

قال المصنف في الفتح : أى هو الواجب المجزئ وأتى بصيغة الجزم في ذلك مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فان الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداها فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجع عدم رفعه ، فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملا وأما حديث عمار فورد بلفظ الكفين في الصحيحين ، ولفظ المرفقين في السنن ، وفي رواية الى نصف الذراع ، وفي رواية الى الآباط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح عن النبي ﷺ بعده فهو ناسخ له وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به ، ويؤيد رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكفين أن عمارا كان يفتي بعد النبي ﷺ بذلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد

٦ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ الصعيد ) هو عند الأكثرين التراب . وعن بعض أئمة اللغة أنه وجه الأرض ترابا كان أو غيره وإن كان صخرًا لا تراب عليه وتقدم الكلام في ذلك ( وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ) فيه دليل على تسمية التيمم وضوء ( فاذا وجد ) أى المسلم ( الماء فليتنق الله ولمسه بشرته رواه البزار وصححه ابن القطان ) تقدم الكلام على ضبط ألفاظها والتعريف بمحالتها ( لكن صوب الدارقطني إرساله ) قال الدارقطني في كتاب العلل إرساله أصح وفي قوله « اذا وجد الماء » دليل على أنه ان وجد الماء وجب امسأسه بشرته وتمسك به من قال ان التراب لا يرفع الحدث وأن المراد أنه يمسح بشرته لما سلف من جنابة فانها باقية عليه ، وإنما أباح له التراب الصلاة لا غير واذا فرغ منها عاد عليه حكم الجنابة ولذا قالوا لا بد لكل صلاة من تيمم . واستدلوا بحديث عمرو بن العاص وقوله ﷺ له « صليت بأصحابك وأنت جنب » وقول الصحابة له ﷺ ان عمرا صلى بهم وهو جنب فأقرهم على تسميته جنباً . ومنهم من قال ان التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلى به ما شاء واذا وجد الماء



لم يجب عليه أن يمسه الا للمستقبل من الصلاة . واستدلوا بأنه تعالى جعله بدلا عن الماء فحكمه حكمه ، وبأنه ﷺ سباه طهورا وسباه وضوء كما سلف قريبا والحق أن التيمم يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعا مؤقتا الى حال وجدان الماء ، أما أنه قائم مقام الماء فلا أنه تعالى جعله عوضا عنه عند عدمه والأصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك الا بدليل ، وأما انه اذا وجد الماء اغتسل فلتسميته ﷺ عمرا جنبا ولقوله ﷺ « فاذا وجد الماء فيتق الله » فان الأظهر أنه أمر بامسأسه الماء لسبب قد تقدم على وجدان الماء اذ إمساسه لما يأتي من أسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة والتأسيس خير من التأكيد

٧ ( وللترمذى عن أبي ذر ) بذال معجمة مفتوحة فراء اسمه جندب بضم الجيم وسكون النون وضم الدال المهملة وفتحها أيضا ابن جنادة بضم الجيم وتخفيف النون بعد الألف دال مهملة . وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حيى النبي ﷺ بتحية الاسلام ، وأسلم قديما بمكة يقال كان خامسا في الاسلام ثم انصرف الى قومه الى أن قدم المدينة على النبي ﷺ بعد الخندق ثم سكن بعد وفاته ﷺ الريزة الى أن مات بها سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان وصلى عليه ابن مسعود ويقال انه مات بعد عشرة أيام ( نحوه ) أى نحوه حديث أبي هريرة ولفظه « قال أبو ذر : اجتويت المدينة فأمرلى رسول الله ﷺ بابل فكنت فيها فأتيت رسول الله ﷺ فقلت : هلك أبو ذر . قال : ما حالك ؟ قلت : كنت أعرض للجنابة وليس قربى ماء قال : الصعيد طهور لمن لم يجد الماء ولو عشر سنين » ( وصححه ) أى حديث أبي ذر ( الترمذى ) قال المصنف فى الفتح : انه صححه أيضا ابن حبان والدارقطنى

٨ ( وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : خرج رجلان فى سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيدا طيبا ) هو الطاهر الحلال وقد قيد الله الصعيد به فى الآيتين فى القرآن فاطلاقه فى حديث أبي هريرة مقيد بالآيات

والأحاديث ( فصليا ثم وجدا الماء في الوقت ) أى وقت الصلاة أتى صليها ( فأعاد أحدها الصلاة والوضوء ) مياه إعادة تغلبا والا فلم يكن قد توشأ أو سعى التيمم وضوءاً مجازاً ( ولم يعد الآخر . ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكر ذلك له فقال الذى لم يعد « أصبت السنة » ) أى الطريقة الشرعية ( وأجزأتك صلاتك ) لأنها وقعت فى وقتها والماء مفقود فالواجب التراب ( وقال الآخر ) الذى أعاد ( لك الأجر مرتين ) أجر الصلوات بالتراب وأجر الصلاة بالماء ( رواه أبو داود والنسائي ) وفى مختصر السنن للنسائي أنه أخرجه النسائي مسندا ومرسلا وقال أبو داود : إنه مرسل عن عطاء ابن يسار ، ولكن قال المصنف هذه الرواية رواها ابن السكن فى صحيحه . وله شاهد من حديث ابن عباس رواه اسحق فى مسنده « أنه ﷺ بال ثم تيمم فقبل له إن الماء قريب منك قال فلعلى لا يبلغه » والحديث دليل على جواز الاجتهاد فى عصره ﷺ وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له أى الانتظار . ودل على أنه لا تجب الاعادة على من صلى بالتراب ثم وجد الماء فى الوقت بعد الفراغ من الصلاة وقيل بل يعيد الواجد فى الوقت لقوله ﷺ « فاذا وجد الماء فليتنق الله ولمسه بشرته » وهذا قد وجد الماء . وأجيب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال الصلاة وبعدها وحديث أبى سعيد هذا فيمن لم يجد الماء فى الوقت حال الصلاة فهو مقيد فيحمل عليه المطلق فيكون معناه : فاذا وجدت الماء قبل الصلاة فى الوقت فألمسه بشرتك أى اذا وجدته وعليك جنابة متقدمة فيقيد به كما قدمناه . واستدل القائل بالاعادة فى الوقت بقوله تعالى ( اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ) والخطاب متوجه مع بقاء الوقت وأجيب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجه الى فاعلها كيف وقد قال ﷺ « وأجزأتك صلاتك » لالذى لم يعد اذا لا حزاء عبارة عن كون الفعل مسقطا لوجوب إعادة العبادة . والحق أنه قد أجزأه

٩ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه فى قوله عز وجل ( وان كنتم مرضى أو على سفر ) قال اذا كانت بالرجل الجراحة فى سبيل الله ) أى الجمهاد ( والتروح )

جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان كالجدري ونحوه ( فيجنب ) تصيبه الجنابة ( فيخاف ) يظن ( أن يموت إن اغتسل تيمم . رواه الدارقطني موقوفاً ) .  
على ابن عباس ( ورفع ) إلى النبي ﷺ ( البزار وصححه ابن خزيمة والحاكم ) .  
وقال أبو زرعة وأبو حاتم : أخطأ فيه علي بن عاصم . وقال البزار لا نعلم من رفعه عن عطاء من الثقات إلا جرير ، وقد قال ابن معين : انه سمع من عطاء بعد الاختلاف وحينئذ فلا يتم رفعه وفيه دليل على شرعية التيمم في حق الجنب إن خاف الموت فأما لو لم يخف إلا الضرر فالآية وهي قوله تعالى ( وإن كنتم مرضى ) دالة على إباحة المرض للتيمم سواء خاف تلفاً أو دونه والتنصيص في كلام ابن عباس على الجراحة والقروح إنما هو مجردا مثال وإلا فكل مرض كذلك . ويحتمل أن ابن عباس يخص هذين من بين الامراض وكذلك كونها في سبيل الله مثال . فلو كانت الجراحة من سقطة فالحكم واحد وإذا كان مثالا فلا ينفى جواز التيمم لخشية الضرر إلا أن قوله أن يموت يدل على أنه لا يجزئ التيمم إلا لخافة الموت وهو قول أحمد وأحمد قول الشافعي . وأما الهادوية ومالك وأحد قول الشافعي . والحنفية فأجازوا التيمم لخشية الضرر قالوا : لا إطلاق الآية . وذهب داود والمنصور إلى إباحته للمرض وإن لم يخف ضرراً وهو ظاهر الآية

١٠ ( وعن علي عليه السلام قال : انكسرت إحدى زندي ) بتشديد المثناة التحتية ثنية زندي ، وهو مفصل طرف الذراع في الكف ( فسألت رسول الله ﷺ ) أي عن الواجب من الوضوء في ذلك ( فأمرني أن أمسح على الجبائر ) هي ما يجبر به العظم المكسور ويلف عليه ( رواه ابن ماجه بسندواه جداً ) بكسر الجيم وتشديد الدال المهمة وهو منصوب على المصدر أي أجد ضعفه جداً . والجد التحقيق كما في القاموس فالمراد أحقق ضعفه تحقيقاً . والحديث أنكره يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا : وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي . وهو كذاب . ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين أو هي منه . قال النووي : اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث وقال الشافعي : لو عرفت إسناداه بالصحة .



لقلت به وهذا مما أستخير الله فيه . وفي معناه أحاديث أخر قال البيهقي : إنه لا يصح منها شيء إلا أنه يقويه قوله

١١ ( وعن جابر رضى الله عنه في الرجل الذي شج ) بضم الشين المعجمة وجيم من شجه يشجه بكسر الشين وضمها : كسره كما في القاموس ( فاغتسل فمات : إنما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويفسل سائر جسده . رواه أبو داود بسند فيه ضعف ) لانه تفرد به الزبير بن خريق بضم الخاء المعجمة فراء مفتوحة ومثناة تحتية ما كنه وقاف قال الدارقطني : ليس بالقوى قلت : وقال الذهبي : إنه صدوق ( وفيه اختلاف على راويه ) وهو عطاء فانه رواه عنه الزبير ابن خريق عن جابر ورواه عنه الأوزاعي بلاغا عن عطاء عن ابن عباس فالاختلاف وقع في رواية عطاء هل عن جابر أو عن ابن عباس . وفي إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى وهذا الحديث وحديث على الاول قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء . وفيه خلاف بين العلماء ، منهم من قال يمسح لهذين الحديثين وإن كان فيهما ضعف فقد تعاضدا ولأنه عضو تعذر غسله بالماء فمسح ما فوقه كشعر الرأس وقياسا على مسح أعلى الخفين وعلى العمامة وهذا القياس يقوى النص . قلت من قال بالمسح عليهما قوى عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر ثم في حديث جابر دليل على انه يجمع بين التيمم والمسح والغسل وهو متشكل حيث جمع بين التيمم والغسل ، قيل فيحمل على ان أعضاء الوضوء كانت جريحة فتعذر امساسها بالماء فعدل الى التيمم ثم أفاض الماء على بقية جسده واما الشجة فقد كانت في الرأس والواجب فيه الغسل لكن تعذرا لاجل الشجة فكان الواجب عليه عصيها والمسح عليها ، الا انه قال المصنف في التلخيص : انه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم فثبت ان الزبير بن خريق تفرد به نبه على ذلك ابن القطان ثم قال : ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة فهو من أفراد الزبير قال : ثم سياق المصنف لحديث جابر يدل على ان قوله إنما كان يكفيه - غير مرفوع وهو مرفوع وإنما لما اختصره المصنف فاتته العبارة الدالة على رفعه .

وهو حديث فيه قصة ولفظها عند أبي داود عن جابر قال « خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه فقال : هل تجدون لي رخصة في التيمم قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال : قتلوه قتلهم الله . ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فانما شفاء العي (١) السؤال انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصر أو يعصب شك موسى على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » الى آخره

١٢ ( وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : من السنة ) أى سنة النبي ﷺ والمراد طريقته وشرعه ( أن لا يصلى الرجل ) والمرأة ايضا ( بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى . رواه الدارقطني بأسناد ضعيف ) لانه من رواية الحسن ابن عماره وهو ضعيف ( جدا ) نصب على المصدر كما عرفت . وفي الباب عن علي رضى الله عنه وابن عمر حديثان ضعيفان وإن قيل ان أثر ابن عمر أصح فهو موقوف فلا تقوم بالجميع حجة . والأصل انه تعالى قد جعل التراب قائما مقام الماء وقد علم إنه لا يجب الوضوء بالماء الا من الحدث فالتيمم مثله . والى هذا اذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الأقوم دليلا

## باب الحيض

الحيض مصدر حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضاً فهي حائض ولما كانت له أحكام شرعية من افعال وتروك عقد له المصنف بابا ساق فيه ما ورد فيه من احكامه

١ ( عن عائشة رضى الله عنها ان فاطمة بنت ابي حبيش ) تقدم ضبطه في اول باب النواقض ( كانت تستحاض ) تقدم ان الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة

(١) الى بكسر العين وتشديد الياء هو التحير في الكلام وعدم الضبط كما في الصحاح وفي لسان العرب والنهاية الى بكسر العين الجهل والمعنى ان الجهل داء وشفاءه السؤال والتعلم والعصر المسح على الجراحة

في غير أوانه وتقدم فيه «ان فاطمة جاءت النبي ﷺ فقالت انى امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ( فقال لها رسول الله ﷺ إن دم الحيض دم اسود يعرف ) يضم حرف المضارعة وكسر الراء أى له عرق ورائحة وقيل بفتح الراء أى تعرفه النساء ( فاذا كان ذلك ) بكسر الكاف ( فأمسكى عن الصلاة فاذا كان الآخر ) أى الذى ليس بتلك الصفة ( فتوضئى وصلى . رواه ابو داود والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم واستنكره أبو حاتم ) لأنه من حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث ابو داود . وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه اذا كان بتلك الصفة فهو حيض وإلا فهو استحاضة . وقد قال به الشافعى فى حق المبتدأة وقد تقدم فى النواقض أنه ﷺ قال لها « إنما ذلك عرق فاذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاعسلى عنك الدم وصلى » ولا ينافيه هذا الحديث فإنه يكون قوله « إن دم الحيض أسود يعرف » بيانا لوقت إقبال الحيضة وإدبارها فالمستحاضة اذا ميزت أيام حيضها إما بصفة الدم أو بآتيانه فى وقت عادتها ان كانت معتادة وعلمت بعادتها ففاطمة هذه يحتمل انها كانت معتادة فيكون قوله « فاذا أقبلت حيضتك » أى بالعادة أو غير معتادة فيراد بإقبال حيضتها بالصفة ولا مانع من اجتماع المعرفين فى حقها وحق غيرها . هذا وللمستحاضة احكام خمسة قد سلفت اشارة الى الوعد بها . منها جواز وطئها فى حال جريان دم الاستحاضة عند جماهير العلماء لأنها كالطاهر فى الصلاة والصوم وغيرها فكذا فى الجماع ولأنه لا يحرم الا عن دليل ولم يأت دليل بتحريم جماعها قال ابن عباس المستحاضة يأتيا زوجها اذا صلت ، الصلاة أعظم ، يريد اذا جازت لها الصلاة ودمها جار وهى أعظم ما يشترط له الطهارة جاز جماعها . ومنها انها تؤمر بالاحتياط فى طهارة الحدث والنجس فتغسل فرجها قبل الوضوء وقبل التيمم وتحشو فرجها بقطنة أو خرقة دفعا للنجاسة وتقليلها فان لم يندفع الدم بذلك شدت مع ذلك على فرجها وتلجمت واستثفرت كما هو معروف فى الكتب المطولة وليس بواجب عليها وانما هو الاولى تقليلها



للنجاسة بحسب القدرة ثم تتوضأ بعد ذلك . ومنها انه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور إذظهارتها ضرورة فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة ٢ ( وفي حديث أسماء بنت عميس ) بضم المهملة وفتح الميم وسكون المثناة التحتية فسين مهمة . هي امرأة جعفر . هاجرت معه الى أرض الحبشة وولدت له هناك أولادا منهم عبد الله ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمدا ولما مات أبو بكر تزوجها علي بن أبي طالب رضى الله عنه فولدت له يحيى ( عند أبي داود ولتجلس ) هو عطف على ما قبله في الحديث لأن المصنف إنما ساق شطر حديث أسماء لكن في لفظ أبي داود عنها هكذا « سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس » الى آخره بدون واو . وفي نسخة بلوغ المرام ( في مكن ) بكسر الميم الاجابة التي تغسل فيها الثياب ( فاذا رأيت صفرة فوق الماء ) الذي تقعد فيه فتصب عليها الماء فاتها تظهر الصفرة فوق الماء ( فلتغتسل للظهر والمضغ غسلا واحدا وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا وتوضأ فيما بين ذلك ) هذا الحديث وحديث حمزة الآتى فيه الأمر بالاغتسال في اليوم واليلة ثلاث مرات وقد بين في حديث حمزة أن المراد إذا أخرجت الظهر والمغرب ومفهومه أنها إذا وقتت اغتسلت لكل فريضة . وقد اختلف العلماء فروى عن جماعة من الصحابة والتابعين انه يجب عليها الاغتسال لكل صلاة . وذهب الجمهور الى انها لا يجب عليها ذلك وقالوا رواية انه عليه السلام أمرها بالغسل لكل صلاة ضعيفة . وبين البيهقي ضعفها . وقيل بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش انها توضأ لكل صلاة . قلت إلا النسخ إن النسخ يحتاج الى معرفة المتأخر ثم إنه قال المنذرى : إن حديث أسماء بنت عميس حسن فالجمع بين حديثها وحديث فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال ان الغسل مندوب بقريضة عدم أمر فاطمة به واقتصاره على أمرها بالوضوء فالوضوء هو الواجب وقد جنح الشافعى الى هذا ٣ ( وعن حمزة ) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم فنون ( بنت جحش ) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فشين معجمة هي أخت زينب أم المؤمنين وامرأة

طلحة بن عبد الله ( قالت كنت استحاض حيضة كثيرة شديدة ) في سنن أبي داود بيان لكثرتها قالت « إنما أتج نجا » ( فأتيت النبي ﷺ أستفتيه فقال إنما هي ركضة من الشيطان ) معناه أن الشيطان قد وجد سبيلا إلى التلبيس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها عاداتها وصارت في التقدير كأنها ركضة منه . ولا ينافي ما تقدم من أنه عرق يقال له العاذل لأنه يحمل على أن الشيطان ركضه حتى اتفجر والاظهر أنها ركضة منه حقيقة اذ لا مانع من حملها عليه ( فتحيض ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلي فاذا استنقأت فصلي أربعة وعشرين ) ان كانت أيام الحيض ستة ( أو ثلاثة وعشرين ) ان كانت أيام الحيض سبعة ( وصومي وصلي ) أي ما شئت من فريضة وتطوع ( فان ذلك يجزئك وكذلك فاعلي ) فيما يستقبل من الشهور ولفظ أبي داود « فاعلي كل شهر » ( كما تحيض النساء ) في سنن أبي داود زيادة « وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرن » فيه الرد لها إلى غالب احوال النساء ( فان قويت ) أي قدرت ( على أن تؤخر الظهر وتعجلي العصر ) هذا لفظ أبي داود وقوله « وتعجلي العصر يريد ان تؤخرى الظهر أي فتأتي بها في آخر وقتها قبل خروجه وتعجلي العصر فتأتي به في أول وقته فتكون قد أتت بكل صلاة في وقتها وجمعت بينهما جمعا سوريا ( ثم تغتسلي حين تطهرين ) هذا اللفظ ليس في سنن أبي داود بل لفظه هكذا « فتغتسلين فتجمعين بين الصلاتين الظهر والعصر » أي جمعا سوريا كما عرفت ( وتصلين الظهر والعصر جميعا ) هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت ( ثم تؤخرين المغرب والعشاء ) لفظ أبي داود « وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء » وما كان يحسن من المصنف حذف ذلك كما عرفت ( ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فاعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال ) النبي ﷺ ( وهو أعجب الأمرين إلى ) ظاهره أنه من كلامه ﷺ إلا أنه قال أبو داود : رواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل قال : فقالت حمّة « هذا أعجب الأمرين إلى » لم يجعله من قول النبي ﷺ ( رواه الحمّة إلا أنسائي وصححه الترمذي وحسنه البخاري ) قال المنذري في مختصر سنن أبي داود : قال الخطابي قد ترك

بعض العلماء القول بهذا الحديث لأن ابن عقيل راويه ليس بذاك وقال أبو بكر البيهقي : تفرد به عبد الله ابن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به . هذا آخر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال أيضاً وسألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال أحمد هو حديث حسن صحيح اه فعرفت ان القول بأنه حديث غير صحيح غير صحيح بل قد صححه الأئمة وقد عرفت مما سقناه من لفظ رواية أبي داود أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخمسة ولكن لا بد من تقييد ما أطلقته الروايات بقوله وتعجلين العشاء كما قال وتعجلين العصر لانه أرشدها صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك لملاحظة الأتيان بكل صلاة في وقتها هذه في آخر وقتها وهذه في أول وقتها وقوله في الحديث ( ستة أو سبعة أيام ) ليس فيه كلمة أو شكاً من الراوي ولا للتخير بل للاعلام بأن للنساء أحد العددين قنهن من تحيض ستاً ومنهن من تحيض سبعة فترجع الى من هي في سنّها وأقرب الى مزاجها ثم قوله ( فان قويت ) يشعر بأنه ليس بواجب عليها وانما هو مندوب لها والا فان الواجب انما هو الوضوء لكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الايام وهو الأمر الاول الذي أرشدها ﷺ اليه فان في صدر الحديث « آمرك بأمرين أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر وإن قويت عليهما فأنت أعلم » ثم ذكر لها الأمر الاول انها تحيض ستاً أو سبعة ثم تغتسل وتصلي كما ذكره المصنف وقد علم أنها تتوضأ لكل صلاة لان استمرار الدم ناقض فلم يذكره في هذه الرواية وقد ذكره في غيرها ثم ذكر الأمر الثاني من جمع الصلاتين والاغتسال كما عرفت . وفي الحديث دليل على انه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أحدهما للعذر اذ لو أبيع لعذر لكانت المستحاضة أول من يباح لها ذلك ولم يباح لها ذلك بل أمرها بالتوقيت كما عرفت

٤ ( وعن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة ) بالحاء المهملة المفتوحة ( بنت جحش ) قيل ' لأصح ان اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغيرها . وهي أخت حمزة التي تقدم حديثها



(شكت الى رسول الله ﷺ الدم « فقال امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ) أى قبل استمرار جريان الدم (ثم اغتسلي) أى غسل الخروج عن الحيض ( فكانت تفتسل لكل صلاة ) من غير أمر منه ﷺ لها بذلك ( رواه مسلم وفي رواية للبخارى وتوضئ لكل صلاة وهى ) أى هذه الرواية ( لأبى داود وغيره من وجه آخر ) أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف . وبنات جحش ثلاث زينب أم المؤمنين وحمنة وأم حبيبة قيل إنهن كن مستحاضات كاهن . وقد ذكر البخارى ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة فان صح أن الثلاث مستحاضات فهى زينب وقد عد العلماء المستحاضات فى عصره ﷺ فبلغن عشر نسوة . والحديث دليل على إرجاع المستحاضة الى أحد المعرفات وهى أيام عادتھا وعرفت أن المعرفات ما العادة التى كانت قبل الاستحاضة أو صفة الدم بكونه أسود يعرف أو العادة التى للنساء من الستة الأيام أو السبعة أو اقبال الحيضة وادبارها كل هذه قد تقدمت فى أحاديث المستحاضة فبأيها وقع معرفة الحيض - والمراد حصول الظن لا اليقين - عملت به سواء كانت ذات عادة أو لا كما يفيدہ اطلاق الاحاديث بل ليس المراد الا ما يحصل لها ظن انه حيض وان تعددت الامارات كان أقوى فى حقها ، ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب عليها الغسل ثم تتوضأ لكل صلاة أو تجمع جمعاً صورياً بالغسل . وهل لها أن تجمع الجمع الصورى بالوضوء ؟ هذا لم يرد به النص فى حقها إلا انه معلوم جوازه لكل أحد من غيره . وأما هل لها أن تصلى النوافل بوضوء الفريضة ؟ فهذا مسكوت عنه أيضاً والعلماء مختلفون فى ذلك كله

٥ ( وعن أم عطية ) اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتيه وفتح الموحدة بنت كعب وقيل بنت الحرث الأنصارية بايعت النبي ﷺ كانت من كبار الصحابيات وكانت تغزو مع رسول الله ﷺ تمرض المرضى وتداوى الجرحى ( قالت كنا لا نعد الكدرة ) أى ما هو بلون الماء الوسخ الكدر ( والصفرة ) هو الماء الذى تراه المرأة كالصديد . يعلوه اصفرار

( بعد الطهر ) أى بعد رؤية القصة البيضاء والجفوف ( شيئاً ) أى لا نعدده حيضاً ( رواه أبو داود واللفظ له ) وقولها كناقداً يختلف فيه العلماء فقل له حكم الرفع إلى النبي ﷺ ، لأن المراد كنا في زمانه ﷺ مع علمه فيكون تقريراً منه ، وهذا رأى البخارى وغيره من علماء الحديث فيكون حجة . وهو دليل على أنه لا حكم لما ليس بدم غليظ أسود يعرف فلا يعد حيضاً بعد أن ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة . قيل : إنه شئ كالخيط الأبيض يخرج من الرحم بعد انقطاع الدم أو بعد الجفوف وهو أن يخرج ما يحشى به الرحم جافاً ، ومفهوم قولها بعد الطهر أى بأحد الأمرين أن قبله تعد الكدرة والصفرة شيئاً أى حيضاً ، وفيه خلاف بين العلماء معروف في الفروع

٦ ( وعن أنس رضى الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها . فقال النبي ﷺ « اصنعوا كل شئ إلا النكاح » رواه مسلم ) . الحديث قد بين المراد من قوله تعالى : ( قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ) أن المأمور به من الاعتزال والمنهى عنه من القربان هو النكاح . أى اعتزلوا نكاحهن ولا تقربوهن له ، وما عدا ذلك من المؤاكلة والمجالسة والمضاجعة وغير ذلك جائز وقد كان اليهود لا يساكنون الحائض في بيت واحد ولا يجامعونها ولا يؤاكلونها كما صرحت به رواية مسلم . وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه هذا الحديث وكما يفيد أيضاً

٧ ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يأمرنى فأترى فيبأشرنى وأنا حائض . متفق عليه ) أى ياصق بشرته ببشرتى فيما دون الأزار وليس بصريح بأنه يستمتع منها إنما فيه إصاق البشرة بالبشرة . والاستمتاع فيما بين الركبة والسرة في غير الفرج أجاز به البعض وحجته « اصنعوا كل شئ إلا النكاح » ومفهوم هذا الحديث . وقال بعض بكرايته . وآخر بتحريمه فالأول أولى للدليل . فأما لو جامع وهى حائض فانه يأثم إجماعاً ولا يجب عليه شئ . وقيل تحب عليه الصدقة لما يفيد

٨ ( وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال يتصدق بدينار أو بنصف دينار . رواه الحمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرها وقفه ) علي ابن عباس . الحديث فيه روايات . هذه إحداها وهي التي خرج لرجاها في الصحيح وروايتها مع ذلك مضطربة ، وقد قال الشافعي : لو كان هذا الحديث ثابتاً لأخذنا به ، قال المصنف : الاضطراب في إسناد هذا الحديث وامتنة كثير جداً . وقد ذهب الى إيجاب الصدقة الحسن وسعيد لكن قالوا : يعتق رقبة قياساً على من جامع في رمضان ، وقال غيرها بل يتصدق بدينار أو بنصف دينار ، وقال الخطابي : قال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه ، وزعموا أن هذا مرسل أو موقوف . وقال ابن عبد البر : حجة من لم يوجب : اضطراب هذا الحديث وأن الذمة على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمساكين أو غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسئلة . قلت أما من صح له كابن القطان فإنه أمعن النظر في تصحيحه وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقره ابن دقيق العيد وقواه في كتابه الامام فلا عذر له عن العمل به . وأما من لم يصح عنده كالشافعي وابن عبد البر فالأصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة

٩ ( وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم » متفق عليه في حديث طويل ) تمامه فذلك « من نقصان دينها » رواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ « تمك البياني ما تصلي وتفطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها » وهو إخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة وكونهما لا يجبان عليها وهو إجماع في أنهما لا يجبان حال الحيض ويجب قضاء الصيام لأدلة أخر . وأما كونها لاتدخل المسجد فالحديث « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » وتقدم وأما أنها لاتقرأ القرآن فالحديث ابن عمر « ولا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » وإن كان فيه مقال . وكذلك لاتمس المصحف لحديث عمرو بن حزم ، تقدم وتقدمت شو' هذه



والاحاديث لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر وإن لم تبلغ درجة التحريم إذ لا تخلو عن مقال في طرقها ، ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم

١٠ ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت لما جئنا ) أى عام حجة الوداع وكانت

قد أحرمت معه ﷺ ( سرف ) بالسين المهملة مفتوحة وكسر الراء فقاء اسم محل

منعه من الصرف للمعية والتأنيث وهو محل بين مكة والمدينة ( حضت فقال

النبي ﷺ افعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهري . متفق عليه

في حديث طويل ) فيه صفة حجه ﷺ . وفيه دليل على أن الحائض يسبح منها

جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه . واختلف في علته فقليل

لأن من شرط الطواف الطهارة . وقيل لكونها ممنوعة من دخول المسجد . وأما

ركعتا الطواف فقد علم أنهما لا يصحان منها إذ هما مرتبتان على الطواف والطهارة

١١ ( وعن معاذ ) بضم الميم فعين مهملة خفيفة آخره دال معجمة وهو أبو

عبد الرحمن معاذ بن جبل الانصاري الخزرجي أحد من شهد العقبة من الأنصار

وشهد بدرا وغيرها من المشاهد وبعثه ﷺ إلى اليمن قاضيا ومعلما وجعل إليه

قبض الصدقات من العمال باليمن ، وكان من أجلاء الصحابة وعلمائهم . استعمله عمر

على الشام بعد أبي عبيدة فمات في طاعون عمواس سنة ثمانى عشرة وقيل سبع

عشرة وله ثمان وثلاثون سنة ( انه سأل النبي ﷺ ما يحل للرجل من امرأته وهى

حائض قال « ما فوق الازار » رواه أبو داود وضعفه ( وقال ليس بالقوى :

والحديث دليل على تحريم مباشرة محل الازار وهو ما بين السرة والركبة .

والحديث قد عارضه حديث « اصنعوا كل شئ إلا النكاح » تقدم وهو أصح

من هذا فهو أرجح منه ولو ضمه المصنف إليه لكان أولى . وتقدم الكلام فيه

وفي حديث عائشة « كان يأمرنى فأنزر »

١٢ ( وعن أم سلمة رضي الله عنها كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله

ﷺ أحد تفاسها أربعين يوما . رواه الخمسة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وفي

سنن ز . أمرها ﷺ بقضاء صلاة النفاس . وصححه الحاكم وضعفه جماعة لكن

قال النووي : قول جماعة من مصنفى الفقهاء : إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم . وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أنس أن رسول الله ﷺ « وقت للنساء أربعين يوما إلا أن ترى الظهر قبل ذلك » ولحاكم من حديث عثمان بن أبي العاص « وقت رسول الله ﷺ للنساء في تقاسهن أربعين يوما » فهذه الأحاديث يعضد بعضها بعضا وتدل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه يستمر أربعين يوما تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وإن لم يصرح به الحديث فقد أفيد من غيره . وأفاد حديث أنس أنها إذا رأت الظهر قبل ذلك طهرت وأنه لا حد لأقله

## كتاب الصلاة و باب المواقيت

الصلاة لغة الدعاء سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتغالها عليه ( والمواقيت ) جمع ميقات والمراد به الوقت الذى عينه الله لأداء هذه العبادة وهو القدر المحدود للفعل من الزمان

١ ( عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « وقت الظهر إذا زالت الشمس ) أى مالت الى جهة المغرب وهو الدلوك الذى أراده تعالى بقوله ( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) ( وكان ظل الرجل كطوله ) أى ويستمر وقتها حتى يصير ظل كل شيء مثله فهذا تعريف وقت الظهر وآخره فقوله ( وكان ) عطف على زالت كما قررناه أى ويستمر وقت الظهر الى صيرورة ظل الرجل مثله ( مالم يحضر ) وقت ( العصر ) وحصوره بمصير ظل كل شيء مثله كما يفيد مفهوم هذا وصرح غيره ( ووقت العصر ) يستمر ( مالم تصفر الشمس ) وقد عين آخره فى غيره بمصير ظل الشيء مثله ( ووقت صلاة المغرب ) من عند سقوط قرص الشمس ويستمر ( مالم يغيب الشفق الأحمر وتفسيره بالحمرة سيأتى نصا ) ( ووقت صلاة العشاء ) من نيبوبة الشفق ويستمر ( إلى نصف الليل الأوسط ) المراد به الاول ( ووقت صلاة الصبح ) أوله ( من شلوع الشجر ) ويستمر ( مالم تطلع الشمس رواه مسلم ) ثم فى مسلم « وإذا ضمت الشمس ثأست عن الصلاة

فإنها تطلع بين قرني الشيطان » الحديث أفاد تعيين أكثر الاوقات الخمسة أولاً وآخرها فأول وقت الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشيء مثله . وذكر الرجل في الحديث تمثيلاً . وإذا صار كذلك فهو أول العصر ولكنه بشاركة الظهر في قدر ما يتسع لأربع ركعات فإنه يكون وقتاً لهما كما يفيد حديث جبريل فإنه صلى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم الأول بعد الزوال وصلى به العصر عند مصير ظل الشيء مثله . وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عند مصير ظل الشيء مثله في الوقت الذي صلى فيه العصر اليوم الأول . فدل على أن ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف ، فمن أثبتته فحجته ما سمعته ومن نقاه تأول قوله وصلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله : بأن معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعيد . ثم يستمر وقت العصر إلى اصفرار الشمس وبعد الاصفرار ليس بوقت للأداء بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة وقيل بل أداء إلى بقية تسع ركعة لحديث « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أدرك العصر » وأول وقت المغرب إذا وجبت الشمس أي غربت كما ورد عند الشيخين وغيرها وفي لفظ « إذا غربت » وآخره ما لم يغيب الشفق . وفيه دليل على اتساع وقت المغرب ، وطرضه حديث جبريل فإنه صلى به ﷺ المغرب في وقت واحد في اليومين وذلك بعد غروب الشمس ، والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتهما في ذلك ولأن أحاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة فإنها في المدينة وإمامة جبريل في مكة فهي زيادة تفضل الله بها . وقيل إن حديث جبريل دال على أنه لا وقت لها إلا الذي صلى فيه . وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر إلى نصف الليل . وقد ثبت في الحديث التحديد لآخره بثلاث الليل ، لكن أحاديث النصف صحيحة فيجب العمل بها ، وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر ويستمر إلى طلوع الشمس . فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول كل وقت من الخمسة وآخره . وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولاً وآخرها وهل يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لأداء



العصر والعشاء أولاً ؟ هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لها ولكن حديث « من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك العصر » فانه يدل على أن بعد الاصفرار وقتاً للعصر وان كان في لفظ « أدرك » ما يشعر بأنه اذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه . وورد في الفجر مثله وسيأتى ولم يرد مثله في العشاء ولكنه ورد في مسلم « ليس في النوم تفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيئ وقت الصلاة الأخرى » فانه دليل على امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الأخرى ، الا أنه مخصوص بالفجر فان آخر وقتها طلوع الشمس وليس بوقت للتي بعدها، وبصلاة العشاء فان آخره نصف الليل وليس وقتاً بعدها . وقد قسم الوقت الى اختياري واضطراري ولم يقم دليل ناهض على غير ما سمعت : وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سميناها اليواقيت في المواقيت

٢ ( وله ) أى لمسلم ( من حديث بريدة ) بضم الموحدة فراء فثناة تحتية فдал مهمة فناء تأنيت ، هو أبو عبدالله أو أبو سهل أو أبو الحصيب بريدة بن الحصيب بضم الحاء المهمة فصاد مهمة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فوحدة الأسلمى . أسلم قبل بدر ولم يشهدا وبائع بيعة الرضوان . سكن المدينة ثم نحول الى البصرة ثم خرج الى خراسان غازياً فمات بمرور زمن يزيد بن معاوية سنة اثنتين أو ثلاث وستين ( فى العصر ) أى فى بيان وقتها ( والشمس بيضاء نقية ) بالنون والقاف ومثناة تحتية مشددة أى لم يدخلها شئ من الصفرة

٣ ( ومن حديث أبي موسى ) أى ولمسلم من حديث أبي موسى وهو عبدالله ابن قيس الاشعري أسلم قديماً بمكة وهاجر الى الحبشة وقيل رجع الى أرضه ثم وصل الى المدينة مع وصول مهاجرى الحبشة . ولأه عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة عشرين فافتتح أبو موسى الاهواز ولم يزل على البصرة الى صدر خلافة عثمان فعزله فانتقل الى الكوفة وأقام بها ثم أقره عثمان عاملاً على الكوفة الى أن قتل عثمان ثم انتقل بعد أمر التحكيم الى مكة ولم يزل بها حتى مات سنة

خمسین وقيل بعدها وله نيف وستون سنة (والشمس مرتقعة) أى وصلى العصر وهي مرتقعة لم تمل الى الغروب : وفي الاحاديث ما يدل على المسارعة بالعصر وأصرح الاحاديث في تحديد أول وقتها حديث جبريل « أنه صلاها بالنبي ﷺ وظل الرجل مثله » وغيره من الاحاديث كحديث بريدة وحديث أبي موسى محمولة عليه

٤ ( وعن أبي برزة ) بفتح الموحدة وسكون الراء فزاي فهاء اسمه نضلة بفتح النون فضاء سا كنة معجمة ابن عبيد وقيل ابن عبد الله أسلم قديما وشهد الفتح ولم يزل يغزو مع رسول الله ﷺ حتى توفي ﷺ فنزل بالبصرة ثم غزا خراسان وتوفي بمرو وقيل بغيرها سنة ستين ( الأسلمى قال كان رسول الله ﷺ يصلى العصر ثم يرجع أحدا ) أى بعد صلاته ( الى رحله ) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وهو مسكنه ( فى أقصى المدينة ) حال من رحله وقيل صفة له ( والشمس حية ) أى يصل الى رحله حال كون الشمس حية أى يبصاء قوية الاثر حرارة ولونا وإنارة ( وكان يستحب أن يؤخر من العشاء ) لم يبين الى متى وكأنه يريد مطلق التأخير وقد بينه غيره من الاحاديث ( وكان يكره النوم قبلها ) لئلا يستغرق النائم فيه حتى يخرج اختيار وقتها ( والحديث ) التحادث مع الناس ( بعدها ) فينام عقب تكفير الخطيئة بالصلاة فتكون خاتمة عمله ولئلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل الا أنه قد ثبت أنه ﷺ كان يسمر مع أبي بكر فى أمر المسلمين ( وكان ينفث ) بالفاء فمناة بعدها فوقية مكسورة أى يلتفت الى من خلفه أو ينصرف ( من صلاة الغداة ) الفجر ( حين يعرف الرجل جليسه ) أى بضوء الفجر لانه كان مسجده ﷺ ليس فيه مصاييح وهو يدل على انه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف جليسه وهو دليل التبكير بها ( وكان يقرأ بالسنتين الى المائة ) يريد انه اذا اختصر قرأ بالسنتين فى صلاته فى الفجر واذا طول فالى المائة من الآيات ( متفق عليه ) فيه ذكر وقت صلاة العصر والعشاء والفجر من دون تحديد للاوقات وقد سبق فى الذى مضى ما هو أصرح وأشمل

٥ (وعندها) أى الشيخين المدلول عليهما بقوله متفق عليه (من حديث جابر . والعشاء أحياناً يقدمها) أول وقتها (وأحياناً يؤخرها) عنه كما فصله قوله (إذا رآهم) أى الصحابة (اجتمعوا) فى أول وقتها (عجل) رفقا بهم (وإذا رآهم أبطؤوا) عن أوله (آخر) مراعاة لما هو الأرفق بهم وقد ثبت عنه أنه لو لا خوف المشقة عليهم لا خربهم (والصبح كان النبي ﷺ يصلها بغاس) الغاس محرّكة ظلمة آخر الليل كما فى التاموس وهو أول الفجر ويأتى ما يعارضه فى حديث رافع بن خديج

٦ (ولمسلم) وحده (من حديث أبى موسى فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً) وهو كما أفاده الحديث الأول

٧ (وعن رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة فمئنة تحتية فجيم ورافع هو أبو عبد الله ويقال أبو خديج الخزرجى الأنصارى الأوسى من أهل المدينة تأخر عن بدر لصغر سنه وشهد أحداً وما بعدها أصابه سهم يوم أحد فقال له النبي ﷺ «أنا أشهدك يوم القيامة» وعاش الى زمان عبد الملك بن مروان ثم انتقضت جراحته فمات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وله ست وثمانون سنة وقيل زمن يزيد بن معاوية (قال كنا نصلى المغرب مع النبي ﷺ فينصرف أحداً وأنه ليبصر مواقع نبلة) بفتح النون وسكون الموحدة وهى السهام العربية لا واحد لها من لفظها وقيل واحداً نبلة كتمر وتمرّة (متفق عليه) والحديث فيه دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوء باق وقد كثر الحث على المسارعة بها

٨ (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : أتم) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فمئنة فوقية مفتوحة ، يقال أتم إذا دخل فى العتمة والعتمة محرّكة ثاث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق كما فى التاموس (رسول الله ﷺ ذات ليلة بالشاء) أى آخر صلاتها (حتى ذهب عامة الليل) كثير منه لا أكثره (ثم خرج فصلى وقال أنه لوقتها) أى المختار والأفضل (لولا أن أشق على أمتي) أى لا خربتها إليه (رواه مسلم) وهو دليل دلى أن وقت العشاء ممتد وأن آخره أنضله وأنه ﷺ



كان يراعى الاخف على الامة وانه ترك الافضل وقتا . وهي بخلاف المغرب فأفضله  
أوله وكذلك غيره إلا الظهر أيام الحر كما يفيد قوله

٩ ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : اذا اشتد الحر  
فأبردوا ) بهمزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء ( بالصلاة ) أى صلاة الظهر ( فان  
شدة الحر من فيح جهنم ) بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية نداء مهمة أى  
سعة انتشارها وتنفسها ( متفق عليه ) يقال أبرد اذا دخل فى وقت البرد كما ظهر  
اذا دخل فى الظهر كما يقال أنجد وأنهم اذا بلغ نجدا وتهامة ذلك فى الزمان وهذا  
فى المكان . والحديث دليل على وجوب الابراد بالظهر عند شدة الحر لانه الاصل  
فى الامر وقيل : انه للاستحباب . واليه ذهب الجمهور وظاهره عام للمنفرد والجماعة  
وبالبلد الحار وغيره وفيه أقوال غير هذه . وقيل الابراد سنة والتعجيل أفضل  
لعموم أدلة فضيلة أول الوقت وأجيب بأنها عامة مخصوصة بأحاديث الابراد ،  
وعورض حديث الابراد بحديث خباب « شكونا الى رسول الله ﷺ حر الرمضاء  
فى جباهنا وأكفنا فلم يشكنا » أى لم يزل شكوانا . وهو حديث صحيح رواه  
مسلم . وأجيب عنه بأجوبة احسنها ان الذى شكوه شدة الرمضاء فى الاكف  
والجباه وهذه لا تذهب عن الارض إلا آخر الوقت او بعد آخره ولذا قال لهم  
ﷺ « صلوا الصلاة لوقتها » كما هو ثابت فى رواية خباب هذه بلفظ « فلم يشكنا  
وقال صلوا الصلاة لوقتها » رواها ابن المنذر فانه دال على انهم طلبوا تأخيرا  
زائدا عن وقت الابراد فلا يعارض حديث الامر بالابراد وتعليل الابراد بأن  
شدة الحر من فيح جهنم يعنى وعند شدته يذهب الخشوع الذى هو روح الصلاة  
واعظم المطلوب منها . قيل واذا كان العلة ذلك فلا يشرع الابراد فى البلاد  
الباردة وقال ابن العربى فى القبس : ليس فى الابراد تحديد إلا ما ورد فى حديث  
ابن مسعود يعنى الذى أخرجه ابو داود والنسائى والحاكم من طريق الاسود  
عنه « كان قدر صلاة رسول الله ﷺ الظهر فى الصيف ثلاثة اقدام الى خمسة  
اقدام وفى الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام » ذكره المصنف فى التلخيص .

وقد بينا ما فيه وأنه لا يتم به الاستدلال في المواقيت ، وقد عرفت ان حديث  
الابراد يخص فضيلة صلاة الظهر في اول وقتها بزمان شدة الحر كما قيل انه  
مخصص بالفجر

١٠ (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله ﷺ اصبحوا بالصبح) وفي  
رواية «اسفروا» (فانه اعظم لاجوركم . رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن حبان)  
وهذا لفظ أبى داود وبه احتجت الحنفية على تأخير الفجر الى الاسفار . واجيب عنه  
بان استمرار صلاته ﷺ بغلس وبما اخرج ابو داود من حديث انس «انه ﷺ  
اسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بغلس حتى مات» - بشعر بان المراد باصبحوا  
غير ظاهره فقيل المراد تحقق طلوع الفجر وأن أعظم ليس للتفضيل . وقيل المراد  
به إطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها مسفرا . وقيل المراد به الليالى  
المقمرة فانه لا يتضح أول الفجر معها لغلبة نور القمر لنوره أو انه ﷺ فعله مرة  
واحدة لعذر ثم استمر على خلافه كما يفيد حديث أنس . وأما الرد على حديث  
الاسفار بحديث عائشة عند ابن شعبة وغيره بلفظ «ما صلى النبي ﷺ الصلاة  
لوقتها الاخر حتى قبضه الله» فليس بتمام لأن الاسفار ليس آخر وقت صلاة  
الفجر بل آخره ما يفيد

١١ (وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «من أدرك  
من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس) أى وأضاف اليها أخرى بعد طلوعها  
(فقد أدرك الصبح) ضرورة أنه ليس المراد من صلى ركعة فقط . والمراد فقد  
أدرك صلاته أداء الوقوع ركعة في الوقت (ومن أدرك ركعة من العصر) ففعلها  
(قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) وإن فعل الثلاث بعد الغروب (متفق  
عليه) وإنما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الاثنيان بالركعة بعد الطلوع  
وبالثلاث بعد الغروب للاجماع على انه ليس المراد من أتى بركعة فقط من الصلاتين  
صار مدركا له . وقد ورد في الفجر صريحا في رواية البيهقي بلفظ «من أدرك  
من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد أن تطلع الشمس فقد أدرك

١٥٤ لا تقل بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب

الصلاة « وفي رواية « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » وفي العصر من حديث أبي هريرة بلفظ « من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروبها لم يفته العصر » والمراد من الركعة الاتيان بها بواجباتها من الفاتحة واستكمال الركوع والسجود . وظاهر الأحاديث أن الكل أداء وان الاتيان ببعضها قبل خروج الوقت ينسحب حكمه على ما بعد خروجه فضلا من الله ثم مفهوم ما ذكر انه من أدرك دون ركعة لا يكون مدركا للصلاة الا أن قوله

١٢ ( ولمسلم عن عائشة رضي الله عنها نحوه وقال : سجدة بدل ركعة ) فانه ظاهر أن من أدرك سجدة صار مدركا للصلاة إلا أن قوله ( ثم قال ) أى الراوى ويحتمل انه النبي ﷺ ( والسجدة إنما هي الركعة ) يدفع ان يراد بالسجدة نفسها لأن هذا التفسير ان كان من كلامه ﷺ فلا اشكال وان كان من كلام الراوى فهو أعرف بما روى ، وقال الخطابي : المراد بالسجدة الركعة بسجودها وركوعها والركعة انما تكون تامة بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة اه ولو بقيت السجدة على بابها لأفادت ان من أدرك ركعة باحدى سجديها صار مدركا وليس بمراد لورود سائر الأحاديث بلفظ الركعة فتحمل رواية السجدة عليها فيبقى مفهوم من أدرك ركعة سالما عما يعارضه . ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدركا للصلاة كمن أدرك ركعة ولا ينافي ذلك ورود من أدرك ركعة لأن مفهومه غير مراد بدليل « من أدرك سجدة » ويكون الله تعالى قد تفضل فجعل من أدرك سجدة مدركا كمن أدرك ركعة ويكون اخباره ﷺ بادراك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مدركا للصلاة ، فلا يرد انه قد علم أن من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الاولى . وأما قوله : والسجدة إنما هي الركعة فهو محتمل انه من كلام الراوى وليس بحجة ، وقولهم تفسير الراوى مقدم : كلام اغلبي وإلا فحديث « قرب مبلغ أوعى من سامع » وفي لفظ أفقه يدل على انه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم . ثم ظاهر الحديث



أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكره الصلاة في حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وإن كانا وقتي كراهة ولكن في حق المتنقل فقط . وهو الذي أفاده قوله

١٣ ( وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ( لا صلاة ) أى نافلة ( بعد الصبح ) أى صلاته أو زمانه ( حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر ) أى صلاته أو وقته ( حتى تغيب الشمس . متفق عليه . ولفظ مسلم لا صلاة بعد صلاة الفجر ) فعينت المراد من قوله بعد الفجر فإنه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية « لا صلاة بعد العصر » نسبها ابن الأثير إلى الشيخين ، وفي رواية « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر » ستأتي فالتنبي قد توجه إلى ما بعد فعل صلاة الفجر وفعل صلاة العصر ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا نافلته فقط وأما بعد دخول العصر فالظاهر إباحة النافلة مطلقا ما لم يصل للعصر ، وهذا نفي للصلاة الشرعية وهو في معنى الدهى والاصل فيه التحريم ، فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين مطاقا . والقول بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلا ومالا سبب لها لا تجوز : قد بينا أنه لا دليل عليه في حواشي شرح العمدة ، وأما صلاته ﷺ ركعتين بعد صلاة العصر في منزله كما أخرجه البخاري من حديث عائشة « ما ترك السجدةين بعد العصر عندي قط . وفي لفظ : لم يكن يدعها مرا ولا علانية » فقد أجيب عنه بأنه ﷺ صلاته صلاهما قضاء لنافله الظهر لما فاتته ثم استمر عليهما ، لأنه كان إذا عمل عملا أثبته فدل على جواز قضاء الفائتة في وقت الكراهة ، وبأنه من خصائصه جواز النفل في ذلك الوقت كما دل له حديث أبي داود عن عائشة « أنه كان يصلي بعد العصر وينهى عنها وكان يواصل وينهى عن الوصال » وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا كراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر لصلاته ﷺ هذه بعد العصر ، ولتقريره ﷺ لمن رآه يصلي بعد صلاة الفجر نافله الفجر ، ولكنه يقال هذان دليلان على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة لأنهما دليلان على أنه لا يكره

النفل مطلقا إذ الاخص لا يدل على رفع الاعم بل يخصه وهو من تخيص الاقوال بالافعال على انه يأتي النص على أن من فاتته نافلة الظهر فلا يقضيها بعد العصر ولانه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدما عليه . فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما اذا النوافل كما تحرم في الاوقات الثلاثة التي أفادها

١٤ (وله) أى لمسلم (عن عقبة) بضم العين المهملة وسكون القاف فوحدة مفتوحة (ابن عامر) هو ابو حماد أو ابو عامر عقبة بن عامر الجهني . كان عاملا لمعاوية على مصر وتوفي بها سنة ثمان وخمسين وذكر خليفة انه قتل يوم النهر واند مع على عليه السلام وغلظه ابن عبد البر (ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلى فيهن وان تقبر) بضم الباء وكسرها (فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع) بين قدر ارتفاعها الذي عنده نزول الكراهة حديث عمرو بن عبسة بلفظ «وترتفع قيس رمح اورمحين» وقيس بكسر القاف وسكون المثناة التحتية . فسين مهملة اى قدر اخرجه ابو داود والنسائي (وحين يقوم قائم الظهيرة) في حديث ابن عبسة «حتى يعدل الرمح ظله» (حتى نزول الشمس) اى تميل عن كبد السماء (وحين تتضيف) بفتح المثناة الفوقية فثناة بعدها وفتح الضاد المعجمة وتشديد الياء وفاء اى تميل (الشمس للغروب) فهذه ثلاثة أوقات إن انضافت لى الاولين كانت خمسة ، الا ان الثلاثة تختص بكراهة أمرين دفن الموتى والصلاة والوقتان الاولان يختصان بالنهى عن الثانى منهما . وقد ورد تعليل النهى عن هذه الثلاثة في حديث ابن عبسة عند من ذكر «بان الشمس عند طلوعها تضلع بين قرنى شيطان فيصلى لها الكفار وبانه عند قيام قائم الظهيرة تسجر جهنم وتفتح أبوابها وبانها تغرب بين قرنى شيطان ويصلى لها الكفار» ومعنى قوله قائم الظهيرة قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت به دابته وقتت والشمس اذا بلغت وسط السماء أبطأت حركة الظل الى ان تزول فيتخيل الناظر المتأمل انها وقتت وهى سائرة . والنهى عن هذه الاوقات الثلاثة عام بلفظه لفرض الصلاة . ونقلها . والنهى للتحريم كما عرفت من انه اصله وكذا يحرم قبر الموتى فيها ولكن



فرض الصلاة اخرجه حديث « من نام عن صلاته » الحديث وفيه « فوقها حين يذكرها » في اي وقت ذكرها او استيقظ من نومه أتى بها وكذا من أدرك ركعة قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه بل يجب عليه اداؤها في ذلك الوقت فيخص النهي بالنوافل دون الفرائض وقيل بل يعمها بدليل انه عليه السلام لما نام في الوادي عن صلاة الفجر ثم استيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت بل أخرها الى ان خرج الوقت المكروه . واجيب عنه اولا : بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستيقظ هو واصحابه الا حين أصابهم حر الشمس كما ثبت في الحديث ولا يوقظهم جرّها الا وقد ارتفعت وزال وقت الكراهة . وثانيا بانه قد بين عليه السلام وجه تاخير اداؤها عند الاستيقاظ بانهم في واد حضر فيه الشيطان فخرج عليه السلام عنه وصلى في غيره وهذا التعليل يشعر بانه ليس التأخير لاجل وقت الكراهة لو سلم انهم استيقظوا ولم يكن قد خرج الوقت . فتحصل من الاحاديث أنها تحرم النوافل في الاوقات الخمسة وأنه يجوز أن تقضى النوافل بعد صلاة الفجر وصلاة العصر ، أما صلاة العصر فلما سلف من صلاته عليه السلام قاضياً لنافلة الظهر بعد العصر إن لم تقل انه خاص به . وأما صلاة الفجر فلتقريره لمن صلى نافلة الفجر بعد صلاته . وانها تصلى الفرائض في أي الاوقات الخمسة لنائم وناس ومؤخر عمداً وإن كان آثماً بالتأخير ، والصلاة أداء في الكلي مالم يخرج وقت العامل فهي قضاء في حقه . ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه الاوقات بجواز النفل فيه الحديث الآتي . وهو قوله

١٥ ( والحكم الثاني ) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال والحكم الاول النهي عنها عند طلوع الشمس إلا انه تسامح المصنف في تسمية حكماً فان الحكم في الثلاثة الاوقات واحد هو النهي عن الصلاة فيها وانما هذا الثاني أحد محلات الحكم لأنه حكم ثان . وفسر الشارح الحكم الثاني بالنهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة كما أفاده حديث أبي سعيد وحديث عقبة لكن فيه انه 'حكم لا أول لأن الثاني هو النهي عن قبر الاموات فانه الثاني في حديث عقبة ، وفيه انه 'يُزَمُّ ن



زيادة استثناء يوم الجمعة يوم الثلاثة الأوقات في عدم الكراهة وليس كذلك اتفاقا إنما الخلاف في ساعة الزوال يوم الجمعة ( عند الشافعي من حديث أبي هريرة بسنة ضعيف وزاد ) فيه ( الا يوم الجمعة ) والحديث المشار اليه أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد وأبي هريرة قالا « كان رسول الله ﷺ ينهي عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة » وقال « إنما كان ضعيفا لأن فيه إبراهيم بن يحيى واسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان ولكنه يشهد له قوله

١٦ وكذا لابي داود عن أبي قتادة نحوه ) ولفظه « وكره النبي ﷺ الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة قال ابو داود إنه مرسل وفيه ليث بن ابي سليم وهو ضعيف إلا انه ايده فعل اصحاب النبي ﷺ فانهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ولانه ﷺ حث على التكبير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير تخصيص ولا استثناء ، ثم أحاديث النهي عامة لكل محل يصل في فيه إلا أنه قد خصها بمكة قوله

١٧ ( وعن جبير ) بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية فراء ( ابن مطعم ) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة وهو أبو محمد جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي النوفلي كنيته أبو أمية . أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها سنة أربع أو سبع أو تسع وخمسين . وكان جبير عالما بأنسب قريش قيل انه أخذ ذاك من أبي بكر ( قال قال رسول الله ﷺ « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أنه ساعة شاء من ليل أو نهار » رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان ) وأخرجه الشافعي وأحمد والدارقطني وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير ايضا . وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس . وأخرجه غيرهم وهو دال على انه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أي ساعة من ساعات الليل والنهار وقد عارضه مساف ، والجمهور عملوا بأحاديث النهي ترجيح الجانب . كرهة ولأن حديث النهي ثابتة في الصحيحين وغيرها وهو أرجح من غيرها

وذهب الشافعي وغيره إلى العمل بهذا الحديث ، قالوا : لأن أحاديث النهي قد دخلها التخصيص بالفائتة والمنوم عنها والنافاة التي تقضى فضعفوا جانب عمومها فتخصص أيضا بهذا الحديث . ولا تكره النافلة بمكة في أي ساعة من الساعات وليس هذا خلاصا بركني الطواف بل يعم كل نافلة لرواية ابن حبان في صحيحه « يابني عبد المطلب إن كان لكم من الأمر شيء فلا أعرفن أحدا منكم يمنع من يصلي عند البيت أي ساعة شاء من ليل أو نهار » قال في النجم الوهاج وإذا قلنا بجواز النفل يعني في المسجد الحرام في أوقات الكراهة فهل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز في جميع بيوت حرم مكة ؟ فيه وجهان والصواب أنه يعم جميع الحرم

١٨ ( وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « الشفق حمرة الحمرة » رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة . وغيره وقفه على ابن عمر ) وتام الحديث « فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة » وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر مرفوعا « ووقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق » وقال البيهقي روى هذا الحديث عن علي وعمر وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح منها شيء . قلت البحث لغوي والمرجع فيه إلى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة وقع العرب فكلامه حجة وإن كان موقوفا عليه . وفي القاموس الشفق حمرة الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء وإلى قريبها أو إلى قريب العتمة اه : والشافعي يرى أن وقت المغرب عقيب غروب الشمس بما يتسع لخمس ركعات ومضى قدر الطهارة وستر العورة وإذان وإقامة لا غير . وحجته حديث جبريل أنه صلى به ﷺ المغرب في اليومين معا في وقت واحد عقيب غروب الشمس قال فلو كان للمغرب وقت ممتد لأخره إليه كما أخرج الظهر إلى مصير ظل الشيء مثله في اليوم الثاني وأجيب عنه بأن حديث جبريل متقدم في أول فرض الصلاة بمكة اتفاقا وأحاديث أن آخر وقت المغرب الشفق متأخرة واقعة في المدينة أقوالا وأفعالا فالحكم لها وبأنها أصح إسنادا من حديث توقيت جبريل فهي مقدمة عند التعارض وأما الجواب بأنها أقوال وخبر جبريل فعل فغير ناهض فإن



خبر جبريل فعل وقول فانه قال له ﷺ بعد أن صلى به الاوقات الخمسة « ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا أمتك » نعم لا بينية بين المغرب والعشاء على صلاة جبريل فيتم الجواب بأنه فعل بالنظر الى وقت المغرب والاقوال مقدمة على الافعال عند التعارض على الأصح وأما هنا فما ثم تعارضانما الاقوال أفادت زيادة في الوقت للمغرب من الله بها . قلت لا يخفى أنه كان الاولى تقديم هذا الحديث في أول باب الاوقات عقب أول حديث فيه وهو حديث عبدالله بن عمر رضى الله عنه واعلم أن هذا القول هو قول الشافعى فى الجديد وقوله القديم أن لها وقتين أحدهما هذا والثانى يمتد الى مغيب الشفق وصححه أئمة من أصحابه كابن خزيمة والخطابى والبيهقى وغيرهم وقد ساق النووى فى شرح المذهب الادلة على امتداده الى الشفق فاذا عرفت الاحاديث الصحيحة تعين القول به جزماً لأن الشافعى نص عليه فى القديم وعلق القول به فى الاملاء على ثبوته وقد ثبت الحديث بل أحاديث

١٩ ( وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « الفجر » أى لغة ( فجران فجر يحرم الطعام ) يريد على الصائم ( وتحل فيه الصلاة ) أى يدخل وقت وجوب صلاة الفجر ( وفجر تحرم فيه الصلاة ) أى صلاة الصبح ، فسر به لثلاثتهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة والتفسير يحتمل أنه منه ﷺ وهو الاصل ويحتمل أنه من الراوى ( ويحل فيه الطعام » رواه ابن خزيمة والحاكم وصحاحه » لما كان الفجر لغة مشتركا بين الوقتين وقد أطلق فى بعض أحاديث الاوقات أن أول صلاة الصبح الفجر : بين ﷺ المراد به وانه الذى له علامة ظاهرة واضحة وهى التى أفادها قوله :

٢٠ ( والحاكم من حديث جابر نحوه ) نحو حديث ابن عباس ولفظه فى المستدرک « الفجر فجران . فأما الفجر الذى يكون كذنب السرحان فلا يحل الصلاة . ويحل الطعام وأما الذى يذهب مستطيلا فى الأفق فانه يحل الصلاة ويحرم الطعام » وقد عرفت معنى قول المصنف ( وزاد فى الذى يحرم الطعام أنه